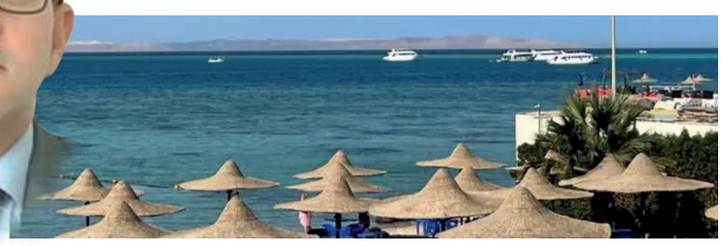
البرلمان يفتح ملف ثروات الأوقاف الضائعة

تحول جوهري في الفلسفة الاقتصادية لإدارة موارد الدولة..

أراضي البحر الأحمر و مواجهة «كابوس» الدين العام بين الرضوخ لابتزاز أصحاب الشائعات و تنمية الأصول









بنوك مصر تحت مظلة حماية «الأمن السيبراني»

خبراء يرصدون تحديات توطين صناعة الهواتف المحمولة في مصر



بين الفرص والتحديات .. خارطة الأمن الغذائي تحت قبة البرلمان

الأحد
الاحد ١٥ نوفمبر ٢٠٢٦

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

•السنة الثامنة عشر • العدد ٨٦٧ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

خلال الدورة العشرين من مؤتمر الناس والبنوك

قيادات البنوك يناقشون خارطة جديدة لمستقبل القطاع المصرفي في مصر



«القري المنتجة» تغير خريطة الاستثمار الصناعي والزراعي بمصر

الاستثمار في «الاتصالات» يراهن علي ٣ روافد لتعزيز التدفقات الدولارية

مصنعون وخبراء يكشفون عن خارطة طريق لربط الصادرات المصرية بالأسواق العالمية

أثناء جولته بمحافظة الدقهلية ..

رئيس الوزراء يتفقد مركز التبرع بالبلازما بمدينة المنصورة



كتبت – رضوى عبدالله

تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ومرافقوه، مركز التبرع بالبلازما بمدينة المنصورة، وذلك في أثناء جولته يوم أمس السبت، بعدد من المشروعات الخدمية والتنموية بمحافظة الدقهلية.

وخلال جولته التفقدية بالمركز للتعرف على مراحل التبرع وتخزين البلازما وإجراءات الفحص الطبي، استمع رئيس مجلس الوزراء إلى شرح من اللواء طبيب سيد عبد الحليم، رئيس مجلس إدارة شركة «جريفولز إيجيبت» لمشتقات البلازما، والذي أوضح أنه في إطار جهود شركة «جريفولز إيجيبت» لمشتقات البلازما، وهي إحدى شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، لدعم منظومة الرعاية الصحية وتعزيز الاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما في مصر، افتتحت الشركة أحدث مراكزها لتجميع البلازما بمدينة المنصورة، ليصبح المركز السادس عشر ضمن شبكة مراكز تجميع البلازما التابعة للشركة في مختلف محافظات الجمهورية.

وأكد أن المشروع يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 100% من الأدوية المشتقة من البلازما، بما يمثل نقلة نوعية في قطاع الصناعات الدوائية والأمن الصحي المصري، ويعزز قدرة الدولة على توفير الأدوية الحيوية التي يعتمد عليها الاف المرضى، ومن بينها الألبومين البشري، والجلوبيولين المناعي، وعامل التجلط الثامن والتاسع.

الغرف التجارية : انخفاض الدولار يفتح الباب لتراجع أسعار السلع تدريجياً خلال الفترة المقبلة



كتب – أحمد ابراهيم

قال متى بشاي، رئيس لجنة التجارة الداخلية بشعبة المستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن تراجع سعر الدولار أمام الجنيه المصري يمثل مؤشرا إيجابيا للأسواق المحلية، ومن شأنه أن ينعكس تدريجياً على أسعار السلع والمنتجات، خاصة المستوردة منها، في ظل انخفاض تكلفة تدبير العملة الأجنبية اللازمة للاستيراد.

وأوضح بشاي - في بيان له - أن التأثير المباشر لانخفاض الدولار على الأسعار لا يظهر بالضرورة بصورة فورية، نظراً لوجود مخزون من السلع تم استيراده خلال الفترات السابقة بأسعار صرف وتكاليف مختلفة، فضلاً عن ارتباط الأسعار بعوامل أخرى، من بينها تكاليف الشحن والنقل والتخزين والإنتاج وهوامش التداول.

وأشار بشاي إلى أن استمرار تراجع الدولار واستقرار سوق الصرف لفترة مناسبة من شأنه أن يعزز ثقة المستوردين والتجار، ويشجعهم على خفض أسعار السلع مع تجدد عمليات الاستيراد وفقاً للتكلفة الجديدة، لافتاً إلى أن حجم الانخفاض يختلف من سلعة إلى أخرى بحسب نسبة المكون المستورد في تكلفتها.

وأضاف أن الأسواق تحتاج إلى حالة من الاستقرار في سعر الصرف حتى تتمكن الشركات من وضع خطط واضحة للاستيراد والتسعير، بدلاً من اللجوء إلى إضافة هوامش تحوط لمواجهة التقلبات المحتملة في أسعار العملات.

وشدد على أهمية أن ينعكس انخفاض الدولار على أسعار البيع للمستهلك، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن المواطنين وتنشيط حركة التجارة الداخلية، مؤكداً أن المنافسة بين التجار وتوافر المعروض يمثلان عاملين أساسيين في انتقال أثر تراجع تكلفة الاستيراد إلى المستهلك النهائي.

وأكد أن استمرار تحسن مؤشرات سوق الصرف، بالتوازي مع انتظام تدبير العملة الأجنبية وتيسير إجراءات الاستيراد، يمكن أن يدعم استقرار الأسواق ويهيئ المجال لحدوث تراجعات تدريجية في أسعار عدد من السلع خلال الفترة المقبلة.

الإسكان تطرح ١٢٨ فرصة استثمارية جديدة للمصريين والأجانب بالمدن الجديدة خلال نوفمبر ٢٠٢٦



تواصل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طرح فرص استثمارية متنوعة عبر منصاتها الرقمية للمستثمرين المصريين والأجانب، خلال شهر نوفمبر 2026، بهدف جذب الاستثمارات وتعظيم الاستفادة من أصول الدولة.

وأكدت المهندسة رانده المنشاوي، وزيرة الإسكان، أن هذه الطروحات تأتي في إطار استراتيجية الدولة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030.

وأوضحت الوزيرة أن منظومة الاستثمار الرقمية تتيح إتمام جميع الإجراءات إلكترونيًا، بدءًا من الإعلان والتقديم وحتى الفحص والتقييم وإصدار القرارات، بما يعزز الشفافية وييسر الإجراءات أمام المستثمرين.

من جانبه، أعلن الدكتور وليد عباس، نائب وزيرة الإسكان، طرح نحو 78 فرصة استثمارية بالجنيه المصري للشركات المحلية عبر بوابة خدمات المستثمرين، إلى جانب نحو 50 فرصة عبر بوابة الاستثمار الأجنبي، بمساحات متنوعة تناسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبرى.

وأوضح الدكتور أحمد إسماعيل جبر، المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بالهيئة، أن الفرص المطروحة تشمل أكثر من 15 نشاطا استثماريًا، من بينها التجاري والإداري والطبي والتعليمي والرياضي والسياحي والفندقي واللوجستي.

وتتوزع الفرص الاستثمارية على عدد من المدن الجديدة، أبرزها القاهرة الجديدة والعلمين الجديدة و6 أكتوبر والشروق والعبور وبدر ودمياط الجديدة، إلى جانب مدن الصعيد، بما يدعم التوسع العمراني ويعزز جاذبية السوق العقاري المصري.

إنجاز جديد..

مصر عضو في الجمعية الدولية للمخلفات الصلبة (ISWA)

كتبت – شيماء مرسي

شهد المؤتمر العالمي للجمعية الدولية للمخلفات الصلبة (ISWA)، المنعقد في العاصمة البريطانية لندن خلال الفترة من 9 إلى 11 نوفمبر 2026، الإعلان عن حصول مصر على العضوية الوطنية بالجمعية.

وجاءت هذه العضوية بتمثيل مشترك بين جهاز تنظيم إدارة المخلفات (WMRA) ومركز التميز لإدارة المخلفات الصلبة بجامعة عين شمس (ESWMCE).

وشارك في الإعلان من الجانب المصري كل من ياسر عبد الله، الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم إدارة المخلفات، والأستاذة الدكتورة شيرين العجرودي، مديرة مركز التميز لإدارة المخلفات الصلبة، من خلال كلمة مصورة.

ويأتي هذا الإنجاز تأكيدا على أهمية تعزيز التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، والاستفادة من أحدث الممارسات والتقنيات العالمية في مجال الإدارة المتكاملة والمستدامة للمخلفات.

ومن جهتها، أشارت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والبيئة إلى أن هذه العضوية تمثل فرصة لتعزيز حضور مصر في المحافل الدولية، ودعم جهود تطوير منظومة إدارة المخلفات بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.



الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 15 نوفمبر 2026 • العدد 867

إعلامي الوزراء: مخزون الأسمدة المدعمة آمن.. ولا عجز خلال الموسم الزراعي الشتوي الجاري

نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بيانًا عبر منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، أوضح من خلاله حقيقة ما تم تداوله من مزاعم بشأن خفض كميات الأسمدة المدعمة المقررة للمزارعين، على خلفية خفض إمدادات الغاز الطبيعي إلى مصانع الأسمدة.

وأوضح المركز الإعلامي أنه بالتواصل مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أفادت بأن مخزون الأسمدة الآزوتية المدعمة بمخازن الجمعيات الزراعية آمن ويكفي لتلبية احتياجات المزارعين لعدة أشهر مقبلة، ويبلغ نحو 7.8 مليون شيكارة، مؤكدة عدم وجود أي عجز في الأسمدة خلال الموسم الزراعي الشتوي الجاري. وأضافت الوزارة أنه سيتم صرف كامل الحصص المقررة للمزارعين وفقًا للمقررات المعتمدة، دون أي نقص، بما يضمن تلبية احتياجات المحاصيل الزراعية خلال الموسم الحالي.

ويهيب المركز الإعلامي بالمواطنين عدم الانسياق وراء الشائعات والأخبار المغلوطة، وضرورة تحري الدقة فيما يتم تداوله من معلومات، والاعتماد على المصادر الرسمية للحصول على المعلومات الصحيحة.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة
المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

بين الفرص والتحديات .. خارطة الأمن الغذائي تحت قبة البرلمان

مطالب برلمانية بدعم صغار المربين وتحفيز الشباب على العمل الزراعي وتعظيم الإنتاج المحلي

بدأ مجلس الشيوخ، خلال الأسبوع الماضي، برئاسة المستشار عصام فريد، فتح ملف الأمن الغذائي ومستقبل القطاع الزراعي في مصر، عبر 4 طلبات مناقشة عامة تستهدف استيضاح سياسة الحكومة بشأن زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل والسلع الاستراتيجية، وتأمين احتياجات المواطنين من الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، وتطوير منظومة إنتاج وتوزيع الأسمدة، وخفض تكاليف الإنتاج على المزارعين.

وشهدت المناقشات طرح عدد من الملفات المرتبطة بمستقبل الزراعة المصرية، بداية من تنمية الثروة الحيوانية وتوطين صناعة ألبان الأطفال، مرورًا بالفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية وتراجع نسب الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل، وصولًا إلى أزمة عزوف الشباب عن العمل الزراعي، وضرورة إحكام الرقابة على توزيع الأسمدة المدعمة، وتوفير الحوافز والتمويل والميكنة الحديثة للمزارعين.

ضبط منظومة الأسمدة

و أكد النائب محمد ثابت، وكيل لجنة الزراعة، أن منظومة إنتاج وتوزيع الأسمدة الزراعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي المصري واستقرار القطاع الزراعي، باعتبار الأسمدة عنصرًا أساسيًا في العملية الإنتاجية، ولها تأثير مباشر على حجم الإنتاج وجودة المحاصيل وتكاليف الزراعة.

وأشار إلى أهمية استكمال وتحديث بيانات الحيازات الزراعية، وتنفيذ توجيهات رئيس مجلس الوزراء بشأن تطبيق منظومة الصرف الإلكتروني، لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.

وطالب الحكومة بالكشف عن خطتها لتطوير منظومة إنتاج وتوزيع الأسمدة، وضمان جودتها وسلامتها، ودعم المزارعين بما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي.

كما دعا إلى توضيح خطة ضمان توافر الإنتاج المحلي من الأسمدة داخل الجمعيات الزراعية لتغطية احتياجات الموسم الزراعي، وتحقيق التوازن بين تصدير الأسمدة وتلبية احتياجات السوق المحلية، بما يمنع حدوث نقص أو تلاعب غير مبرر في الأسعار.

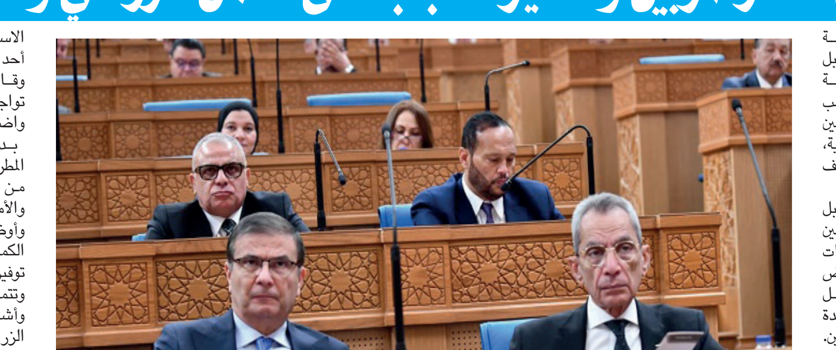
وشدد على ضرورة إحكام الرقابة على سلاسل توريد الجمعيات الزراعية، لمنع تسرب الأسمدة المدعمة إلى السوق غير الرسمية، مع توحيد آليات التوزيع بين المحافظات.

وأكد ثابت أن المرحلة الحالية تتطلب رؤية متكاملة تضمن دقة الإنتاج وكفاءة التوزيع وإحكام الرقابة، مع مراعاة أوضاع المزارعين في ظل ارتفاع أسعار الأسمدة، باعتبارهم شركاء أساسيين في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

توطين صناعة ألبان الأطفال

وأشار النائب محمد نبيل حلاوة إلى أن الزراعة تمثل أحد العناصر المهمة للاقتصاد القومي المصري، مشيرًا إلى أنها تسهم بنحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، وتستوعب نسبة كبيرة من العمالة، فضلًا عن دورها في توفير الأمن الغذائي، وزيادة الصادرات وتوفير العملة الأجنبية، وتعميق التصنيع المحلي من خلال توفير الخامات الزراعية للصناعة الوطنية.

وطرح حلاوة تساؤلًا بشأن خطة وزارة الزراعة لتنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاج الألبان، في ظل توجه الدولة لخفض استيراد ألبان البودرة، مؤكدًا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب توفير كميات كبيرة من اللبن الخام، وهو ما يرتبط بضرورة تنمية الثروة الحيوانية، سواء لإنتاج اللحوم أو الألبان.



مواجهات مع الحكومة حول ألبان الأطفال و فجوة الاستيراد والتصدير

وطالب ببيان دور وزارة الزراعة في دعم صغار المزارعين ومربي الماشية ومنتجي الألبان، وتقديم الخدمات البيطرية والدعم اللوجستي لهم، إلى جانب ربطهم بمصانع التصنيع، بما يسهم في زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

وأكد النائب أهمية العمل على تقليص استيراد ألبان البودرة، لما يمثله من استنزاف للعملة الأجنبية، متسائلًا عن آليات الربط بين زيادة إنتاج الألبان وتطوير الصناعات المرتبطة بها.

فجوة الصادرات الزراعية

وفي مداخلة حملت تساؤلات بشأن مؤشرات الإنتاج والاكتفاء الذاتي، طالب النائب طارق عبد العزيز، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد بمجلس الشيوخ، الحكومة بتقديم بيانات وإحصائيات تفصيلية عن المناطق الصالحة للزراعة ومعدلات الإنتاج بها، بدلًا من الاكتفاء بعرض الأرقام الإجمالية على مستوى الجمهورية.

وقال عبد العزيز إن الحديث المستمر عن ضرورة التوسع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي يجب أن يصاحبه عرض واضح للأرقام، بما يسمح بتقييم الوضع الفعلي للقطاع الزراعي وتحديد مواطن القوة والضعف.

وتوقف رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد أمام ملف الأرز، متسائلًا عن أسباب تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول، موضحًا أنه في عام 2017 كان الإنتاج المحلي يغطي نحو 165% من احتياجات المواطنين، ثم تراجعت النسبة إلى 105%، بينما تشير الأرقام المطروحة حاليًا إلى وصول الاكتفاء الذاتي إلى نحو 65% فقط.

وتساءل: لماذا تراجع الإنتاج المحلي من مستويات تجاوزت احتياجات المواطنين إلى معدلات لا تغطي سوى 65% منها؟ ولماذا تستورد مصر الأرز من الخارج في الوقت الذي تصدر فيه كميات منه؟ مطالبًا الحكومة بتقديم تفسير واضح لهذه المؤشرات وسياساتها المتعلقة بالإنتاج والتصدير والاستيراد.

وأكد أن الطلبات الأربعة المطروحة أمام المجلس تمثل فرصة لوضع حلول عملية للملف يعاني تحديات متراكمة، مشيرًا إلى أن ما ستنتهي إليه مناقشات المجلس واللجان والحكومة يمكن أن يشكل خريطة طريق لمعالجة أوجه القصور في القطاع الزراعي.

وأثار عبد العزيز أرقامًا بشأن التجارة الزراعية، موضحًا أن قيمة الصادرات الزراعية تبلغ نحو 3.7 مليار دولار، مقابل واردات زراعية تصل إلى نحو 11.5 مليار دولار، معتبرًا أن هذه الفجوة تستدعي الوقوف أمامها ومراجعة أسبابها.

الزراعة والأمن القومي

وأكد النائب محمد فتح الله عبد السلام، أمين سر لجنة الزراعة، أن ملف الزراعة يرتبط بالأمن القومي والاجتماعي والاقتصادي، مشيرًا إلى أن القطاع يسهم بنحو 14% من الناتج المحلي، ويبلغ حجم صادراته نحو 10 مليارات دولار، ويعمل به قرابة 20% من العمالة المصرية، فيما يعيش في الريف نحو 55% من سكان مصر.

واستعرض عددًا من الملفات التي تحتاج إلى تدخل حكومي، وفي مقدمتها عزوف الشباب عن العمل الزراعي، موضحًا أن ذلك يرجع إلى ضعف الدخول، وقلة الضمان الوظيفي والتأميني، فضلًا عن طبيعة العمل الزراعي وما يتطلبه من جهد.

وطالب الحكومة بتقديم حوافز تشجع الشباب على العمل في الزراعة، وتوفير برامج للدعم والتدريب، إلى جانب تدخل البنك الزراعي المصري لتيسير الإجراءات أمام المستثمرين والعاملين الجدد في القطاع، بما يشجعهم على الدخول في الأنشطة الزراعية.

تنفيذ حكومي

ومن جانبه، أكد النائب مصطفى شوكت أن مداخلات النواب تناولت مختلف المشكلات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي، مع طرح عدد من الحلول والمقترحات التي تستهدف تطويره.

وطالب الحكومة بتوضيح آليات التنفيذ والخطط التي تعتزم تطبيقها في ظل التحديات التي تمر بها البلاد، مشيرًا إلى أن تأكيدات القيادة السياسية بشأن المخزون الاستراتيجي للدولة تعكس أهمية القطاع الزراعي باعتباره أحد أهم القطاعات المعول عليها في تأمين احتياجات المواطنين.

وقال إن النواب وضعوا أمام الحكومة المشكلات التي تواجه القطاع والحلول المقترحة للتعامل معها، انتظارًا لردود واضحة بشأن خطط التنفيذ.

بدوره، أكد النائب جورج سعد أن طلبات المناقشة المطروحة تمس قطاعًا من أكبر قطاعات الدولة، وترتبط بعدد من القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها الصناعة والقوى العاملة والأمن الغذائي.

وأوضح أن تقييم الإنتاج الزراعي لا يجب أن يعتمد على الكميات فقط، وإنما يجب أن يشمل الجودة أيضًا، بما يضمن توفير منتجات تحقق الأمن الغذائي والاستراتيجي للمواطنين، وتتمتع بمستويات جودة مناسبة.

وأشاد بجهود الحكومة ووزارة الزراعة في زيادة الرقعة الزراعية من خلال المشروعات القومية، ومنها الدلتا الجديدة وتوشكى ومشروعات القرى الجديدة.

وتناول سعد أزمة عزوف الشباب وبعض المواطنين عن العمل في القطاع الزراعي، مشيرًا إلى أن هجرة العمالة وسفرها يفرضان ضرورة دراسة أسباب تراجع الإقبال على العمل في هذا المجال، والعمل على تحسين بيئة العمل الزراعي.

تحديات داخلية وخارجية

وأكد النائب كريم سالم أن ملف الأمن الغذائي، وخاصة القطاع الزراعي، حظي باهتمام القيادة السياسية خلال السنوات الأخيرة، ونجحت الدولة في تحقيق نتائج ملموسة من خلال تنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى.

وأشار إلى أن هناك تحديات داخلية وخارجية لا تزال تواجه تحقيق الأمن الغذائي، موضحًا أن التحديات الداخلية تشمل غياب الحوافز الكافية لتشجيع الشباب على العمل الزراعي، والحاجة إلى تعديل الأنماط الاستهلاكية، فضلًا عن ضرورة توطين الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي.

أما على المستوى الخارجي، فأشار إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وحالة عدم اليقين التي تحيط بها، إلى جانب التغير المستمر في أسعار المحاصيل ومدى توافرها في الأسواق العالمية.

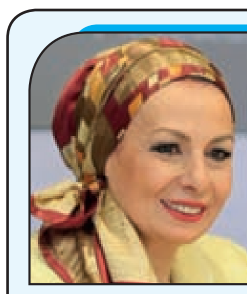
وشدد سالم على أن مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي لا تقع على جهة واحدة، وإنما تتطلب تضافر جهود الجميع، من خلال نشر الوعي بين الشباب والمواطنين، وترشيد الاستهلاك، وتوطين الصناعات المرتبطة بالزراعة.

كما دعا إلى عدم الاعتماد على منشأ أو مصدر واحد للاستيراد، والعمل على تنويع مصادر ومناشئ الإمداد، بما يعزز قدرة الدولة على مواجهة الاضطرابات العالمية وتأمين احتياجات السوق المحلية.

وتناولت مناقشات أعضاء مجلس الشيوخ مطالب النواب بضرورة وضع برامج تنفيذية واضحة ومحددة زمنيًا، تستهدف رفع نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتعظيم الاستفادة من الموارد والأصول الزراعية، مع توفير الدعم اللازم لصغار المزارعين والمربين وتحفيز الشباب على الانخراط في الأنشطة الزراعية.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب



بقلم: جرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

للدواعي أمنية

فتح ستار مسرح الجريمة الإلكترونية .. علي دقات الساعة، تقترب من الثامنة صباحا ..

استيقظ ذكي، وكعادته مد يده إلى هاتفه المحمول، ليتفقد ثروته الرقمية التي جمعها بعد شقاء سنوات طويلة.

فتح محفظة البيتكوين .. ضغط على الرصيد .. وفجأة!! تجمدت عيناه أمام الشاشة .. الرصيد: صفر ..

للوهلة الأولي، ظن ذكي .. أن هناك خطأ في إدخال الرقم السري، أو أن شاشة الهاتف تعرضت للتلف وأن الأرقام لا تظهر بوضوح.

أعاد المحاولة مرة أخرى، وفتح محفظته الباردة Coldcard، لكن الحقيقة .. كانت أكثر قساوة من كل توقعاته.. لقد اختفي الرصيد .. وتحولت ثروته الي صفر.

قفزت جميع التساؤلات إلي رأسه .. أين ذهبت أمواله؟ هل سرق هاتفه؟ هل وقع ضحية رسالة تصيد إلكتروني؟ هل ضغط على رابط مشبوه؟ أم أن الهاكرز قد نجح في إختراق محفظته؟.

راجع .. كل الإحتمالات، القريبة والبعيدة، لكنه لم يكن يعلم أنه وقع ضحية لواحدة من أخطر قضايا سرقة العملات المشفرة لعام 2026، والمعروفة إعلاميا بقضية Coldcard

والمثير !! أن خيوط جريمة المحافظ الباردة ColdCard تعود إلى مارس 2021، عندما ظهر خلل تقني في بعض إصدارات البرنامج التشغيلي لمحفظة Coldcard، والخاص بتوليد المفاتيح السرية Private Keys، التي يفترض أن تتم بعشوائية لتنتج كلمات مفتاحية قوية يصعب تخمينها أو إختراقها من قبل الهاكرز.

لكن هذا الخلل التقني، أدى إلى توليد مفاتيح أضعف من مستوى الأمن السيبراني المطلوب، وهو ما ترك ثغرة أمنية مختفية سهلت عملية الإختراق والسرقة.

مرت خمس سنوات كاملة، وبالتحديد في يوم 30 يوليو 2026، عندما بدأت عدد من التحويلات المشبوهة تظهر على شبكة البيتكوين. ووفق لتحليلات شركة تي ار ام لاب TRM Labs، تعرضت أكثر من 5,200 محفظة باردة للسرقة، بإجمالي 1,816 بيتكوين، اي ما يعادل 116 مليون دولار آنذاك.

وهنا بدأت .. خيوط الجريمة الإلكترونية، تتكشف للمحققين. فالهاكر إستغل ضعف المفاتيح الأمنية .. وتمكنوا من الوصول إلى الأموال وتحويلها إلى عناوين رقمية تقع تحت سيطرتهم المباشرة من خلال معاملات البلوك تشين Blockchain . بلغت الخسائر، وفق لتقدير موقع جالاكسي للأبحاث Galaxy Research نحو 1,778.84 بيتكوين، بقيمة تقارب 112.7 مليون دولار حتى 14 أغسطس 2026، وتسجيل نحو 190 ضحية لعمليات السرقة.

لكن لفهم أبعاد خطورة جريمة سرقة المحافظ الباردة Coldcard، علينا أن نخرج من مسرح الجريمة التقني إلى عالم العملات المشفرة. حيث تشير تقديرات موقع كريبتو Crypto.com إلى أن عدد مستثمري العملات المشفرة حول العالم بلغ نحو 741 مليون شخص في عام 2025، من بينهم قرابة 365 مليون مستثمر في عملة البيتكوين وحدها.

وتخزن هذه العملات المشفرة عبر منصات التداول أو المحافظ الرقمية. حيث تتيح المنصات إجراء عمليات البيع والشراء والإيداع والسحب، بينما تمنح المحافظ غير الحاضنة Non-Custodial Wallet حاملها الوصول لأمواله بشكل مباشر، دون الإعتماد على وسيط لحفظها وإدارة معاملاتها.

لتأتي المحافظ الباردة في مقدمة هذه الحلول التخزينية التي تستهدف تعزيز الحماية الأمنية للإستثمارات من العملات المشفرة، وعزلها بعيدا عن الإتصال المباشر بالإنترنت، ما يقلل من مخاطر الإختراق التقليدية. ولكن ما حدث هو إختراق امني من داخل النظام المصمم والمجهز خصيصا لتوفير اعلي مستويات امنية.

مما يؤكد .. اننا لم نعد نحارب هاكرز بصورته النمطية وطرقه المعتادة في السرقة والاختراق انما هاكرز خبيث يمارس جرائمه الشريرة متحوط بالدواعي الامنية.

مصر للطيران للأسواق الحرة تفوز باستغلال أسواق مطار شرم الشيخ لمدة ٥ سنوات



شهد الدكتور سامح الحفني، وزير الطيران المدني، مراسم توقيع عقد إشغال واستغلال الأسواق الحرة بمبنى الركاب رقم (2) بمطار شرم الشيخ الدولي، لصالح شركة مصر للطيران للأسواق الحرة، لمدة خمس سنوات، وذلك عقب فوز الشركة بالمزايدة التي طرحتها الشركة المصرية للمطارات، بمشاركة عدد من الشركات المتنافسة.

ويأتي التعاقد في إطار استراتيجية وزارة الطيران المدني لتعظيم الاستفادة من الأصول والإمكانات المتاحة بالمطارات المصرية، والتوسع في الفرص الاستثمارية والأنشطة التجارية والخدمية، بما يسهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الموارد الاقتصادية لقطاع الطيران المدني.

وقع العقد كل من: الطيار وائل النشار، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذي للشركة المصرية للمطارات، وعمرو محمود أحمد، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر للطيران للأسواق الحرة، بحضور الملاح سامح فوزي، رئيس سلطة الطيران المدني، والمهندس أيمن عرب، رئيس الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، وعدد من قيادات قطاع الطيران المدني.

وأكد الدكتور سامح الحفني، وزير الطيران المدني، أن الوزارة تتبنى رؤية متكاملة تستهدف تعظيم العائد الاقتصادي من الأنشطة التجارية بالمطارات، من خلال التوسع في الفرص الاستثمارية والاستفادة من إمكانات وخبرات الشركات الوطنية، بما يدعم تنويع مصادر الدخل ورفع كفاءة استغلال الأصول وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة.

وأضاف أن تطوير الأنشطة التجارية والخدمية يأتي على رأس أولويات الوزارة، بما يتماشى مع أحدث المعايير والممارسات الدولية، ويسهم في تعزيز جاذبية المطارات المصرية والارتقاء بتجربة المسافرين، لافتا إلى المكانة الاستراتيجية التي يتمتع بها مطار شرم الشيخ الدولي باعتباره أحد أبرز المقاصد السياحية الدولية في مصر، وهو ما يستدعي مواصلة تطوير الخدمات المقدمة به بما يتناسب مع حجم الحركة الدولية وتنوع جنسيات المسافرين.

من جانبه، أوضح الطيار وائل النشار أن التعاقد يأتي ضمن خطة الشركة المصرية للمطارات لتعظيم الاستفادة من الأصول المتاحة بمطاراتها، وطرح المزيد من الفرص الاستثمارية وفق الضوابط والإجراءات المنظمة، بما يحقق أفضل عائد اقتصادي ويسهم في تطوير الأنشطة التجارية والخدمية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمسافرين.

وأشار إلى أن مطار شرم الشيخ الدولي يمثل إحدى البوابات الرئيسية لاستقبال الحركة السياحية الوافدة إلى مصر، الأمر الذي يتطلب مواصلة تطوير الخدمات والأنشطة التجارية به، بما يعكس مكانته السياحية الدولية ويلبي تطلعات المسافرين وفق أعلى معايير الجودة.

وفي السياق ذاته، أكد عمرو محمود أحمد أن فوز شركة مصر للطيران للأسواق الحرة بالمزايدة جاء تتويجا لجهود واستعدادات مكثفة، وفي إطار خطتها لتعزيز وجودها التجاري بالمطارات المصرية، مشيرا إلى أن توقيع العقد يمثل خطوة مهمة نحو التوسع والنمو وفتح آفاق جديدة لتعزيز القدرات التنافسية للشركة.

كأول دولة من خارج أوروبا ..

مصر تنضم لقائمة الثقة الأوروبية للتوقيعات الإلكترونية



شهد المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، توقيع وثيقة الترتيبات الإدارية للتعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجال التوقيعات والأختام الإلكترونية، بما يتيح التحقق الفني المتبادل منها في المعاملات العابرة للحدود، ويعزز الاعتراف بالمستندات الرقمية بين الجانبين.

وتُعد مصر أول دولة من خارج أوروبا تستكمل التقييم الفني لمنظومتها للتوقيعات الإلكترونية بنجاح، بما يحقق التوافق الفني مع منظومة الاتحاد الأوروبي، وفقًا لما أعلنته وزارة الاتصالات.

وجرت مراسم التوقيع عبر تقنية الفيديو كونفرانس، ووقع الوثيقة المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا»، بصفتها الجهة الوطنية المنظمة لخدمات الثقة الرقمية في مصر، وروبرتو فيولا، المدير العام لشبكات الاتصالات والمحتوى والتكنولوجيا بالاتحاد الأوروبي.

وحضر مراسم التوقيع السفير أحمد أبو زيد، سفير مصر لدى بلجيكا ولوكسمبورج والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، والسفيرة أنجلينا أيخهورست، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى مصر وجامعة الدول العربية، إلى جانب عدد من المسؤولين من الجانبين.

وأكد وزير الاتصالات أن الوثيقة تعكس تطور التعاون المصري الأوروبي في مجال الثقة الرقمية، وتضع آليات فنية للتحقق من التوقيعات والأختام الإلكترونية عبر الحدود، بما يعزز موثوقية المعاملات الرقمية ويوسع استخدامها في الأنشطة التجارية والإدارية.

وأضاف أن هذا التعاون يتيح للشركات والمؤسسات في البلدين الاستفادة من الحلول الرقمية في معاملاتها المشتركة، ويساعد على إنجاز التعاقدات بكفاءة أكبر، والحد من الاعتماد على الإجراءات الورقية والمراجعات التقليدية، بما يدعم التكامل الرقمي والتجارة الإلكترونية.

هيئة تنمية الصعيد تطلق استراتيجية متوسطة الأجل لدعم الاستثمار والإنتاج وتوفير فرص العمل



شاركت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، في فعاليات إطلاق استراتيجية هيئة تنمية الصعيد وخطتها التنفيذية متوسطة الأجل، التي أعدها معهد التخطيط القومي بالتعاون مع الهيئة، بهدف وضع رؤية متكاملة للإسراع بوتيرة التنمية الشاملة والمستدامة بمحافظات صعيد مصر، بما يتوافق مع الأطر التشريعية والقانونية والوثائق والخطط الاستراتيجية القومية.

جاء ذلك بحضور الدكتور أشرف العربي، رئيس معهد التخطيط القومي، واللواء مهندس عمرو عبد المنعم، رئيس هيئة تنمية الصعيد، ونخبة من المحافظين ونواب المحافظين وقيادات محافظات الصعيد، ورؤساء الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة، وأعضاء مجلس النواب.

وفي كلمتها، أكدت الدكتورة منال عوض أن محافظات الصعيد تتمتع بمقومات اقتصادية وفرص استثمارية واعدة، حرصت الحكومة المصرية، منذ تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي، على تعظيم الاستفادة منها بأسلوب عملي ينعكس مباشرة على المجتمعات المحلية، ويسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص العمل لهم، وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها محافظات الصعيد.

وأوضحت الوزيرة أن التنمية الحقيقية والمستدامة تبدأ من التخطيط السليم المبني على دراسة الاحتياجات الواقعية وتحديد الأولويات وفقًا للمزايا التنافسية لكل محافظة، وهو ما دفع الوزارة إلى إطلاق استراتيجيات التنمية المحلية المتكاملة حتى عام 2030، ورؤاها التنموية حتى عام 2040، لمحافظات الفيوم وبني سويف والأقصر وأسوان.

وأشارت عوض إلى أن استراتيجية هيئة تنمية الصعيد تمثل إطارًا داعمًا ومكملًا لجهود وزارة التنمية المحلية والبيئة، وتعزز التنسيق الكامل بين الوزارة والهيئة والمحافظات، وتبادل البيانات، والحد من ازدواجية الجهود، وتوجيه الموارد نحو المشروعات التنفيذية الأكثر نفعًا، وذلك في إطار التزام الدولة المصرية بمواصلة مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة في محافظات الصعيد كافة، والعمل على تحسين جودة حياة المواطنين وتعزيز فرص الاستثمار.

وأضافت أن الوزارة تنفذ خلال الفترة الحالية عددًا من المشروعات التنموية بالتعاون مع شركاء التنمية، من بينها التوسع في دعم التصنيع الزراعي وسلاسل قيمة الزيتون بمحافظة الفيوم، والنباتات الطبية والعطرية بمحافظة بني سويف، والربط بين القطاع السياحي والمنتجات والحرف المحلية بمحافظة الأقصر، إلى جانب تطوير سلاسل قيمة التمور والأنشطة الزراعية بمحافظة أسوان.

وفي سياق متصل، أعرب الدكتور أشرف العربي عن اعتزازه بالتعاون مع هيئة تنمية الصعيد، وسعادته بإطلاق الاستراتيجية وخطتها التنفيذية، باعتبارهما محطة مهمة في مسيرة العمل التنموي، وخطوة تعكس أهمية التخطيط الاستراتيجي في توجيه الموارد بكفاءة، وتحقيق التكامل بين الأولويات الوطنية والاحتياجات الفعلية للمواطنين، بما يعزز فرص الإنتاج والاستثمار والتشغيل، ويرفع القيمة المضافة للاقتصاد المحلي، وينعكس إيجابًا على تحسين مستويات المعيشة وجودة الحياة.

تريليون جنيه مبيعات أكبر ١٠ مطورين في مصر خلال ٩ أشهر

كشف تقرير «ذا بورد كونسلتينج» للاستشارات العقارية والتسويقية للأشهر التسعة الأولى من 2026 عن مفارقة فى أداء السوق المصرية، تمثلت فى ارتفاع عدد الوحدات المباعة لدى أكبر 10 شركات تطوير عقاري بنحو 4٪ على أساس سنوي، إلى قرابة 52 ألف وحدة، رغم تزايد الحديث عن تباطؤ المبيعات وتراجع قدرة شرائح من العملاء على الشراء.

وفى المقابل، ارتفعت القيمة الإجمالية للمبيعات المتعاقد عليها بنحو 2٪ فقط، لتسجل 1.065 تريليون جنيه، بينما زاد متوسط قيمة الوحدة المباعة بنحو 7٪ إلى قرابة 21.9 مليون جنيه، وهو ما يعكس نمو حجم المبيعات بوتيرة أعلى من نمو قيمتها.

وتشير هذه المؤشرات إلى أن السوق لم تدخل مرحلة تراجع شامل فى الطلب، بقدر ما تشهد إعادة توزيع للمبيعات بين الشركات والمناطق، مع استمرار قدرة المطورين أصحاب المشروعات الكبيرة والعلامات التجارية الراسخة على جذب العملاء، مقابل ضغوط أكبر على الشركات المتوسطة والصغيرة.

وبحسب التقرير، تصدرت مجموعة طلعت مصطفى قائمة أكبر 10 مطورين بمبيعات تعاقدية بلغت 290 مليار جنيه، تلتها بالم هيلز للتطوير العقارى بقيمة 198 مليار جنيه، ثم إعمار مصر بنحو 115 مليار جنيه. وجاءت هايد بارك للتطوير العقارى فى المركز الرابع بمبيعات 91.4 مليار جنيه، تلتها «مُدن» بنحو 91 مليار جنيه، ثم ماونتن فيو بقيمة 80.4 مليار جنيه، وتطوير مصر بنحو 62 مليار جنيه، ولافيستا بقيمة 47 مليار جنيه، ومدينة مصر بنحو 45.4 مليار جنيه، ثم «G Developments» بنحو 45 مليار جنيه.

واستحوذت الشركات الثلاث الأولى على نحو 57٪ من إجمالى مبيعات أكبر 10 مطورين، بما يعكس استمرار تركز الحصة الأكبر من النشاط لدى عدد محدود من الشركات، وقدرتها على الاستفادة من تنوع محافظها العقارية وانتشار مشروعاتها فى المناطق الأكثر جذبًا للطلب.

احتفالا بمرور ١٠ سنوات علي التأسيس..

٢٤ نوفمبر الجاري .. القاهرة تستضيف المؤتمر العاشر لمنظمات الأعمال بدول الحزام والطريق



تأكيداً على دور مصر الريادي واحتفالاً بمرور ١٠ سنوات على تأسيس تحالف منظمات أعمال دول مبادرة الحزام والطريق «BRICA»، أعلنت جمعية رجال الأعمال المصريين بالتعاون مع الاتحاد الصيني للاقتصاد الصناعي، إقامة النسخة العاشرة للمؤتمر الدولي لمنظمات الأعمال في دول الحزام والطريق تزامناً مع الاحتفال بمرور ٧٠ عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية وذلك يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٦.

يعد هذا المؤتمر هو الثاني لـ«BRICA» في مصر الذي تنظمه جمعية رجال الأعمال المصريين بعد انضمامها للتحالف ممثلة عن مصر، حيث كانت الجمعية قد عقدت المؤتمر الأول للتحالف في أبريل ٢٠١٧.

ومنذ عام ٢٠١٦، تشرفت الجمعية بتمثيل مجتمع الأعمال المصري في التحالف الصناعي والتجاري لمبادرة الحزام والطريق، والذي تبنى إنشاءه إحدى كبرى منظمات الأعمال الصينية، ويضم حاليا ٣٥ اتحاداً ومنظمة اقتصادية وصناعية من ٣٠ دولة حول العالم، بهدف دعم التعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري بين الدول الأعضاء، وتعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها المبادرة للاقتصاد المصري.ومن المقرر أن يشارك في النسخة العاشرة من المؤتمر، وفد صيني رفيع المستوى برئاسة السفير الصيني بالقاهرة «لياو ليتشيانغ»، ونحو ٥٠ شركة من دول التجمع، ومشاركة واسعة من كبار المسؤولين، وقادة منظمات الأعمال، والمؤسسات الاقتصادية والمالية، وممثلي مجتمع الأعمال في كل من الصين والأردن، وماليزيا، وبلجيكا، ودول رابطة الأسيان والشرق الأوسط وأوروبا.

يناقش المؤتمر آفاق تعزيز التعاون الصناعي والاقتصادي والتجاري، وكيفية التوسع في الأسواق المتنوعة من خلال استعراض النماذج والخبرات والتجارب العملية. كما يتناول مناقشة سبل بناء سلاسل صناعية وإمداد عابرة للحدود، والارتقاء بالتعاون الصناعي الدولي، وتعزيز التحول الرقمي، وتبني ممارسات التنمية المستدامة، فضلاً عن التركيز المتزايد على الاقتصاد الأخضر ونقل التكنولوجيا والتحول من التعاون التجاري البحت إلى تعميق الشراكات الاستثمارية.

وتعليقاً على هذا الحدث الهام، قال الدكتور محمد يوسف، المدير التنفيذي للجمعية: «بعد مرور عشر سنوات على تأسيس تحالف دول منظمات الأعمال لدول الحزام والطريق، تأتي استضافة مصر للدورة العاشرة من (BRICA GBL) ترسيخاً لمسيرة التعاون بين الأعضاء، ودعم بناء مستقبل أكثر ازدهاراً لمجتمعات الأعمال العالمية من خلال مد جسور التعاون بين الدول الشريكة من أجل التنمية».

وأكد أهمية هذا الحدث الدولي وما يمثله من فرصة لإبراز ما حققته الدولة المصرية من إنجازات في مجالات البنية التحتية، والمناطق الصناعية، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وجذب الاستثمارات. كما يعكس استضافة النسخة العاشرة اهتمام الدولة المصرية بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، وتشجيع الاستثمار، ودعم الشراكات مع الدول الصديقة، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز مكانة مصر على خريطة التعاون الاقتصادي الدولي.

ومن جانبه، أشار أحمد عز الدين، رئيس لجنة تنمية العلاقات مع الصين بجمعية رجال الأعمال، إلى أن استضافة القاهرة لهذا التجمع الهام تفتح آفاقاً جديدة للتعاون والشراكات المثمرة بين منظمات الأعمال في مصر والصين ونحو ٣٠ دولة عضو بالتحالف. كما يأتي انطلاقاً من دور جمعية رجال الأعمال المصريين في توثيق التعاون مع مجتمع الأعمال الدولي وفي مقدمته الصين عبر شبكة علاقاتها الدولية الممتدة، وتنظيم الفعاليات، واستقبال الوفود التجارية لجذب الاستثمارات وزيادة الصادرات.

وأوضح أن أبرز التطورات والفرص الاستثمارية لمصر لم تعد تقتصر على مستوى التبادل التجاري فحسب، بل امتدت من ربط الأسواق إلى تمويل التنمية وبناء شراكات مستدامة، لافتاً إلى التوسع الكبير في حجم المشروعات والدول المشاركة.ويأتي تنظيم جمعية رجال الأعمال المصريين لمؤتمر منظمات الأعمال في دول الحزام والطريق «البريكا» في إطار دعمها لتوجهات الحكومة المصرية نحو ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار والصناعة، وتوسيع آفاق الشراكات الاقتصادية مع مختلف التحالفات الاقتصادية العالمية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

يُذكر أن الصين أطلقت مبادرة «الحزام والطريق» في عام ٢٠١٣ لربط آسيا وأوروبا وإفريقيا عبر شبكات متكاملة من البنية التحتية والتجارة والاستثمار، بهدف تعزيز النمو المشترك والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، بلغ حجم الاستثمارات الصينية في مصر نحو ١٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٥، في حين يبلغ رأسمال صندوق طريق الحرير نحو ٤٠ مليار دولار بالإضافة إلى ١٠٠ مليار يوان صيني، وهو ما يتيح فرصة أكبر لتمويل المشروعات التنموية في الدول المشاركة بالتحالف.

رضوى عبدالله

الرقابة المالية تمد مهلة زيادة رؤوس أموال شركات التأمين حتى يوليو ٢٠٢٧

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، عدة قرارات بمد المهلة الممنوحة لشركات التأمين لزيادة رؤوس أموالها، ولتوفيق أوضاع بعض أنشطة قطاع التأمين مع الإطار التشريعي والتنظيمي.

وينص القرار (199) لسنة 2026 على مد المهلة أمام جميع شركات التأمين والشركات التي تزاول المهن والأنشطة المرتبطة بالتأمين لتوفيق أوضاعها مع المادة الثانية من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (196) لسنة 2024 المنظمة لزيادة رؤوس أموال تلك الشركات، وذلك حتى يوليو 2027 تاريخ نهاية السنة الثالثة لتوفيق الأوضاع المنصوص عليها في قانون التأمين الموحد رقم (155) لسنة 2024.

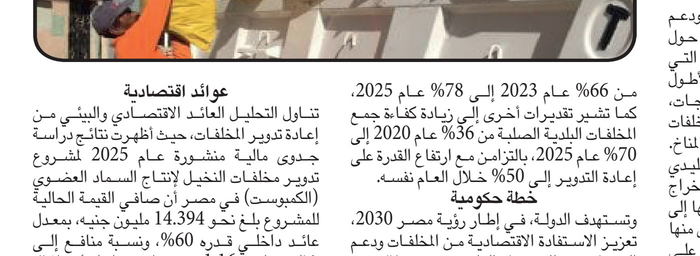
بينما يمد القرار رقم (200) لسنة 2026 مهلة توفيق الأوضاع الممنوحة لخبراء تقييم الأخطار ومعاينة وتقدير الأضرار، حتى 10 يوليو 2027، على ضوء قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (54) لسنة 2026 الذي نظم شروط وقواعد مباشرة هذا النشاط.

ويعتبر نشاط تقييم الأخطار ومعاينة وتقدير الأضرار أحد أنشطة المهن التأمينية المهمة التي أفرد لها قانون التأمين الموحد أحكامًا لرفع كفاءته بما يواكب التطورات العالمية، واستحدثت الهيئة مجموعة من القواعد المهنية والضوابط السلوكية للنشاط، في مقدمتها الالتزام بمبادئ النزاهة والحياد والاستقلالية وتجنب تعارض المصالح، وضرورة توثيق المعلومات، لضمان استناد التقارير الفنية إلى أسس موضوعية وعملية.

الإستثمار في إعادة تدوير المخلفات

تقرير حكومي : ١٠٠ مليون طن إجمالي المخلفات المتولدة فى مصر خلال عام ٢٠٢٥

.. و ٥ مسارات لتعظيم القيمة الاقتصادية للمخلفات ودعم الاقتصاد الدائري



تتجه مصر نحو تسريع وتيرة التحول من نموذج الاستهلاك الخطي إلى الاقتصاد الدائري، مستهدفة إعادة استغلال نحو 100 مليون طن من المخلفات المتولدة سنويا وتحويلها إلى أصول وموارد اقتصادية ذات قيمة مضافة ، وتأتي هذه الخطوات عبر تطوير البنية التحتية لمنظومة التدوير، وتقليل الهدر من المصدر، وتوفير مواد خام بديلة تعزز الاستدامة وتحد من الانبعاثات الكربونية وفق رؤية 2030.

وفي هذا الإطار ، أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء تحليلا جديدا حول الاقتصاد الدائري في مصر، والممارسات التي يقدمها بهدف الحفاظ على قيمة الموارد لأطول فترة ممكنة وإطالة العمر الافتراضي للمنتجات، وتقليل استهلاك المواد الخام، والحد من المخلفات والتلوث والانبعاثات الكربونية المسببة لتغير المناخ.

وأوضح التحليل أن الاقتصاد الخطي التقليدي يقوم على نموذج إنتاج واستهلاك يبدأ باستخراج المواد الخام من البيئة، ثم تصنيعها وتحويلها إلى منتجات قابلة للاستخدام، وينتهي بالتخلص منها بعد استهلاكها، ويؤدي استمرار الاعتماد على هذا النموذج إلى زيادة استهلاك الموارد الطبيعية وتوليد المخلفات، وما يرتبط بذلك من آثار بيئية واقتصادية، ويسعى الاقتصاد الدائري إلى إحداث تحول في أنماط الإنتاج والاستهلاك، من خلال الانتقال من النموذج الخطي القائم على «الاستخراج والتصنيع والتخلص من المخلفات» إلى نموذج أكثر كفاءة في استخدام الموارد، يقوم على تقليل الهدر والحفاظ على قيمة المنتجات والمواد وإبقائها داخل الدورة الاقتصادية لأطول فترة ممكنة.

توزيع جغرافي

وعلى المستوى الجغرافي، تستحوذ القاهرة الكبرى على نصيب كبير من المخلفات المتولدة حيث تتراوح الكميات اليومية بين 15 و17 ألف طن، من بينها ما يقرب من 1800 إلى 2200 طن من المخلفات البلاستيكية، أما على مستوى الجمهورية، تتراوح كمية المخلفات البلدية الصلبة بين 26 و30 مليون طن سنويًا، منها نحو 3 إلى 4 ملايين طن من المخلفات البلاستيكية.

أوضح التحليل أن منظومة جمع ونقل وإعادة تدوير المخلفات شهدت تحسنًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت كفاءة الجمع والنقل من 66% عام 2023 إلى 78% عام 2025، كما تشير تقديرات أخرى إلى زيادة كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة من 36% عام 2020 إلى 70% عام 2025، بالتزامن مع ارتفاع القدرة على إعادة التدوير إلى 50% خلال العام نفسه.

خطة حكومية

وتستهدف الدولة، في إطار رؤية مصر 2030، تعزيز الاستفادة الاقتصادية من المخلفات ودعم التحول نحو الاقتصاد الدائري، من خلال رفع كفاءة جمع المخلفات الصلبة البلدية من 88% عام 2025 إلى 95% بحلول عام 2030، وزيادة نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يُعاد تدويرها بطرق آمنة بيئيًا من 53% إلى 60%، إلى جانب رفع نسبة المخلفات التي تُعالج حراريًا لتوليد الطاقة من 3% إلى 20%، وخفض نسبة التخلص منها في المدافن الصحية من 13% إلى 8% خلال الفترة نفسها، كما تتضمن التوجهات الواردة في الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات تخصيص 20% من إجمالي المخلفات المجمعة لإنتاج الكهرباء، و60% لإنتاج الأسمدة والوقود البديل.

ولتحقيق هذه المستهدفات، تبرز أهمية رفع كفاءة منظومة جمع المخلفات من خلال تطوير مسارات الجمع، وتوسيع نطاق الخدمات بالمناطق المحرومة، وتشجيع الفصل من المصدر، وتقديم الدعم الفني والمالي لصغار العاملين في مجال إعادة التدوير، وعلى المدين المتوسط والطويل، يتطلب ذلك تطوير البنية التحتية لإعادة التدوير المتقدم، وتعزيز تطبيق مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج، ورقمنة أنظمة إدارة المخلفات، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد ودعم الانتقال التدريجي نحو الاقتصاد الدائري.

عوائد اقتصادية

تناول التحليل العائد الاقتصادي والبيئي من إعادة تدوير المخلفات، حيث أظهرت نتائج دراسة جدوى مالية منشورة عام 2025 لمشروع تدوير مخلفات النخيل لإنتاج السماد العضوي (الكمبوست) في مصر أن صافي القيمة الحالية للمشروع بلغ نحو 14.394 مليون جنيه، بمعدل عائد داخلي قدره 60%، ونسبة منافع إلى تكاليف بلغت 1.16، وفترة استرداد لرأس المال تُقدر بنحو 1.7 سنة.

وفي مجال معالجة المخلفات البلدية، بلغت الاستثمارات المعلنة لمصنع معالجة المخلفات الصلبة المطور بمدينة الخانكة نحو 50 مليون جنيه في المرحلة الأولى، و150 مليون جنيه في المرحلة الثانية، مع الإشارة إلى خفض الانبعاثات الكربونية بنحو 84 ألف طن سنويًا، ويوضح هذا المشروع إمكانية الجمع بين الاستفادة الاقتصادية من المخلفات والحد من آثارها البيئية.

كما تناول التحليل جهود دعم الاقتصاد الدائري في مصر، حيث تم افتتاح مصنع معالجة المخلفات البلدية الصلبة المطور لإنتاج الوقود البديل بالخانكة، مع رفع كفاءة المعدات لاستقبال 600 طن يوميًا في المرحلة الأولى، على أن تصل الطاقة الاستيعابية إلى 1000 طن يوميًا في المرحلة الثانية، كما تم الانتهاء من تنفيذ 7 مصانع لإعادة تدوير المخلفات في تونا الجبل والعدوة بمحافظة المنيا، ودار السلام بسوهاج، والمحلة الكبرى بالغربية، والمنزلة وسندوب بالدقهلية، وقوص بقنا.

شيماء مرسي

توقيع اتفاق لتطوير مركز بيانات وحوسبة متقدمة ببرج فوربس في العاصمة الجديدة



شهد الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، توقيع اتفاق استثماري بين شركتي «Magnom Properties» و«Aedan Looking Glass (ALG)»، لتطوير مركز للبيانات والحوسبة المتقدمة ضمن مشروع برج فوربس الدولي بمنطقة الأعمال المركزية في العاصمة الجديدة، وذلك بحضور الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، والسفير محمد الملا، سفير مصر لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

وجاء توقيع الاتفاق على هامش مشاركة وزير الاستثمار في قمة الأعمال USA B20 2026 بالعاصمة الأمريكية واشنطن، واستكمالًا للاجتماعات التي عقدها مع مايكل جيلبرت، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة Forbes Global Properties، والدكتور ماجد مرعي، الرئيس التنفيذي لشركة Magnom Properties، لبحث تطورات مشروع برج فوربس الدولي، الذي تبلغ استثماراته المستهدفة نحو مليار دولار.

وأكد فريد أن مصر تعمل على ترسيخ مكانتها مركزًا إقليميًا للخدمات المالية الدولية، من خلال تطوير إطار تشريعي وتنظيمي يستفيد من تجارب المراكز المالية العالمية، وتحديث القواعد المنظمة لتأسيس الشركات والأنشطة المالية، بما يوفر بيئة أعمال جاذبة للمؤسسات الدولية.

وأشار الوزير إلى أن الاستثمار في مراكز البيانات والبنية التحتية الرقمية، إلى جانب توفير مصادر الطاقة اللازمة لتشغيلها، يمثل ركيزة أساسية لتعزيز قدرة مصر على جذب الاستثمارات التكنولوجية والمالية الكبرى.

شعبة المستوردين تطالب بجدول زمني ملزم لتطبيق حوافز الصناعة

قال مصطفى المكاوى، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية، والأمين العام لشعبة المستوردين، إن توجه وزارة الصناعة لإطلاق حزمة جديدة من الحوافز الصناعية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٧ يمثل خطوة إيجابية نحو تعزيز تنافسية الصناعة المصرية، وتحفيز الاستثمارات المحلية، وزيادة الاعتماد على المنتج المحلى، مشيراً إلى أن المرحلة الحالية تتطلب الانتقال من سياسات دعم الصناعة التقليدية إلى منظومة متكاملة تستهدف رفع الإنتاجية وتعميق التصنيع المحلى وزيادة القيمة المضافة.

وأكد مكاوى أن استهداف نحو ٦ آلاف مصنع ضمن الحزمة الجديدة يعكس إدراكاً حكومياً لأهمية توسيع قاعدة المنشآت المستفيدة من برامج الدعم، خاصة الصناعات المغذية والقطاعات التى تمتلك فرصاً حقيقية لإحلال الواردات وتوفير احتياجات السوق المحلية، لافتاً إلى أن ربط الحوافز الضريبية والجمركية بزيادة نسب المكون المحلى يمثل توجهاً اقتصاديا سليماً، لأنه يحول الدعم إلى أداة لزيادة القيمة المضافة بدلا من أن يكون مجرد امتياز مالى للمصانع.

• السنة الثامنة عشر • الاحد 15 نوفمبر 2026 • العدد 867



البرلمان يفتح ملف ثروات الأوقاف الضائعة

مجلس الشيوخ يناقش خطط الأوقاف لاستثمار الأصول الوقفية وتعظيم عوائدها

تضم محفظة الأوقاف المصرية أصولاً ضخمة تقدر قيمتها السوقية بأكثر من ٣ تريليونات جنيه وفقا لتقديرات حديثة (بينما كانت التقديرات الرسمية المعلنة سابقا تتجاوز تريليونا و٣٧ مليار جنيه).

وفي هذا الإطار، فتح البرلمان ممثلا في مجلس الشيوخ، هذا الملف المهم، بطلب مناقشة عامة مقدمًا من النائب هشام مجدي، بشأن استيضاح خطط وزارة الأوقاف لإدارة واستثمار الأصول الوقفية، ودور الأوقاف في تعظيم أثرها التنموي.

وأكد النائب، في طلب المناقشة، أن الأصول الوقفية تمثل ثروة وطنية ذات طبيعة خاصة، وموردًا اقتصاديًا مستدامًا يسهم في دعم رسالة المسجد، وتعزيز الخدمات المجتمعية، وتوفير موارد ذاتية متجددة تدعم جهود الدولة في تحقيق التنمية الشاملة.

وأوضح أن تعظيم القيمة الحقيقية لهذه الثروة لا يرتبط فقط بحجم ما تمتلكه الأوقاف من أراض وعقارات، وإنما يتوقف بالأساس على كفاءة إدارتها، وحسن استثمارها، وإحكام منظومة الحوكمة للحد من التعديات، مع الالتزام الكامل بشروط الواقفين.

وأشار إلى أن السنوات الأخيرة شهدت، إلى جانب المنظومة الإدارية والعقارية التقليدية، خطوة تشريعية ومؤسسية مهمة تمثلت في إنشاء صندوق استثمار الأوقاف الخيرية، بهدف استثمار أموال الوقف ورعايتها وحفظها، وتوجيه عوائدها إلى المشروعات التنموية والخدمية.

وأوضح طلب المناقشة أن المحور الأول يستهدف الوقوف على حجم الأصول الوقفية المنسوبة إلى وزارة الأوقاف، وتوزيعها النوعي، سواء كانت أراضي زراعية أو عقارات سكنية وتجارية أو أراضي فضاء، إلى جانب معرفة تاريخ آخر تقييم شامل للقيمة السوقية لهذه الأصول، والجهة التي تولت تنفيذه، والجدول الزمني المحدد لاستكمال حصر جميع الأعيان الوقفية.

صندوق استثمار الأوقاف

ويتناول المحور الثاني الدور الاستراتيجي لصندوق استثمار الأوقاف الخيرية وتقييم أدائه، من خلال استيضاح دوره في إدارة السيولة النقدية والمحافظ المالية الوقفية، وحجم رؤوس الأموال والعوائد الاستثمارية التي حققها منذ تأسيسه.

كما يتضمن التعرف على السياسة الاستثمارية المتبعة في توزيع المخاطر بين الأسهم والسندات وأذون الخزانة والمساهمة في شركات النفع العام، ومدى توافق هذه الاستثمارات مع ضوابط الشريعة الإسلامية ومقاصد الواقفين، فضلًا عن طبيعة التنسيق بين الصندوق وهيئة الأوقاف المصرية لمنع التداخل أو الازدواجية في مهام الإدارة والاستثمار.

الشراكة مع القطاع الخاص

ويركز المحور الثالث على آليات الاستثمار العقاري والتنمية الاقتصادية، من خلال استيضاح معدلات النمو السنوي للعوائد المحققة من الأصول العقارية خلال السنوات الخمس الأخيرة، والمعايير المعتمدة لتحديد القيمة الإيجارية بما يحقق العدالة ويحافظ على حقوق الوقف والمستأجرين.

كما يستهدف التعرف على الضوابط الحاكمة لشراكة وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في استثمار الأصول الوقفية وتنميتها.

ويتناول المحور الرابع سبل تعظيم الأثر التنموي والاجتماعي للوقف، من خلال استيضاح حجم ونسبة المبالغ الموجهة لدعم القطاعات الخدمية، وفي مقدمتها الصحة والتعليم والتكافل الاجتماعي، إلى جانب رؤية الوزارة ومؤشرات قياس الأداء المعتمدة لتقييم الأثر التنموي للأوقاف خلال المرحلة المقبلة.

وأكد النائب أنه يستهدف فتح حوار بناء حول سياسة الحكومة، ممثلة في وزارة الأوقاف، بشأن منظومة حصر وإدارة واستثمار الأصول الوقفية، والوقوف على مدى كفاءة استغلالها وحمايتها من التعديات، وخطط الوزارة لتعظيم عوائدها وتحويلها إلى موارد اقتصادية مستدامة.

كما يستهدف استيضاح الإجراءات التنفيذية والجدول الزمني ومؤشرات قياس الأداء، بما يضمن الحفاظ على هذه الثروة الوطنية، وصون حقوق الواقفين، وتحقيق مقاصد الوقف، وتعظيم إسهامه في خدمة المجتمع والأجيال القادمة.

وحذر النائب هشام مجدي، عضو مجلس الشيوخ، من التحديات التي تواجه منظومة إدارة واستثمار الأصول الوقفية، مشددًا على ضرورة تعظيم الاستفادة من هذه الثروة الوطنية، ومطالبًا الحكومة بالكشف عن حجم أموال وأصول الأوقاف والعوائد الاستثمارية المحققة منها، ومدى كفاءة إدارتها واستغلالها، بما يضمن الحفاظ عليها وتحويلها إلى مورد اقتصادي مستدام يدعم خطط التنمية.

مرحلة جديدة

وكانت قضية أراضي «الأوقاف» شهدت تطورا كبيرا خلال الأيام الماضية بعدما صدرت توجيهات رئاسية بوقف العمل بالمنشور الفني الذي تسبب في تعطيل إجراءات تسجيل الأراضي الواقعة ضمن نطاق وقف الأمير مصطفى عبد المنان في محافظات دمياط والدقهلية وكفر الشيخ، في تطور يعيد فتح واحد من الملفات العقارية التي تمس مصالح عدد كبير من المواطنين ومراكزهم القانونية.

وأعلن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، صدور توجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي بوقف العمل بالمنشور الفني رقم ٨ لسنة ٢٠٢٦، الصادر عن مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، والذي تضمن إيقاف إجراءات تسجيل الأراضي الواقعة بنطاق وقف الأمير مصطفى عبد المنان بالمحافظات الثلاث.

وبالفعل أصدرت مصلحة الشهر العقاري، المنشور الفني رقم ١٣، متضمنًا وقف العمل بالمنشور السابق ورفع القيود التي ترتبت عليه، بما يسمح للمواطنين باستئناف إجراءات الشهر والتسجيل والتعاملات العقارية وفقًا لأحكام القانون.

والقرار لا يعني إسقاط حقوق الوقف أو حسم ملكية جميع الأراضي المتنازع عليها، وإنما يعني رفع التعطيل العام لإجراءات التسجيل، مع التأكيد على الحفاظ على حقوق الدولة وأموال الأوقاف والحقوق القانونية لجميع الأطراف.

وتعود جذور القضية إلى وقف تاريخي منسوب إلى الأمير مصطفى عبد المنان، الذي تصفه بعض التغطيات الصحفية بأنه أمير اللواء السلطاني، وهي رتبة عسكرية رفيعة في ذلك الوقت، وكان من أصحاب الثروات والأراضي الزراعية الواسعة.

وأوقف الأمير مصطفى عبد المنان مساحة تقدر بنحو ٤٢٠ ألف فدان قبل قرابة ٤٤٠ عامًا، على أن يُخصص ريع هذه الأراضي للإنفاق على المصالح العامة والفقراء.

وتشير البيانات المنشورة عن توزيع المساحات المنسوبة للوقف إلى وجود نحو ٨٩ ألفا و٨٣١ فدانًا في دمياط، و٧٣ ألفا و٩٦٥ فدانًا في الدقهلية، و٢٥٦ ألفًا و٨٣٠ فدانًا في كفر الشيخ.

وبذلك فإن الحديث لا يتعلق بقطعة أرض واحدة أو نزاع محدود بين أطراف عقارية، وإنما بملف واسع تتداخل فيه ملكية الأراضي الزراعية مع مناطق عمرانية واستثمارية ومواقع ذات أهمية اقتصادية.

وأكد الدكتور أسامة رسلان، المتحدث باسم وزارة الأوقاف، في تصريحات تلفزيونية خلال مايو ٢٠٢٦، أن أصل الوقف يعود إلى سنة ١٠٠٨ هجرية، وأن مساحته تتراوح بين ٤١٠ و٤٢٠ ألف فدان.

وشدد على أن حجة الوقف حقيقية وموجودة لدى الوزارة وهيئة الأوقاف المصرية، وأن هناك نسخة مودعة بدار الكتب والوثائق القومية، كما أكد أن الوزارة قدمت أصل الحجة إلى الجهات القضائية واللجنة المختصة ببحث النزاعات بين الجهات الحكومية، وأن لديها مستندات تؤيد حقوقها في الأراضي محل النزاع.

وأشار كذلك إلى أن وجود الوقف لا يعني المساس بحقوق المواطنين أصحاب المراكز القانونية المستقرة، وأن الوزارة لا تستهدف إخراج المواطنين من منازلهم أو تعطيل مصالحهم.

في المقابل تم الكشف عن خطاب أرسلته وزارة الإسكان إلى مجلس الدولة، اتهمت فيه هيئة الأوقاف بالاستناد إلى حجة ملكية قالت إنها مزورة، لإثبات تبعية أراضٍ بمدينة دمياط الجديدة للوقف.

واستندت وزارة الإسكان في موقفها إلى حكم جنائي سابق وإلى أحكام قضائية تتعلق بملكية الدولة للأراضي محل النزاع، كما تمسكت الوزارة بأن مساحات من الأراضي خُصصت لمدينة دمياط الجديدة بقرارات رسمية، وأن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة صاحبة الولاية عليها.

ويشير خبراء إلى أن التطور الجديد يفتح الباب أمام عودة التعاملات العقارية التي تعطلت بسبب المنشور السابق، وهو ما يمثل أهمية كبيرة للمواطنين الذين لديهم عقود أو طلبات تسجيل أو معاملات كانت متوقفة بسبب القيود المفروضة.

شراكة مع القطاع الخاص

وكان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أثار جدلا واسعا خلال العام الماضي، بعد تصريحات له حول «استثمار أصول الأوقاف بالشراكة مع القطاع الخاص»، بعدما تداولت وسائل إعلام ومواقع التواصل الاجتماعي عناوين تتحدث عن «بيع أصول الوقف»، وهو ما دفعه للخروج مجددا، في تصريحات أخرى لتوضيح الموقف قائلا: «مال الوقف مال خاص.. ومفيش مجال نطلق عليه بيع أصول الأوقاف»، مؤكدا أن الهدف هو «تعظيم موارد وزارة الأوقاف عبر حسن إدارة الأصول، لا تصفيتها»، إلا أن هذا التوضيح لم ينه الجدل، بل أعاد تسليط الضوء على ملف شديد الحساسية، فالأوقاف في مصر تمتد جذورها إلى قرون من التراكم العقاري والمالي. واليوم، في ظل أزمة اقتصادية خانقة وعجز متنام في الموازنة، تُطرح هذه الأصول بوصفها «فرصة ضائعة» يجب تسييلها.

تساؤلات عن حجم الثروة الوقفية وآليات إدارتها..

وتشير تقديرات رسمية متفرقة إلى أن هيئة الأوقاف المصرية تملك أكثر من ١٠٦ آلاف فدان من الأراضي الزراعية، إلى جانب نحو ٤,٧ ملايين متر مربع من الأراضي الفضاء داخل الحيز العمراني، فضلًا عما يزيد على ١٢٠ ألف وحدة عقارية بين سكنية وتجارية وإدارية موزعة على ٢٧ محافظة.

ويُعتقد أن القيمة السوقية الإجمالية لهذه الأصول تتجاوز ثلاثة تريليونات جنيه مصري (أكثر من ٦٠,٣ مليار دولار)، بحسب تصريحات مسؤولين في وزارة الأوقاف خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، إلا أن العائد السنوي منها لا يتجاوز ٣,٥ مليارات جنيه فقط (نحو ٢,٨ مليون دولار).

وتُعد محافظة القاهرة صاحبة الحصة الأكبر من العقارات الوقفية، حيث تنتشر الأوقاف في مناطق مثل السيدة زينب، الجمالية، الأزهر، الدرب الأحمر، مصر القديمة، وعين الصيرة، بما في ذلك عقارات تاريخية ذات طابع أثري. وتأتي محافظة الجيزة في المرتبة الثانية من حيث قيمة الأصول، نظرًا لامتلاك الأوقاف أراضي شاسعة على طريق الفيوم والدائري الأوسطي، إضافة إلى مبان تجارية وسكنية في بولاق الدكرور والعمرانية، أما الإسكندرية، فتُعرف بكونها تضم عقارات فندقية ومباني تراثية وقفية في مناطق المندرة، الرمل، وشارع النبي دانيال، بعضها مؤجر منذ أكثر من ٦٠ عامًا بعقود لم تُحدث حتى الآن.

و في الوجه البحري، فتتمركز الأوقاف الزراعية في محافظات الدقهلية، كفر الشيخ، والشرقية، حيث تمتلك الهيئة أراضي خصبة عالية القيمة، ولكنها تعاني من ضعف العائد بسبب عقود الإيجار القديمة التي تعود إلى فترة ما قبل قانون الإصلاح الزراعي. كما تمتلك الأوقاف أصولا استراتيجية في مراكز المدن بمحافظات الغربية والمنوفية ودمياط، بما في ذلك محال تجارية في قلب المناطق التجارية.

وفي الوجه القبلي، تمتد الأراضي الوقفية عبر محافظات أسيوط، المنيا، سوهاج، وقنا، حيث تتوزع بين أراض زراعية ومبانٍ مرتبطة بالخدمات الدينية والتعليمية. وتُشير تقارير صادرة عن لجان مجلس النواب عام ٢٠٢٢ إلى أن هناك أكثر من ٨٠٠٠ عقد إيجار في الصعيد لم تتم مراجعتها منذ عقود، ما يضع الدولة أمام تحد مزدوج: نقص العوائد، وصعوبة استرداد الأصول مِن المستأجرين القدامى.

قيمة سوقية وأرباح

ورغم ضخامة أصول هيئة الأوقاف المصرية وانتشارها الجغرافي في مواقع استراتيجية بالمدن الكبرى والقرى، إلا أن العائد السنوي لا يتجاوز ٣,٥ مليارات جنيه وفقا لما أعلنه وزير الأوقاف السابق محمد مختار جمعة في تصريحات متكررة منذ عام ٢٠٢١، وهو ما يمثل أقل من ٠,٢٪ فقط من القيمة السوقية التقديرية للأصول التي تتجاوز ثلاثة تريليونات جنيه، وفقًا لخبراء تقدير القيمة السوقية العقارية.

هذا التفاوت الصارخ بين القيمة والعائد يراه الخبراء مؤشرًا واضحًا إلى غياب الإدارة الاستثمارية الكفوءة داخل الهيئة، إن لم يكن دلالة على تآكل هيكلي مزمن في آليات التعاقد والرقابة.

رضوى عبدالله



بنوك مصر تحت مظلة حماية «الأمن السيبراني»

• هشام عكاشة: ١,٩ مليون هجمة سيبرانية يومياً تفرض تعزيز أنظمة الحماية • طارق الخولي: البنك المركزي يعمل على توفير منصة متخصصة لمحاكاة الهجمات السيبرانية

يشهد قطاع حماية البنوك والأمن السيبراني في مصر تطورات متسارعة تهدف إلى تعزيز جاهزية المؤسسات المالية ضد الهجمات الإلكترونية وحماية بيانات العملاء، وفي هذا الإطار أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي توجيهات مهمة، قبل أيام، لحماية القطاع المصرفي في مصر، بالحرص على تحقيق التوازن بين مُواكبة الابتكار التكنولوجي والاستثمار في رأس المال البشري، بما يُدعم مُستقبل القطاع المصرفي.

جاء ذلك، خلال اجتماع الرئيس عبد الفتاح السيسي، مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وحسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، وبحسب تصريحات المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي، فإن الاجتماع شَهد استعراضاً لأداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة الراهنة، وعدد من محاور العمل المُرتبطة بالاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة المُقبلة، لا سيما ما يتعلق بالجهود المبذولة لاستمرار تخفيض معدلات التضخم، وزيادة التدفقات الدولارية.

وفي هذا الصدد، أوضح محافظ البنك المركزي، أن البنك يُواصل التزامه بالحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز صلابة الجهاز المصرفي، استناداً إلى نهج يقوم على الشفافية والعمل على خفض معدلات التضخم، بالتوازي مع الالتزام بنظام سعر صرف مرن تحدده آليات السوق.

وخلال الاجتماع، وجه الرئيس السيسي، بضرورة إرساء أطر قوية لإدارة المخاطر، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وترسيخ منظومة الأمن السيبراني، للحد من المخاطر التي قد تهدد استقرار النظام المالي وتؤثر في الأسواق.

ويؤكد الخبراء أن هذه التوجيهات تعكس ارتباط ملف الأمن السيبراني بصورة مباشرة باستقرار الاقتصاد، بعدما أصبحت البنية الرقمية للبنوك جزءًا أساسيًا من منظومة الخدمات المالية، وأصبح أي اختراق محتمل أو تعطل في الأنظمة المصرفية قادرًا على التأثير في معاملات العملاء وثقتهم في الخدمات الإلكترونية.

وتكتسب هذه التوجيهات أهمية خاصة في ظل التوسع في تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهواتف المحمولة، وزيادة الاعتماد على أنظمة الدفع الإلكتروني والتحويلات الرقمية، وهي تطورات تفرض على البنوك تحديث أنظمة الحماية بصورة مستمرة، وعدم الاكتفاء بإجراءات التأمين التقليدية.

كما أن حماية القطاع المصرفي لم تعد مسؤولية إدارة تكنولوجيا المعلومات وحدها، بل أصبحت جزءًا من إدارة المخاطر والحوكمة واستراتيجية المؤسسة المصرفية، نظرًا إلى أن التعامل مع أي هجوم إلكتروني يتطلب تنسيقًا بين الإدارات الفنية والإدارية والرقابية، إلى جانب وجود خطط واضحة لاستمرار تقديم الخدمات والتعافي من الأعطال.

١,٩ مليون هجمة إلكترونية يوميا

وحذر هشام عكاشة رئيس بنك مصر من تصاعد وتيرة التهديدات السيبرانية على مستوى العالم، مشيراً إلى أن التقديرات تشير إلى وقوع نحو ٩١, مليون هجمة إلكترونية يوميا، بما يعادل قرابة ٢٢ هجمة في الثانية، فيما تتعرض البنوك العالمية لنحو ٩٩٠ ألف هجمة مستقلة، وهو ما يعكس حجم التحديات الأمنية المصاحبة للتوسع في الخدمات المالية الرقمية.

وأكد أن الأمن السيبراني أصبح ضرورة استراتيجية لضمان سلامة المؤسسات المالية وحماية بيانات العملاء ومعاملاتهم، والحفاظ على استمرارية الخدمات المصرفية، في ظل التطور المتسارع للهجمات الإلكترونية وتزايد مخاطر الاحتيال الرقمي.

استجابة «المركزي»

البنك المركزي استجاب على الفور للتوجيهات الرئاسية وأعلن عن إطلاق الإصدار الثاني من الإطار التنظيمي للأمن السيبراني، الذي يستند إلى أكثر من ٣٨ معيارًا دوليًا، ويضع في اعتباره مخاطر تكنولوجية حديثة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء والحوسبة الكمية.

وقال شريف حازم، المسؤول عن قطاع الأمن السيبراني بالبنك المركزي المصري، إن الإصدار الجديد جرى تطويره بالتعاون مع شركة PwC، بهدف مواكبة التطورات العالمية وتوفير مرجعية موحدة تساعد المؤسسات المالية على تقييم قدراتها في مواجهة التهديدات السيبرانية.

ومن أبرز محاور الإطار الجديد الاستعداد لمخاطر الحوسبة الكمية، من خلال التوجه إلى تقنيات التشفير المقاوم لها، في ضوء التغيرات التي قد تفرضها هذه التكنولوجيا على أساليب حماية البيانات والاتصالات الرقمية.

كما يتضمن الإطار مفهوم «الثقة الصفرية» Zero Trust، الذي يقوم على التحقق المستمر من هوية المستخدم وصلاحياته قبل السماح له بالوصول إلى الأنظمة والموارد الرقمية، بدلًا من افتراض الثقة بناءً على وجوده داخل شبكة المؤسسة.

وأشار إلى أن هذه الضوابط تكتسب أهمية مع اتساع نطاق الخدمات الرقمية وتعدد الأجهزة والأنظمة المتصلة بالبنية التكنولوجية للمؤسسات المالية، فيما يتضمن الإطار أيضا ما يُعرف بـ«محركات المخاطر»، التي توضح تبعات عدم تطبيق الضوابط الأمنية، إلى جانب أدلة إرشادية تساعد المؤسسات على فهم المتطلبات وتنفيذها عمليًا.

ويستهدف النموذج المطور الربط بين مستوى نضج القدرات الأمنية والكفاءة الفعلية في إدارة المخاطر، بما يسمح بتقييم أكثر ارتباطا بواقع كل مؤسسة.

ويعكس إدراج هذه المخاطر توجهًا نحو الاستعداد المبكر للتغيرات التكنولوجية، بدلًا من الاقتصار على مواجهة الهجمات بعد وقوعها، مع استمرار الحاجة إلى تطوير الكوادر والأنظمة التي تتولى تطبيق الضوابط ومراجعتها.

وأوضح أن الإطار المطور يعتمد على منهجية أكثر مرونة في تقييم المخاطر، مع إدخال مفهوم محركات المخاطر، الذي يساعد المؤسسات على تحديد التهديدات المحتملة الناتجة عن عدم تطبيق كل ضابط أمني، إلى جانب توفير أدلة إرشادية تسهل تنفيذ المتطلبات الجديدة.

وتشمل النماذج الإرشادية التعامل مع المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، وغيرها من التقنيات التي يتوسع استخدامها داخل المؤسسات المالية، بما يساعد البنوك على الاستعداد المبكر للتحديات التي قد تفرضها هذه التطورات.

كما أكد شريف حازم أن البنك المركزي سيعمل خلال المرحلة المقبلة على متابعة تطبيق الإصدار الثاني من الإطار من خلال الرقابة الميدانية وقياس مدى جاهزية كل بنك والتزامه بالضوابط الجديدة، مع تحديد أوجه القصور ومساعدة المؤسسات على وضع إجراءات تصحيحية لمعالجتها.

ولا يتوقف تطوير منظومة الأمن السيبراني عند إصدار القواعد والمعايير، إذ يتطلب التأكد من قدرة البنوك على تطبيقها والتعامل الفعلي مع الهجمات الإلكترونية حال وقوعها.

وفي هذا الإطار، كشف شريف حازم عن توجه البنك المركزي لتنظيم تجربة محاكاة لحرب سيبرانية على مستوى الوطن العربي، بهدف اختبار قدرة البنوك على اكتشاف الهجمات الإلكترونية واحتوائها والتعامل معها خلال الوقت المناسب.

وتستهدف هذه التجربة التعرف على نقاط الضعف والفجوات الفنية والمعرفية داخل المؤسسات المصرفية، وقياس مدى كفاءة فرق أمن المعلومات في التعامل مع سيناريوهات الهجمات المختلفة، بما يساعد على تطوير قدراتها الدفاعية وتحسين استعدادها للتعامل مع التهديدات الحقيقية.

كما تبرز أهمية تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة، وتوفير بيئة عمل تساعد البنوك على استقطاب خبراء الأمن السيبراني والاحتفاظ بهم، خاصة مع المنافسة المتزايدة على الكفاءات العاملة في هذا المجال.

وقال إنه مع استمرار توسع البنوك في تقديم الخدمات الرقمية، وظهور نماذج جديدة من الخدمات المصرفية، أصبح تأمين البنية التكنولوجية شرطًا أساسيًا لاستدامة التحول الرقمي، وليس مجرد إجراء احترازي يمكن التعامل معه بصورة منفصلة عن خطط التطوير.

منصة تواجه الهجمات السيبرانية

من جانبه أيضا، كشف طارق الخولي، نائب محافظ البنك المركزي المصري، أن البنك المركزي يعمل على توفير منصة متخصصة لمحاكاة الهجمات السيبرانية وتدريب فرق أمن المعلومات بالبنوك، دون تحميل المؤسسات المصرفية أعباء مالية إضافية.

وأوضح الخولي، أن المنصة ستتيح تنفيذ تدريبات عملية تحاكي الهجمات الإلكترونية، من خلال تقسيم المشاركين إلى فريق هجومي «Red Team» وفريق دفاعي «Blue Team»، بما يسمح باختبار قدرة فرق الأمن السيبراني على اكتشاف الاختراقات والتعامل معها.

«المركزي»: يطلق الإصدار الثاني من الإطار التنظيمي للأمن السيبراني للبنوك

وأشار إلى أن الفكرة جاءت بعد مشاركة فرق البنك المركزي في تدريبات مماثلة بأحد المؤتمرات في دولة أوروبية خلال العام الماضي، حيث جرى تنفيذ محاكاة عملية لأساليب الهجوم والدفاع، وهو ما دفع البنك المركزي إلى العمل على توفير هذه الإمكانيات محليًا من خلال إجراءات تعاقدية.

وأكد أن فرق أمن المعلومات بالبنوك ستتمكن من الحضور إلى البنك المركزي والاستفادة من التدريبات على المنصة مجانًا، بما يسهم في تطوير مهارات المتخصصين ورفع مستوى الجاهزية للتعامل مع التهديدات المتغيرة.

وأضاف أن هذه الخطوة تمثل تحركًا استباقيًا لتطوير منظومة الحماية السيبرانية، من خلال اختبار قدرات المؤسسات عمليًا بدلًا من الاكتفاء بالتقييمات النظرية.

وأكد نائب محافظ البنك المركزي المصري، أن مصر حققت تقدمًا في مجال الأمن السيبراني بالقطاع المالي والمصرفي، وأصبحت تجربتها محل اهتمام عدد من الدول الأفريقية، في ضوء دورها داخل المنظمات والتجمعات الأفريقية.

وأوضح الخولي، أن البنك المركزي ينسق مع الدول الأفريقية من خلال إدارة الشؤون الأفريقية، بالتعاون مع قطاعات الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات المعنية.

وأشار إلى أن الدور الإقليمي لمصر يظهر أيضًا في تلقيها طلبات من دول أفريقية لطباعة أوراق نقدية، وهو ما يعكس قدرات مصر في تقديم الخدمات المتخصصة لدول القارة، لافتا إلى أن تأمين عمليات الطباعة النقدية يرتبط بصورة مباشرة بالأمن السيبراني، نظرًا لاعتماد ماكينات الطباعة على أجهزة وأنظمة إلكترونية ورقمية، واتصالها بمراكز النقل الآلي والبنية التكنولوجية للبنك المركزي.

وأوضح أن أي اختراق لهذه الأنظمة قد يؤدي إلى انتقال التهديدات إلى مكونات أخرى، تشمل مراكز النقد والأنظمة المصرفية الأساسية، وهو ما يتطلب تأمين جميع حلقات التشغيل والاتصال.

وأكد أن حماية البنية التكنولوجية لا تقتصر على الأنظمة المصرفية المباشرة، وإنما تشمل الأجهزة والمعدات والأنظمة المرتبطة بالعمليات المالية والنقدية.

ضرورة أساسية

ويؤكد الخبراء أن الأمن السيبراني لم يعد رفاهية تكنولوجية أو مجرد بند إضافي في خطط تطوير البنوك، بل أصبح ضرورة أساسية لحماية أموال العملاء والبيانات المصرفية وضمان استمرار الخدمات المالية، في ظل التوسع المتسارع في المعاملات الرقمية وتزايد الاعتماد على التطبيقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع الحديثة، بالتزامن مع تطور الهجمات الإلكترونية التي تستهدف المؤسسات المالية.

وتواجه المؤسسات المصرفية مجموعة متزايدة من التهديدات الإلكترونية، خاصة مع توسع الخدمات الرقمية وتعدد قنوات التعامل مع العملاء، إذ لم تعد المخاطر مقتصرة على محاولات اختراق الأنظمة الداخلية، بل تشمل أساليب مختلفة تستهدف الحسابات والبيانات ووسائل الدفع.

ومن أبرز هذه التهديدات هجمات التصيد الإلكتروني، التي تعتمد على إرسال رسائل أو روابط مزيفة لخداع العملاء ودفعهم إلى الكشف عن كلمات المرور أو بيانات الحسابات والبطاقات المصرفية، إلى جانب محاولات سرقة بيانات الدخول والاستيلاء على الحسابات، واستخدام البرمجيات الخبيثة للوصول إلى الأنظمة أو تعطيلها.

وتشمل المخاطر أيضًا الهجمات الفدية التي تستهدف تشفير البيانات أو تعطيل الوصول إليها، ومحاولات اختراق البنية التحتية الرقمية، واستغلال الثغرات الموجودة في التطبيقات والأنظمة، فضلًا عن الهجمات التي قد تستهدف الشركات الخارجية ومقدمي الخدمات المتعاملين مع المؤسسات المالية.

وتكمن خطورة هذه الهجمات في أن آثارها لا تتوقف عند الخسائر المالية المباشرة، وإنما قد تمتد إلى تعطل بعض الخدمات، وتأخر تنفيذ المعاملات، وتسريب بيانات حساسة، والإضرار بسمعة المؤسسة المصرفية، فضلًا عن تراجع ثقة العملاء في التعاملات الإلكترونية.

ومع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات الخدمات المالية، تتغير طبيعة التهديدات وأساليب تنفيذها، وهو ما يجعل الاعتماد على حلول الحماية القديمة غير كافٍ لمواجهة المخاطر المتطورة، ويزيد الحاجة إلى أنظمة قادرة على رصد الأنشطة غير المعتادة وتحليلها والتعامل معها بسرعة.

محمد محيي الدين



مصنعون وخبراء يكشفون عن خارطة طريق لربط الصادرات المصرية بالأسواق العالمية

مركز تحديث الصناعة: ٥٧٠ مليون جنيه سنويا لمدة ٣ سنوات لدعم الشركات الصناعية وتأهيلها للتصدير ..

شهدت فعاليات النسخة الرابعة من مؤتمر «مستقبل الصادرات المصرية - الواقع والمأمول» والذي عقد برعاية وزارتي الصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية، مناقشة عدد من القضايا المهمة والخاصة بأوضاع الصناعة المصرية ومستقبلها.

وناقشت جلسة حوارية ضمن فعاليات النسخة الرابعة من المؤتمر سبل تعزيز تنافسية الصادرات المصرية وزيادة نفاذ المنتجات الوطنية إلى الأسواق العالمية، ودعم الصناعة المحلية للانتقال من تصدير الخامات والمواد الأولية إلى المنتجات والسلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة، إلى جانب تطوير قدرات الشركات الصناعية وتأهيلها للتصدير، وتعزيز منظومة الجودة والتحول الرقمي والأخضر، وبناء سلاسل توريد محلية متكاملة ترفع من مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط التصديري.

شارك في الجلسة الدكتور كمال الدسوقي، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية، وطارق فاروق، نائب المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، والدكتور محمد النجار، رئيس القطاع المركزي للخدمات غير المالية وخدمات تطوير الأعمال بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وياسر قرني، مدير شؤون المعلومات وخدمات التصدير ووحدة التحول الرقمي بجهاز التمثيل التجاري، والدكتورة عبير صادق، مدير التعاون الدولي والتخطيط الاستراتيجي بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

وأكد ياسر قرني، مدير شؤون المعلومات وخدمات التصدير ووحدة التحول الرقمي بجهاز التمثيل التجاري، أن الجهاز يمثل الذراع الاقتصادية والتجارية للدبلوماسية المصرية، ويعمل على دعم الصادرات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال شبكة تضم ٥٠ مكتبا تجاريا منتشرة في مختلف قارات العالم، تقدم خدماتها للشركات المصرية مجانا.

وأوضح قرني أن شبكة المكاتب التجارية المصرية تتوزع بواقع ١١ مكتبا في ١١ دولة إفريقية، و١٦ مكتبا في الدول العربية، و١٣ مكتبا في أوروبا، و٧ مكاتب في آسيا، و٣ مكاتب في دول الأمريكتين، بما يوفر انتشارا جغرافيا يساعد الشركات المصرية على الوصول إلى الأسواق المستهدفة والتعرف على الفرص التصديرية المتاحة.

وأشار إلى أن الجهاز يمارس مهامه من مقره الرئيسي بالإدارة المركزية التابعة لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية في الحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة، ويقدم منظومة متكاملة من الخدمات المجانية المدعومة من الدولة لمساندة الشركات المصرية الجاهزة للتصدير والمستوفية للاشتراطات الأساسية، وفي مقدمتها السجل التصديري والكتالوجات والملف المؤسسي للشركة.

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من جانبه، أكد الدكتور محمد النجار، رئيس القطاع المركزي للخدمات غير المالية وخدمات تطوير الأعمال بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد المصري، مشيرا إلى أن نحو ٩٧٪ من المشروعات الرسمية في مصر تندرج ضمن هذه الفئة، وهو ما يعكس أهمية دمجها في المنظومة الإنتاجية وتعزيز مساهمتها في الصادرات.

وأوضح النجار أن مصر تضم نحو ٤,٥ مليون مشروع رسمي، تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها النسبة الأكبر، إلى جانب شريحة واسعة من المشروعات التي تعمل داخل القطاع غير الرسمي، وتقدر نسبتها وفقا لتقديراته بنحو ٦٠٪ إلى ٩٠٪، مؤكدا أن أحد الأهداف الرئيسية للجهاز يتمثل في دمج هذه المشروعات في الاقتصاد الرسمي، بما يوفر لها الحماية القانونية وفرص النمو والاستقرار، ويساعدها على التوسع في الإنتاج والتصدير.

وأشار إلى أن دمج المشروعات غير الرسمية يمثل خطوة مهمة لتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز قدرة المصانع على تلبية احتياجات السوق، وصولا إلى إحلال الواردات وفتح أسواق خارجية جديدة.

وشدد النجار على أن التصدير يجب أن يكون هدفا أساسيا في نموذج أعمال المستثمر منذ بداية تأسيس المشروع، موضحا أن التوسع في الأسواق الخارجية يتيح للشركات الوصول إلى قوى شرائية أكبر، خاصة في الحالات التي لا يستطيع فيها السوق المحلي استيعاب كامل الطاقات الإنتاجية.

دعم ومبادرات

بدوره، كشف طارق فاروق، نائب المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، عن تخصيص ٥٧٠ مليون جنيه سنويًا لمدة ٣ سنوات، ضمن مبادرة مشتركة بين وزارتي الصناعة والاستثمار، لدعم الشركات الصناعية وتأهيلها للتصدير، من خلال توفير الخدمات الفنية والاستشارية ومساعدتها في الحصول على شهادات الجودة والتوافق مع المعايير الدولية للأسواق المستهدفة.

وأوضح فاروق أن مركز تحديث الصناعة يعمل من خلال ١٤ فرعًا على مستوى الجمهورية، تغطي مختلف المناطق الصناعية، ويضم شبكة من الاستشاريين المتخصصين في القطاعات الصناعية المختلفة، بما يتيح تقديم خدمات الدعم الفني للمصنعين في مختلف مراحل الإنتاج والتطوير والتأهيل للتصدير.

وأشار فاروق إلى أن استراتيجية المركز ترتكز على عدة محاور رئيسية تشمل رفع تنافسية الصناعة وتنمية الصادرات، والتحول الأخضر، والأتمتة والتحول الرقمي، مؤكدًا أن هذه المحاور تستهدف معالجة التحديات التي تواجه المصنعين ومساعدتهم على استيفاء متطلبات الأسواق الدولية.

وأكد الدكتور كمال الدسوقي، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية، أن الصناعة تمثل قاطرة التنمية الحقيقية لأي مجتمع، باعتبارها المحرك الرئيسي لزيادة القيمة المضافة للسلع والخدمات، وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الوفرة للمجتمعات.

وقال الدسوقي إن مؤتمر الصادرات المصرية يشهد نمواً وتطورا عاما بعد آخر، معربا عن تطلعه إلى استمرار نمو الصادرات المصرية وتطورها، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مستهدفاته التنموية.

وأشار عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات إلى أن الدول التي حققت تقدما اقتصاديا اعتمدت على الصناعة باعتبارها مصدرا رئيسيا للقيمة المضافة، لافتا إلى تجارب دول مثل كوريا الجنوبية والصين، التي نجحت في إحداث تحولات كبيرة في قدراتها الصناعية ومعدلات النمو والتطوير.

وأضاف أن التطور الصناعي الذي حققته هذه الدول انعكس على مكانتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكذلك على مستويات التنمية وجودة الحياة لمواطنيها.

وكشفت الدكتورة عبير صادق، مدير التعاون الدولي والتخطيط الاستراتيجي بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، أن أكثر من ٨٨٪ من المواصفات القياسية المصرية متوافقة مع نظيرتها الدولية، في إطار جهود الهيئة لتقليل العوائق الفنية أمام التجارة، ومساعدة المنتجات المصرية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعزيز قدرتها التنافسية.

وقالت صادق إن الهيئة تعمل على دعم تنافسية الصناعة المصرية من خلال منظومة متكاملة للبنية التحتية للجودة، تشمل المواصفات والمترولوجيا (علم القياس والمعايرة) والاعتماد وتقييم المطابقة ورقابة الأسواق.

وأوضحت أن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة تأسست عام ١٩٥٧ بقرار جمهوري، بالتزامن مع توجه الدولة نحو النهوض بالصناعة، انطلاقا من مبدأ أن الصناعة دون جودة تؤدي إلى إهدار الطاقة وساعات التشغيل والمواد الخام، مشيرة إلى أن دور الجهات الرسمية يتمثل في تهيئة البيئة اللازمة لقيام صناعة قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية والمنافسة في الأسواق الخارجية.

تحديات وحلول

من جانبه، أكد النائب الدكتور سمير صبري، عضو مجلس النواب وعضو لجنة الصناعة بالمجلس، أن تحقيق مستهدف الوصول بالصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار يتطلب رفع معدلات نمو الصادرات إلى نحو ٣٠٪ سنويا، مشيرا إلى أن مصر تمتلك بنية تحتية متطورة وإطارا تشريعيا داعما للاستثمار والتصدير، لكن التحدي الرئيسي يتمثل في معالجة العقبات التنفيذية والبيروقراطية التي تواجه المصنعين والمصدرين.

وأوضح أن الدولة المصرية حققت خلال السنوات العشر الأخيرة تطورا كبيرا في البنية التحتية اللازمة للنشاط الصناعي والتصديري، من خلال تطوير الطرق والموانئ والأرصفة، والتوسع في قدرات توليد الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع، بما أسهم في معالجة جانب مهم من التحديات التي كانت تواجه مجتمع الأعمال.

وأضاف أن هذا التطور امتد إلى الإطار التشريعي والتنظيمي، من خلال إصدار وتطوير عدد من القوانين الداعمة للاستثمار والصناعة، من بينها قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠، وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، إلى جانب التشريعات المنظمة للتنمية الصناعية وتفضيل المنتج المحلي.

وأشار إلى أن حزم التيسيرات الضريبية التي أطلقتها وزارة المالية خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ استهدفت تخفيف الأعباء على مجتمع الأعمال ودمج الاقتصاد غير الرسمي وتبسيط الإجراءات، مؤكدا أهمية البناء على هذه الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار.

وفيما يتعلق بمستهدفات التصدير، أوضح صبري أن الصادرات المصرية حققت معدلات نمو سنوية تتراوح بين ١٢٪ و١٧٪، وهي معدلات إيجابية، لكنها لا تزال أقل من المستويات المطلوبة لتحقيق الطموحات التصديرية للاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن الصادرات المصرية بلغت نحو ٤٨,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥، لافتا إلى أن الوصول إلى مستهدف ١٠٠ مليار دولار، الذي أعلنه الرئيس عبد الفتاح السيسي، يتطلب تسريع وتيرة النمو ورفع معدلات زيادة الصادرات إلى نحو ٣٠٪ سنويا.

وأضاف أن مصر لا تزال في مرحلة استعادة وبناء قدراتها التصديرية، بعد سنوات طويلة غلبت خلالها فلسفة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلية على التوجه نحو الأسواق الخارجية.

وشدد عضو لجنة الصناعة بمجلس النواب على أن التحدي الرئيسي لم يعد مرتبطا فقط بتوفير التشريعات أو تطوير البنية الأساسية، وإنما يمتد إلى آليات تنفيذ القوانين والقرارات على أرض الواقع، وما يواجهه المستثمرون والمصنعون من إجراءات بيروقراطية وتعقيدات عند التعامل مع الجهات الحكومية.

وأوضح أن وجود قانون جيد ومحفز للاستثمار لا يضمن بالضرورة تحقيق أهدافه، إذا لم يصاحبه تطبيق فعال وسريع، مشيرا إلى أن تأخر إصدار اللوائح التنفيذية لبعض القوانين لمدة عام أو عامين كان أحد التحديات التي تعوق الاستفادة من التشريعات الجديدة.

التمثيل التجاري: 50 مكتبا تجاريا حول العالم لدعم المصدرين مجانا

وأكد أهمية تفعيل دور مجلس النواب في متابعة الأثر التشريعي للقوانين، وقياس مدى تحقيقها للأهداف التي صدرت من أجلها، ومدى استفادة المستثمرين والمصنعين منها.

وكشف عن توجه لتوسيع نطاق قياس الأثر التشريعي داخل مجلس النواب، ليشمل القوانين المرتبطة بالصناعة والصادرات، مشيرا إلى تجربة مناقشة تعديل قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي تضمنت المطالبة بتقييم أثر القانون القائم أولا، والاستماع إلى جهاز تنمية المشروعات وصغار المستثمرين قبل إقرار التعديلات المقترحة. وأكد صبري أن زيادة الصادرات المصرية تتطلب الانتقال من مجرد توطين الصناعة إلى تعميقها، من خلال زيادة المكون المحلي، وبناء شبكة من الموردين المحليين، وربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمصانع الكبرى، بما يعزز القيمة المضافة داخل المنتج المصري.

وأوضح أن توطين الصناعة يستهدف جذب الشركات لإنتاج سلع ومنتجات داخل مصر لم تكن تصنع محليا، بينما يتجاوز تعميق الصناعة هذه المرحلة إلى بناء قاعدة من الصناعات المغذية والمكملة، وزيادة مشاركة الموردين المحليين في سلاسل الإمداد.

وشدد على أهمية قياس نسبة القيمة المضافة المحلية في كل دولار من الصادرات، بالتوازي مع دراسة حجم المدخلات المستوردة المستخدمة في إنتاج السلع المصدرة، بما يساعد على تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات وتحسين الميزان التجاري.

ولفت إلى ضرورة مواكبة التحولات العالمية في الصناعة، خاصة توطين التكنولوجيا الصناعية والاستعداد للمتطلبات البيئية الجديدة في الأسواق الدولية، ومن بينها آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية (CBAM)، لضمان استمرار قدرة المنتجات المصرية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وفي سياق متصل، أشار صبري إلى أن الفترة اللازمة للإفراج الجمركي شهدت تحسنا ملحوظا، حيث تراجعت من نحو ١٦ يوما إلى ٥,٦ يوم، مع استهداف خفضها إلى يومين، مؤكدا أن استمرار تطوير المنظومة الجمركية يسهم في تخفيف الأعباء التشغيلية على المصنعين والمصدرين وتسريع حركة التجارة.

وشدد أن الصادرات المصرية تمثل نحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ نحو ٣٠٪، مشيرا إلى أن رفع مساهمة الصادرات في الاقتصاد المصري يتطلب مواصلة تطوير الصناعة وتعميق المكون المحلي، وتحسين بيئة الأعمال، وتذليل العقبات التنفيذية أمام المصدرين.

و في السياق ذاته، أكد ياسر قرني، مدير شؤون المعلومات وخدمات التصدير ووحدة التحول الرقمي بجهاز التمثيل التجاري، أن الجهاز يمثل الذراع الاقتصادية والتجارية للدبلوماسية المصرية، ويعمل على دعم الصادرات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال شبكة تضم ٥٠ مكتبا تجاريا منتشرة في مختلف قارات العالم، تقدم خدماتها للشركات المصرية مجانا.

وأوضح قرني أن شبكة المكاتب التجارية المصرية تتوزع بواقع ١١ مكتبا في ١١ دولة إفريقية، و١٦ مكتبا في الدول العربية، و١٣ مكتبا في أوروبا، و٧ مكاتب في آسيا، و٣ مكاتب في دول الأمريكتين، بما يوفر انتشارا جغرافيا يساعد الشركات المصرية على الوصول إلى الأسواق المستهدفة والتعرف على الفرص التصديرية المتاحة.

اسامة المنياوي

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

04

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 15 نوفمبر 2026 ● العدد 867

الرقابة المالية تمدد وقف تأسيس وترخيص شركات التمويل الاستهلاكي ومتناهي الصغر لمدة عام

قرر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، مد فترة وقف قبول طلبات التأسيس والموافقة المبدئية على التأسيس والترخيص بمزاولة النشاط للشركات الراغبة في ممارسة أي من نشاطي التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات متناهية الصغر، لمدة عام آخر، حتى ١١ أكتوبر ٢٠٢٧.
ويشمل القرار الذي يحمل رقم (٢١٣) لسنة ٢٠٢٦ مد فترة وقف قبول الطلبات من الجمعيات والمؤسسات الأهلية لمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، لمدة عام آخر أيضًا، حتى ١١ أكتوبر ٢٠٢٧.
يأتي ذلك استمرارًا لتطبيق قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨٤) لسنة ٢٠٢٤ بوقف قبول طلبات التأسيس والترخيص في نشاطي التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات متناهية الصغر، بالطرق التقليدية، في إطار الحرص على الاستقرار المالي للأنشطة المالية غير المصرفية، ووفقًا لدراسة الهيئة لاحتياجات السوق، وحجم النشاط، وجودة الخدمات المقدمة للمتعاملين.

المصرف المتحد يقدم أعلى عائد ثابت على شهادات الادخار في مصر، شهادة «تميز» بعائد يصل إلى ١٩,٥٪ سنويًا

أعلن المصرف المتحد زيادة العائد الثابت على شهادة الادخار الثلاثية «تميز» ليصل إلى ١٩,٥٠٪ سنويًا، في إطار تعزيز جاذبية منتجاته الادخارية وتوفير خيارات متنوعة أمام العملاء، مع إتاحة ٤ أنظمة مختلفة لصرف العائد، بما يمنح المدخرين حرية اختيار الدورية التي تتناسب مع احتياجاتهم المالية.
وقال طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، إن طرح شهادة «تميز» يأتي ضمن خطة المصرف لتحديث وتوسيع مجموعة المنتجات والخدمات المصرفية، وتعزيز قدرته على المنافسة داخل السوق المصرية.
وأضاف أن المصرف يستهدف تقديم حلول ادخارية متنوعة تتماشى مع متطلبات العملاء والتغيرات المتلاحقة في القطاع المصرفي، مع الاستمرار في تحسين قيمة الخدمات المقدمة وتعزيز مكانته بين البنوك العاملة بالسوق.
تمنح الشهادة العملاء إمكانية الاختيار بين ٤ دوريات لصرف العائد، وفقًا للنسب التالية:
١٧,٥٠٪ سنويًا عند صرف العائد يوميًا.
١٩٪ سنويًا عند صرف العائد شهريًا.
١٩,٢٥٪ سنويًا عند صرف العائد كل ٦ أشهر.
١٩,٥٠٪ سنويًا عند صرف العائد سنويًا.
الحد الأدنى لشراء شهادة المصرف المتحد ومدة الاستثمار
وتصدر شهادة «تميز» بالجنيه المصري للأفراد الطبيعيين فقط، وتبلغ مدتها ٣ سنوات، فيما يبدأ الحد الأدنى للاكتتاب فيها من ٥٠٠ ألف جنيه، مع إمكانية زيادة قيمة الشراء بمضاعفات ألف جنيه.
ويبدأ احتساب العائد من أول يوم عمل يلي تاريخ إصدار الشهادة، وفقًا للشروط المنظمة لها.
إمكانية الاسترداد والاقتراض بضمان الشهادة
وتتيح الشهادة للعملاء استرداد قيمتها بعد مرور ٦ أشهر من تاريخ الإصدار، وفقًا للقواعد والأحكام المعمول بها داخل المصرف.
كما يمكن الاستفادة منها للحصول على تمويل أو إصدار بطاقة ائتمانية بضمان الشهادة، بقيمة تصل إلى ٩٥٪ من إجمالي قيمتها، وذلك وفقًا للضوابط المحددة من المصرف المتحد.



بنك saib يعلن عن زيادة العائد السنوي على شهادة Prime المتغيرة إلى ٢٠,٥٠٪ تصرف شهرياً.. و٢٠٪ تصرف يومياً

أعلن بنك saib عن زيادة العائد السنوي على شهادة ادخار Prime المتغيرة بواقع ١٪ لتصبح ٢٠,٥٠٪ تصرف شهريا بدلا من ١٩,٥٪، و ٢٠٪ تصرف يوميا وذلك بدلا من ١٩٪، وذلك وفقاً للتغيرات في سعر الإيداع لدي البنك المركزي المصري.
وأوضح البنك أن الشهادة تأتي ضمن باقة الأوعية الادخارية التي يقدمها لعملائه الأفراد، بهدف توفير حلول استثمارية مرنة بعوائد تنافسية تتماشي مع المتغيرات الاقتصادية واحتياجات المدخرين المختلفة.
وأشار إلى أن شهادة Prime تصدر لمدة ثلاث سنوات، بحد أدني للشراء يبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري، وبفئات تبدأ من ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها، بما يتيح لشريحة واسعة من العملاء الاستفادة من مزاياها الادخارية.
وأضاف البنك أن الشهادة تتيح إمكانية الحصول على تمويل أو تسهيلات ائتمانية بضمانها وفقاً للسياسات المعمول بها، إلى جانب إمكانية استرداد قيمتها بعد مرور ٦ أشهر من تاريخ الإصدار، طبقاً للشروط والأحكام المنظمة.
ويأتي زيادة العائد على الشهادة في إطار حرص البنك على تقديم منتجات مصرفية متنوعة تلبي تطلعات العملاء، وتعزز من قدرتهم على تحقيق أفضل عائد على مدخراتهم، بما يدعم مكانه البنك في السوق المصرفية ويعزز من جاذبية أوعيته الادخارية.



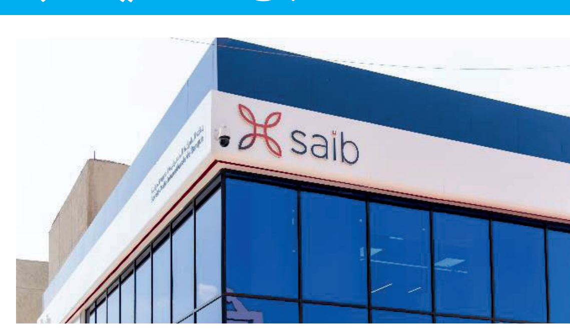


«الأوروبي لإعادة الإعمار» يمول محطة طاقة شمسية في بنبان بـ٦٣,٥ مليون دولار

أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة DEG الألمانية لتمويل التنمية تقديم تمويل مشترك يصل إلى ١٢٧ مليون دولار لإنشاء محطة للطاقة الشمسية مزودة بنظام لتخزين الكهرباء باستخدام البطاريات في مجمع بنبان بأسوان.
وتبلغ حصة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من التمويل ٦٣,٥ مليون دولار، فيما تقدم مؤسسة DEG باقي التمويل، لتصل القيمة الإجمالية إلى ١٢٧ مليون دولار.
ويستهدف المشروع تعزيز قدرات مصر في إنتاج الطاقة النظيفة، ودعم استقرار الشبكة القومية للكهرباء عبر تخزين الطاقة الشمسية المنتجة خلال ساعات النهار واستخدامها في أوقات الذروة المسائية، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الوقود التقليدي وخفض الانبعاثات الكربونية.
ويعد مجمع بنبان بأسوان من أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في العالم، ومن أهم المشروعات التي تنفذها مصر ضمن استراتيجيتها للتحول إلى الطاقة المتجددة وزيادة نسبتها في مزيج الطاقة إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
ويأتي التمويل الجديد في إطار دعم المؤسسات الدولية للتمويل الأخضر في مصر، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية المستدامة، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الطاقة المتجددة.
ومن المتوقع أن يسهم المشروع في توفير فرص عمل خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل، ودعم جهود الدولة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، خاصة في محافظات الصعيد، مع تحسين كفاءة استغلال الموارد الشمسية الوفيرة في أسوان.

شيماء مرسي

بنك saib يقفز بإجمالي الإيرادات إلي ٢٠ مليار جنيه و يحقق ٢,٤ مليار جنيه أرباح في نهاية سبتمبر ٢٠٢٦



أظهرت نتائج بنك الشركة المصرفية العربية الدولية –saib ، تحقيق إجمالي إيرادات نشاط ٢٠ مليار جنيه مصرى (المعادل لـ ٣٨٦ مليون دولار أمريكى) خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، بينما سجل صافى إيرادات النشاط ٦,٦ مليار جنيه مصرى (المعادل لـ ١٢٧ مليون دولار أمريكى) فى نفس الفترة المالية.
كما سجل أرباح قبل المخصصات والضرائب بقيمة ٢,٤ مليار جنيه مصرى (المعادل لـ ٤٦,٩ مليون دولار أمريكى) فى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦.
فى حين بلغ صافى أرباح الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ نحو ٥٤٢,٤ مليون جنيه مصرى (المعادل لـ ١٠,٤ مليون دولار أمريكى)، وبلغ إجمالى محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء ٩٥,٢ مليار جنيه مصرى (المعادل لـ ١,٨ مليار دولار امريكى)، وعلى الجانب الآخر بلغ إجمالى ودائع العملاء ١٥٧ مليار جنيه مصرى (المعادل لـ ٣ مليار دولار أمريكى) فى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦.
وقد بلغ إجمالى الأصول ١٨٧,٦ مليار جنيه مصرى (المعادل لـ ٣,٦ مليار دولار امريكى) في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ ، فى حين بلغ إجمالى حقوق الملكية ٢٠,٥ مليار جنيه مصرى (المعادل لـ ٣٩٤,٥ مليون دولار أمريكى) في نهاية سبتمبر ٢٠٢٦.

التوسع والانتشار الجغرافي:
وتماشياً مع خطة البنك المركزى المصرى لتعزيز الشمول المالي، يعمل البنك على تطوير وزيادة عدد فروعه والتى بلغت ٤٧ فرعاً، بالإضافة إلى زيادة عدد ماكينات الصراف الآلى كأحد أهم وأكبر القنوات الإلكترونية المتاحة، حيث تبلغ شبكة ATM نحو ١٦٩ ماكينة صراف آلى فى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦.

المسئولية المجتمعية:
تعتبر المسئولية المجتمعية جزء لا يتجزأ من نشاط saib ، كونه محور أساسي و أحد أعمدة استراتيجياته ومستهدفاته على مر السنوات، كما تتماشى مع أهداف البنك لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وخاصة على الصعيد الاجتماعي والبيئي و الاقتصادي، حيث يحرص البنك على تكثيف جهوده في مجالات التمكين الاقتصادي لتحقيق مجتمعات أكثر استقرارا وازدهارا.
كما يشارك البنك في دعم عدد من المبادرات التي تتيح تقديم خدمات رعاية صحية ورفع مستويات المعيشة اقتصاديا واجتماعيا في العشوائيات والقرى الفقيرة ودعم عملية التعليم، هذا ويعمل البنك على دمج ذوي الهمم في المجتمع في شتى المجالات، ويتبنى البنك عدد من أهداف التنمية المستدامة والتي يعمل في مساندتها تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وهي القضاء على الجوع والحد من أوجه عدم المساواة والتمكين الاقتصادي والصحة الجيدة والرفاء والتعليم الجيد

الإنجازات والمستهدفات
في إطار حرص البنك على تعزيز دوره المجتمعي ودعم الفئات الأكثر احتياجاً، واصل البنك تنفيذ عدد من المبادرات الهادفة إلى تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين، وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.
كما قام البنك بتوسيع نطاق المسئولية المجتمعية لتكون أحد الأسس التي يتم البناء عليها خلال السنوات المقبلة.

أولا: في مجال التمكين الاقتصادي
سلم البنك بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية، عضو التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، عدد ٥٠ مركب صيد لصغار الصيادين بمحافظة كفر الشيخ، وذلك في إطار مبادرة «مراكب الرزق»، التي تستهدف دعم الصيادين ومساعدتهم على تطوير حرفتهم وتوفير مصادر دخل مستدامة لهم ولأسرهم، ويهدف المشروع إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للصيادين، بما يسهم في زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم، من خلال توفير مصدر دخل مستدام لهم، وتمكينهم من بيع منتجاتهم في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم لتوظيف أفراد آخرين للمساعدة في أنشطة الصيد، بما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ودعم نمو الاقتصاد المحلي.
كما وقع البنك بروتوكول تعاون مع «بنك الكساء المصري» لتمويل مشروع «مختبر صغير»، والذي يهدف إلى تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لـ ٥٠ فتاة، من خلال تدريبهن وتأهيلهن على الحرف المستدامة، وإكسابهن المهارات الفنية اللازمة للعمل في مجالات تصنيع الملابس الجاهزة والحرف اليدوية بما يوفر لهن مصادر دخل مستدامة.
ويتضمن المشروع أيضاً تدريب المستفيدات على مهارات ريادة الأعمال، والثقافة المالية والبنكية، بما يعزز قدرتهن على إدارة مشروعاتهن المستقبلية، ويسهم في توفير فرص عمل للسيدات، ودعم مشاركتهن في سوق العمل، والحد من الفجوات الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة.
كما قام البنك بدعم وتمويل ٥٠ مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر بقرية معصرة حجاج، التابعة لمركز بني مزار بمحافظة المنيا، وذلك بالتعاون مع جمعية دار الأورمان، ويأتي التعاون في إطار جهود البنك لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى الفئات الأولى بالرعاية، والمساهمة في توفير مصادر دخل مستدامة، وتعزيز قدرة المستفيدين على إقامة مشروعات توفر مصادر دخل مستدامة، بما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم ودعم التنمية الاقتصادية بالمناطق الأكثر احتياجاً.

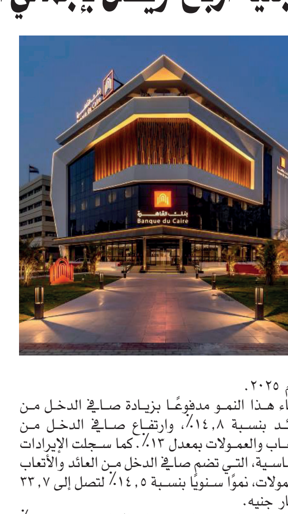
ثانياً: في مجال التكافل:
قام البنك بالتعاون مع دار الأورمان بتعبئة كراتين رمضان وتوزيعها خلال الشهر الفضيل في محافظة كفر الشيخ، يأتي ذلك في إطار حرص البنك على توفير سلع الغذاء الأساسية للأسر الأكثر احتياجاً. وإيمانا من البنك بدوره المجتمعي وحرصه على تعزيز ثقافة التكافل والعمل التطوعي بين موظفيه، شارك موظفي البنك في تلك المبادرة في عملتي التعبئة والتوزيع.
كما شارك موظفي البنك في مبادرة «العيد فرحة»، إحدى مبادرات الإدارة المركزية للمسئولية المجتمعية بالبنك المركزي المصري وبالتعاون مع بنك الكساء المصري، مع حلول عيدي الفطر وعيد الأضحى بهدف دعم الأسر الأكثر احتياجا وإدخال البهجة عليهم عن طريق توفير ملابس العيد والمستلزمات الأساسية للأسر الأولى بالرعاية.. جاءت مشاركة البنك في هذه المبادرة للعام الثاني على التوالي، مما يعكس حرص saib على تمكين موظفيه من المشاركة الفعالة في المبادرات المجتمعية وتعزيز روح العطاء والعمل التطوعي لديهم.

ثالثا: في مجال الصحة:
يواصل البنك جهوده في دعم القطاع الصحي، حيث قام البنك بالتبرع لمركز القصر العيني لأمراض وزرع الكلى عن طريق التكفل بتكلفة مستلزمات غسيل كلوى لأكثر من عام.. كما تعاون البنك مع بنك الشفاء المصري لتقديم الدعم الطبي للأطفال الذين يعانون من ضعف وفقدان السمع، من خلال توفير الأجهزة السمعية اللازمة لعدد من الأطفال في محافظات الصعيد، بما يسهم في تحسين جودة حياتهم وتعزيز فرص اندماجهم المجتمعي.

رابعا: في مجال الرياضة:
إيمانا بأهمية دور الرياضة في تعزيز الصحة العامة وبناء أجيال جديدة من الرياضيين القادرين على المنافسة محليا ودوليا، يحرص البنك على دعم القطاع الرياضي من خلال رعاية عدد من اللاعبين في مختلف الألعاب الرياضية، ومنها رياضات البادل والإسكواش، و تأتي الرعاية تحت مظلة برنامج "saib super athlete"، حيث فاز اللاعب يحي وليد ببطولة كأس مصر تحت ١٥ عام، كما تأهل اللاعبتان مورا حكيم و ليلى النمر لكأس العالم للبادل، كما توجتا فريدة فكري و نور فكري بالميدالية الذهبية فى منافسات الزوجي للسيدات في بطوله التحدي لكبار السن، وحصلت اللاعبة نور فكري على الميدالية البرونزية في منافسات الفردي للسيدات، كما يحرص البنك علي توفير الإمكانات اللازمة لتطوير مستوياتهم وتحقيق المزيد من النجاحات، ما يسهم في رفع اسم مصر في المحافل الرياضة.
كما يعمل البنك على توسيع نطاق دعمه للأنشطة الرياضية المختلفة، من خلال رعاية عدد من الألعاب الأخرى التي تشجع المواطنين على ممارسة الرياضة، ومن بينها أكاديميات كرة القدم، بما يعزز نشر الثقافة الرياضية بين مختلف فئات المجتمع.

محققاً نمواً في جميع مؤشرات الإداء..

بنك القاهرة يسجل ١٣,١ مليار جنيه أرباح ويصل بإجمالي الأصول إلى ٦٠٠,٩ مليار جنيه خلال تسعة أشهر من ٢٠٢٦



حقق بنك القاهرة نتائج مالية قوية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، بعدما سجل صافي أرباح مجمعًا بلغ ١٣,١ مليار جنيه، مع نمو معدل الربحية بنحو ١٩٪ بعد استبعاد البنود الاستثنائية غير المتكررة من فترة المقارنة، بما يعكس تحسن الأداء التشغيلي ونمو حجم الأعمال، إلى جانب تعزيز هيكل التمويل وقوة المركز المالي للبنك.

صافي الأرباح يرتفع إلى ١٣,١ مليار جنيه
وأظهرت القوائم المالية المجمعة لبنك القاهرة ارتفاع صافي الأرباح إلى ١٣,١ مليار جنيه خلال الفترة من يناير وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ١١,٠٦ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥.
وبلغ معدل نمو صافي الأرباح نحو ١٩٪ بعد استبعاد أثر ثلاثة بنود استثنائية سجلت خلال فترة المقارنة من العام السابق، وهي الإيرادات الناتجة عن القرض المساند دون عائد، الذي جرى سداده في ديسمبر ٢٠٢٥، وتوزيعات الأرباح من استثمارات البنك السابقة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك»، الذي تم بيعه لاحقًا، فضلًا عن أرباح فروق أسعار الصرف المرتبطة بهذا الاستثمار المقوم بالعملة الأجنبية.
كما ارتفعت الأرباح قبل الضرائب إلى ١٩,٢ مليار جنيه خلال أول ٩ أشهر من عام ٢٠٢٦، مقابل ١٥,٩ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من العام السابق، بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٠,٩٪.

نمو الدخل التشغيلي والإيرادات الأساسية
وعلى صعيد الأداء التشغيلي، ارتفع إجمالي الدخل المجمع من الأنشطة التشغيلية بنسبة ١٦,٢٪ على أساس سنوي، ليصل إلى ٣٤,٦ مليار جنيه، مقابل ٢٩,٧٤ مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٥.
وجاء هذا النمو مدفوعًا بزيادة صافي الدخل من العائد بنسبة ١٤,٨٪، وارتفاع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات بمعدل ١٣٪. كما سجلت الإيرادات الأساسية، التي تضم صافي الدخل من العائد والأتعاب والعمولات، نموًا سنويًا بنسبة ١٤,٥٪ لتصل إلى ٣٣,٧ مليار جنيه.
وفي المقابل، ارتفعت المصروفات الإدارية بنسبة ١٨٪ لتسجل ١٢,٤ مليار جنيه، نتيجة استمرار البنك في توجيه استثماراته نحو تحديث النظم المصرفية الأساسية وتطوير البنية التكنولوجية ودعم خطط التحول الرقمي، فيما بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل ٣٦٪ خلال الفترة.

أصول البنك تتجاوز ٦٠٠ مليار جنيه
وعلى مستوى المركز المالي، ارتفع إجمالي الأصول المجمعة بنسبة ١١,٢٪ ليصل إلى ٦٠٠,٩ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٥٤٠,٤ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥، محققًا نموًا ربع سنويًا بنسبة ٧,١٪ مقارنة بنهاية يونيو الماضي.
كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١٧٪، بما يعادل نحو ٦٩ مليار جنيه، لتسجل ٤٧٣,٥ مليار جنيه، مع تحقيق نمو ربع سنوي بلغ ٦,٧٪.
واستحوذت ودائع عملاء التجزئة المصرفية على ٧٤٪ من إجمالي الودائع، فيما ارتفعت نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع بمقدار ١٣٠ نقطة أساس، لتصل إلى ٥٢,٧٪.
وفيما يتعلق بمحفظة الائتمان، سجل إجمالي القروض المقدمة للعملاء والبنوك نموًا بنسبة ١١,٣٪ ليصل إلى ٢٨٧,٤ مليار جنيه، بزيادة ربع سنوية بلغت ٢,٥٪، مدعومًا بارتفاع قروض الشركات بنسبة ١٢٪، ونمو قروض التجزئة المصرفية بمعدل ١٠,٢٪، لتستقر نسبة القروض إلى الودائع عند ٦٠,٧٪.
وارتفع إجمالي حقوق الملكية، متضمنًا حقوق الأقلية، بنسبة ١٢,٣٪ ليصل إلى ٧٠,٣ مليار جنيه.

جودة الأصول وكفاية رأس المال
وفيما يتعلق بجودة الأصول، حافظ البنك على مستويات قوية من جودة محفظته الائتمانية، إذ بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ٣,٧٠٪، فيما سجلت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة ١٧٣,١٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦.
كما بلغت نسبة القروض غير المنتظمة المعدلة، بعد استبعاد القروض الممنوحة قبل عام ٢٠٢٠، نحو ٢,٤٩٪ وفقًا للقوائم المالية المستقلة.
وشهدت مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة تراجعًا بنسبة ٤٤٪، لتسجل ٢,١ مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، مقابل ٣,٨ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام السابق، وهو ما انعكس على تكلفة المخاطر التي انخفضت إلى ١,٠٣٪، مقارنة بنحو ٢,٠٩٪ خلال الفترة المقابلة من ٢٠٢٥.
وعلى صعيد الملاءة المالية والسيولة، سجل معدل كفاية رأس المال ٢٢,١٥٪، وبلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال ١٨,٧٣٪، بينما وصلت نسبة تغطية السيولة إلى ٧٥٩٪، ونسبة صافي التمويل المستقر إلى ١٧٧,٣٪، وفقًا للقوائم المالية المستقلة.
وانعكست هذه المؤشرات على مستويات الربحية، إذ بلغ العائد السنوي على متوسط حقوق الملكية ٢٦,٣٪، والعائد السنوي على متوسط الأصول ٣,١٪، فيما سجل صافي هامش الفوائد ٧,٢٪.
وعلى مستوى نتائج الربع الثالث من عام ٢٠٢٦ منفردًا، ارتفع الدخل المجمع من الأنشطة التشغيلية بنسبة ٢,٢٪ على أساس ربع سنوي، ليصل إلى ١١,٨ مليار جنيه، مدعومًا بنمو الإيرادات الأساسية بنسبة ١,٧٪ لتسجل ١١,٥ مليار جنيه.
وفي المقابل، تراجع صافي الأرباح بنسبة ١٣,١٪ ليسجل ٤,٢ مليار جنيه خلال الربع الثالث، مقابل ٤,٨ مليار جنيه في الربع الثاني من العام نفسه.
وأرجع البنك هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى ارتفاع عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى ١,١ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٤٨٩ مليون جنيه خلال الربع الثاني، إلى جانب تسجيل مصروفات أخرى بقيمة ٢٣١ مليون جنيه، مقابل تحقيق إيرادات أخرى بلغت ١١٥ مليون جنيه خلال الربع السابق.

يقفز بإجمالي الأصول إلي ١,٨٢ تريليون جنيه ويجذب ودائع بقيمة ١,٤٥ تريليون جنيه

البنك التجاري الدولي CIB يحقق مستوي تاريخي في حجم أرباحه و يصعد بها إلي ٦٣,٧٩ مليار جنيه خلال ٩ أشهر من ٢٠٢٦

هشام عز العرب: «التجاري الدولي» يستهدف أرباحاً سنوية بين ٨٠ و٨٥ مليار جنيه و استراتيجية البنك تقوم علي تنمية الودائع قبل الإقراض



أظهرت القوائم المالية المستقلة للبنك التجاري الدولي – مصر (CIB)، ارتفاع صافي أرباح البنك بعد الضرائب إلى ٦٢,٩٧ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل نحو ٦٢,٢ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠٢٥.
وكشفت القوائم المالية، ارتفاع أرباح البنك قبل ضرائب الدخل إلى ٨٦,٩٥ مليار جنيه خلال أول ٩ أشهر من ٢٠٢٦، مقابل نحو ٨٣,٤٨ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام السابق.
وعلى مستوى نتائج الربع الثالث من ٢٠٢٦، حقق البنك صافي أرباح بعد الضرائب بلغ ٢٣,٧٤ مليار جنيه، فيما سجلت الأرباح قبل الضرائب نحو ٣٢,٨٧ مليار جنيه.

الودائع تقفز إلى ١,٤٥ تريليون جنيه
وكشفت القوائم المالية عن تسجيل ودائع عملاء البنك التجاري الدولي نحو ١,٤٥ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل نحو ١,١١ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بمعدل نمو يقارب ٣٠,٥٪.
لتصبح صافي الزيادة في الودائع بالعملة المحلية بلغ ٢٨٤ مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، منها ١١٠ مليارات جنيه خلال الربع الثالث وحده، بما يمثل نحو ٤٠٪ من صافي الزيادة خلال الفترة.
واستحوذت الحسابات الجارية وحسابات التوفير على نحو ١٩٨ مليار جنيه، تعادل ٧٠٪ من صافي الزيادة في الودائع بالعملة المحلية.
وحافظت هذه الحسابات على مساهمتها البالغة ٦٣٪ من إجمالي الودائع، مقارنة بنحو ٦٠٪ خلال العام السابق، ما ساعد البنك على احتواء الضغوط على هوامش الربحية، إذ اقتصر تراجع الهوامش على ٥٣ نقطة أساس، رغم خفض أسعار الفائدة الفعلي بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس خلال العام.
وبلغت الحصة السوقية للبنك من الودائع ٧,٦٢٪، وفق أحدث بيانات متاحة للبنك المركزي المصري حتى يونيو ٢٠٢٦.

محفظة قروض
فيما بلغ إجمالي محفظة القروض قبل خصم المخصصات بالبنك التجاري الدولي ٧٠٥ مليارات جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦، بحصة سوقية بلغت ٥,٧٦٪، وفق أحدث بيانات متاحة للبنك المركزي المصري حتى يونيو ٢٠٢٦.
وبينت القوائم المالية أن محفظة القروض والتوريق سجلت زيادة بقيمة ١١١ مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، بعد استبعاد أثر تغير سعر صرف الجنيه المصري.

صافي الدخل من العائد والعمولات
و ارتفع صافي الدخل من العائد إلى نحو ٩٣,٢٦ مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، مقابل ٧٨,٦٥ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠٢٥، بمعدل نمو بلغ نحو ١٨,٦٪.
كما ارتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات إلى نحو ٩,١٢ مليار جنيه، مقابل ٦,٣٨ مليار جنيه، بمعدل نمو بلغ نحو ٤٢,٩٪.
وبلغ إجمالي إيرادات عائد القروض والإيرادات المشابهة نحو ١٧٥,١٣ مليار جنيه، مقابل ١٥٨,٤ مليار جنيه، فيما سجلت تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة نحو ٨١,٨٧ مليار جنيه، مقابل ٧٩,٧٥ مليار جنيه.
وارتفعت الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد بنسبة ٤٦٪ على أساس معدل، مدعومة بنمو إيرادات الأتعاب والعمولات بنسبة ٤٣٪.
وزادت مساهمة صافي الأتعاب والعمولات في إجمالي الإيرادات إلى ٩٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، مقابل ٨٪ خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

الأصول البنك تتجاوز ١,٨٢ تريليون جنيه
ارتفع إجمالي أصول البنك التجاري الدولي إلى نحو ١,٨٢٦ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ١,٤٤٢ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بمعدل نمو بلغ نحو ٢٦,٦٪.
كما ارتفع إجمالي حقوق الملكية، بما يشمل حقوق الأقلية، إلى نحو ٢٥٨,٤٥ مليار جنيه، مقابل ٢٣١,٥١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بمعدل نمو بلغ نحو ١١,٦٪.
وسجل رأس المال المصدر والمدفوع نحو ٣٤,٠٥ مليار جنيه، فيما بلغت الاحتياطيات نحو ١٣٢,٩ مليار جنيه، والأرباح المحتجزة نحو ٨٨,٧٣ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦.

معدل كفاية رأس المال يسجل ٢٨,٨٪
بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك التجاري الدولي ٢٨,٨٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦، فيما سجلت نسبة رأس المال الأساسي من الشريحة الأولى CET1 نحو ٢٥,٣٪.
ووصل إجمالي رأس المال الرقابي إلى ٢٧٥ مليار جنيه، منها ٢٤١ مليار جنيه رأس مال أساسي من الشريحة الأولى، بما يمثل ٨٨٪ من إجمالي رأس المال الرقابي.
وعلى مستوى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ١,٤٧٪، مع تسجيل رصيد مخصصات خسائر القروض ٣٥,٥ مليار جنيه.
ووصل معدل تغطية القروض غير المنتظمة إلى ٣٤٣٪، فيما بلغ معدل تغطية إجمالي القروض ٥,٠٤٪، ومعدل تغطية القروض غير المضمونة ٧,٣٠٪.

السيولة بالعملة المحلية و الأجنبية
سجلت نسبة السيولة بالعملة المحلية ٥٥,٤٪، وبالعملات الأجنبية ٥٤,٢٪، مقارنة بالحدود الرقابية للبنك المركزي المصري البالغة ٢٠٪ و٢٥٪ على الترتيب.
كما بلغ معدل تغطية السيولة ٩٤٠٪ بالعملة المحلية و٥٣٤٪ بالعملات الأجنبية، مقابل حد أدنى قدره ١٠٠٪ وفق متطلبات بازل ٣.

العملاء الجدد
نجح البنك التجاري الدولي في جذب ٣٨٠ ألف عميل جديد خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٢٨٠ ألف عميل خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.
واستحوذ الربع الثالث على ٤٠٪ من إجمالي العملاء الجدد الذين انضموا إلى البنك خلال الفترة، مدعومًا بالتوسع في الخدمات المصرفية الرقمية وتطوير البنية التكنولوجية.

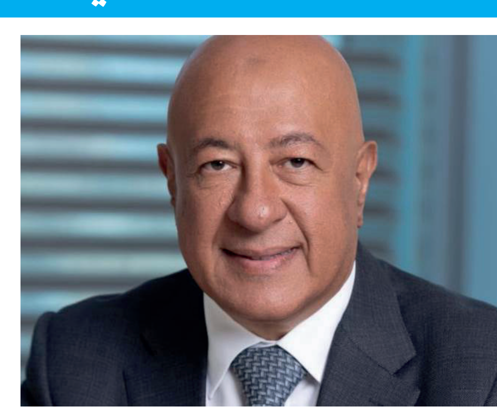
التكنولوجيا و الخدمات الرقمية
و كشفت إدارة البنك اتجاري الدولي CIB أن زيادة الإنفاق التكنولوجي بدأت تنعكس على تطوير الخدمات المصرفية الرقمية، من خلال تعزيز أدوات التحكم في بطاقات الائتمان، وإعادة تصميم تجربة تحويل الأموال، وإضافة خدمات تتيح للعملاء تنفيذ معاملاتهم بأنفسهم.
وارتفع عدد مستخدمي منصات الخدمات المصرفية الرقمية عبر الإنترنت إلى أكثر من ٢,٣ مليون مستخدم بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦.
كما سجل حجم المعاملات الرقمية نموًا بنسبة ١٧٪، فيما ارتفعت قيمتها بنسبة ٥٤٪ على أساس سنوي.
ووصلت نسبة التسجيل الرقمي للعملاء الجدد إلى ٨٠٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، بينما جرى تنفيذ أكثر من ٩٠٪ من المعاملات المالية لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد عبر تطبيق الهاتف المحمول بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦.
و أصدر البنك التجاري الدولي أكثر من ١٦٩ ألف بطاقة ائتمان منذ بداية عام ٢٠٢٦، مدعومًا بالتوسع في بطاقات CIB EXPLORE التي تجاوز عددها ١٥٠ ألف بطاقة، إلى جانب البطاقات المشتركة مع الشركاء التجاريين.

بنك يومو
و خلال مشاركته – الأسبوع الماضي في افتتاح الدورة الثالثة عشرة لمعرض ومؤتمر «PAFIX ٢٠٢٦» – قال عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي – مصر (CIB)، إن تأسيس بنك «يومو» الرقمي، عقب الحصول على الموافقة المبدئية من البنك المركزي المصري، يمثل خطوة مهمة في استراتيجية البنك للتحول الرقمي، ويستهدف تقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية.

توقعات حجم الأرباح السنوية
و في تصريحات إعلامية له تعليقا علي نتائج البنك ، قال هشام عز العرب، الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي – مصر" (CIB) إن المقارنة المباشرة بين أرباح البنك للربع الثالث من العام الحالي ونظيرتها من العام الماضي قد لا تعكس الصورة الحقيقية للأداء، نظرا لأن نتائج الفترة المقارنة تضمنت بنوداً استثنائية مرتبطة برد مخصصات بنحو ١٣ مليار جنيه.
وأضاف هشام عز العرب أن الأرباح التشغيلية للبنك ارتفعت بنحو ١٨٪ عند استبعاد هذه البنود، مؤكداً أن نتائج الأشهر التسعة الأولى ما زالت أعلى من الفترة نفسها من العام الماضي.
وأضاف أن الأهم بالنسبة للإدارة هو استمرارية الأداء التشغيلي، لافتاً إلى أن الأعمال الأساسية للبنك سجلت نمواً يقارب ٢٠٪، إلى جانب استمرار التوسع في قاعدة العملاء. ونبه إلى أن الأرباح، عند احتسابها بالدولار رغم تحركات أسعار الصرف، سجلت نمواً بنحو ٩٪.
وفيما يخص توقعات الأرباح للعام الحالي، أكد أن التقديرات التي تتراوح بين ٨٠ و٨٥ مليار جنيه ما زالت قائمة، مشددا على حرص الإدارة على تقديم توقعات واقعية وقابلة للتحقق بما يعزز ثقة السوق والمستثمرين.
وأوضح أن استراتيجية البنك تقوم على تنمية الودائع أولاً قبل التوسع في الإقراض، للحفاظ على مستويات آمنة للسيولة. وأشار إلى نجاح البنك في زيادة الودائع بالجنيه المصري خلال الفترة الماضية رغم السياسات النقدية الهادفة إلى تقليص السيولة في السوق، مع الحفاظ على نسبة القروض إلى الودائع ضمن نطاق يتراوح بين ٦٠٪ و٧٠٪.
وارتفع صافي الدخل من الفائدة خلال الربع الثالث بنحو ١٩٪ إلى ٣٢,٤ مليار جنيه، كما قفز صافي الدخل من الأتعاب والعمولات بنسبة ٤٧,٦٪ إلى ٣,٢٩ مليار جنيه، ما يعكس قوة النشاط التشغيلي للبنك.

مرحلة جديدة من النمو والربحية تحت قيادته ..

يحيي أبو الفتوح يصعد بصافي أرباح بنك التعمير والإسكان إلي ١٤,٨٤٣ مليار جنيه خلال ٩ أشهر بنمو ١٠,٤٪



أظهرت نتائج الأعمال المستقلة لبنك التعمير والإسكان تحقيق صافي أرباح قبل ضرائب الدخل والمخصصات بقيمة ٢٠,٩٥١ مليار جنيه خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل مبلغ ١٨,٥٢٥ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، بزيادة قدرها مبلغ ٢,٤٢٦ مليار جنيه وبمعدل نمو ١٣,١٥٪. كما ارتفع صافي الأرباح بعد ضرائب الدخل ليسجل مبلغ ١٤,٨٤٣ مليار جنيه، مقابل مبلغ ١٣,٤٣٩ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، بزيادة قدرها مبلغ ١,٤٠٤ مليار جنيه، ونسبة نمو ١٠,٤٪.
وفي هذا السياق، صرح يحيى أبو الفتوح، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، بأن البنك واصل تحقيق نتائج مالية وتشغيلية قوية خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، بما يعكس قوة نموذج أعماله المصرفي، وكفاءة أدائه التشغيلي، وقدرته على تحقيق معدلات نمو وربحية مستدامة، مدعومًا بمرونة مركزه المالي وكفاءة توظيف موارده وأصوله، فضلًا عن تنوع مصادر دخله وتنامي حجم أعماله في مختلف القطاعات المصرفية.
وأوضح أن هذه النتائج تعكس نجاح البنك في مواصلة تنفيذ استراتيجيته الطموحة وترسيخ مكانته في السوق المصرفي، من خلال تحقيق التوازن بين النمو والربحية والسيولة، وتعزيز كفاءة إدارة الأصول، والتوسع المدروس في الأنشطة المصرفية والتمويلية، مع الالتزام بأعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر.
وأضاف أن هذه النتائج تأتي امتدادًا لمسيرة البنك وما يمتلكه من إرث مؤسسي قوي، وعلامة تجارية راسخة، وثقة متنامية من العملاء، إلى جانب خبرات مصرفية ومؤسسية متراكمة، وكفاءات بشرية متميزة، وقدرات تشغيلية قوية، فضلًا عن ريادته في مجال التمويل العقاري، بما يدعم قدرته على مواصلة النمو وتعزيز تنافسيته في السوق المصرفي.

نمو الدخل من العائد وإيرادات التشغيل ومؤشرات الربحية
وعلى صعيد النشاط المصرفي، سجل صافي الدخل من العائد مبلغ ٢٣,٢٨٢ مليار جنيه خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ٢٠,٢٨٠ مليار جنيه خلال الفترة المقارنة، بزيادة قدرها ٣,٠٠٢ مليار جنيه، وبمعدل نمو ١٤,٨٪، مدفوعًا بارتفاع عائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة ١٤,٥٪، إلى جانب زيادة تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة ١٣,٩٪. كما ارتفع صافي إيرادات التشغيل ليسجل مبلغ ٢٥,٣٥٠ مليار جنيه، مقابل ٢١,٩٠٥ مليار جنيه، بمعدل نمو بلغ ١٥,٧٪، بما يعكس قوة النشاط المصرفي وكفاءة الأداء التشغيلي.
وعلى مستوى مؤشرات الربحية، بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية، متضمنة صافي ربح الفترة، نسبة ٤٧,٥٧٪، فيما سجل معدل العائد على متوسط الأصول نسبة ٧,٧٩٪، بما يعكس كفاءة استثمار رأس المال وتعظيم القيمة للمساهمين.
وفيما يتعلق بالمركز المالي، ارتفع إجمالي أصول البنك ليسجل مبلغ ٢٧٩,٨١١ مليار جنيه خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل مبلغ ٢٢٩,٨٠٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٥٠,٠٠٧ مليار جنيه، وبمعدل نمو ٢١,٨٪، وهو ما يعكس التوسع في حجم أعمال البنك وكفاءة إدارة موارده المالية.
كما ارتفعت محفظة إجمالي القروض لتسجل مبلغ ٨٧,٩٣٠ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل مبلغ ٦٥,٧١٧ مليار جنيه بإقفال عام ٢٠٢٥، بمعدل نمو بلغ ٣٣,٨٪. وقد سجلت محفظة قروض المؤسسات والشركات مبلغ ٤٩,٠٧١ مليار جنيه، مقابل مبلغ ٣٢,٧٨٤ مليار جنيه، بمعدل نمو ٤٩,٧٪، فيما بلغت محفظة قروض الأفراد مبلغ ٣٨,٨٥٩ مليار جنيه، مقابل مبلغ ٣٢,٩٣٣ مليار جنيه، بمعدل نمو ١٨٪، بما يعكس التوسع في مختلف الأنشطة التمويلية وتلبية احتياجات شرائح متنوعة من العملاء.
وعلى صعيد الودائع، ارتفع إجمالي ودائع العملاء ليسجل مبلغ ٢١٩,١٣٨ مليار جنيه خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل مبلغ ١٧٩,١٢٨ مليار جنيه بإقفال عام ٢٠٢٥، بزيادة قدرها مبلغ ٤٠,٠١٠ مليار جنيه، وبمعدل نمو ٢٢,٣٪. وبلغت ودائع المؤسسات مبلغ ١١٠,٩٠٦ مليار جنيه، بمعدل نمو ٤٨,١٪، فيما سجلت ودائع العملاء من الأفراد مبلغ ١٠٨,٢٣٢ مليار جنيه، بمعدل نمو ٣,٨٪، بما يعكس ثقة العملاء في البنك وقدرته على تنمية قاعدة ودائعه وتنويع مصادر التمويل. ويؤكد النمو المتزامن في الأصول والقروض والودائع اتساع قاعدة أعمال البنك، وتعزيز قدرته على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، مع الحفاظ على قوة مركزه المالي ومؤشراته الرأسمالية.

قوة المركز المالي وتحسن جودة الأصول
وفي إطار الحفاظ على قوة المركز المالي والقاعدة الرأسمالية، سجل معدل كفاية رأس المال نسبة ٤٥,٢٨٪، وبلغ معدل الشريحة الأولى من رأس المال ٤٤,١٧٪، فيما سجلت الشريحة الثانية ١,١١٪. كما بلغ معدل القروض إلى الودائع نسبة ٤٠,١٪ خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ٣٦,٧٪ بإقفال عام ٢٠٢٥، بما يعكس قدرة البنك على دعم التوسع الائتماني مع الحفاظ على مستويات قوية من السيولة وكفاءة إدارة المخاطر.
وعلى مستوى نتائج الأعمال المجمعة، التي تشمل البنك وشركاته التابعة والشقيقة، ارتفع صافي الربح بعد الضرائب ليسجل مبلغ ١٦,٢٤١ مليار جنيه خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل مبلغ ١٤,٤٥٤ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، بزيادة قدرها مبلغ ١,٧٨٧ مليار جنيه، وبمعدل نمو ١٢,٤٪.
وفيما يتعلق بجودة الأصول، نجح البنك في خفض نسبة القروض غير المنتظمة لتسجل نسبة ٣,٨٦٪ خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ٤,٩٩٪ بإقفال عام ٢٠٢٥، مع وصول معدل تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة إلى ١٧٨,٨٪، بما يعكس كفاءة سياسات إدارة المخاطر والائتمان، وحرص البنك على الحفاظ على جودة محفظته الائتمانية، كما تعكس هذه المؤشرات نجاح البنك في تحقيق التوازن بين التوسع الائتماني والحفاظ على جودة الأصول، من خلال تطبيق سياسات ائتمانية منضبطة ومنظومة فعالة لإدارة المخاطر.
وفي إطار التزام البنك بدمج مبادئ الاستدامة في أنشطته التمويلية، بلغ إجمالي المبالغ الموجهة للمشروعات المستدامة مبلغ ١٩,٦ مليار جنيه بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، بمعدل نمو ٨٥,٥٪ على أساس سنوي، فيما سجلت محفظة التمويل المستدام مبلغ ١٢,٧ مليار جنيه، بمعدل نمو ٨٣,٥٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي ٢٠٢٥، تأكيدًا على دور البنك في دعم المشروعات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأثر الاقتصادي والمجتمعي.

استراتيجية تنويع مصادر الدخل
وأكد أبو الفتوح أن البنك يواصل العمل على تنفيذ استراتيجية تستهدف تنويع مصادر الدخل، وتعزيز قاعدة الودائع، وزيادة الحصة السوقية، والتوسع في الأنشطة المصرفية، من خلال تطوير المنتجات والخدمات المصرفية، وتعميق العلاقات مع العملاء، واستقطاب شرائح جديدة، إلى جانب تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الابتكار والتطوير المستمر، وتعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانات المتاحة، بما يدعم قدرته على تعزيز الأرباح وتحقيق نمو مالي مستدام.
واختتم أبو الفتوح بالتأكيد على أن البنك يستهدف البناء على ما تحقق من نجاحات وإنجازات، ومواصلة تعزيز مكانته التنافسية، وترسيخ مكانته ضمن المؤسسات المصرفية الأكثر كفاءة وتنافسية، من خلال نموذج مصرفي متطور يجمع بين قوة الأداء المالي، وكفاءة التشغيل، والابتكار، والاهتمام بالعملاء. كما يستهدف خلال المرحلة المقبلة مواصلة تطوير نموذج أعماله، والتوسع في الحلول المصرفية المبتكرة، وتعظيم القيمة المضافة للعملاء والمساهمين، بما يدعم قدرته على تحقيق نمو مستدام.
كما أعرب عن تقديره لمساهمي البنك وعملائه وشركائه، ولمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين بالبنك، مشيدًا بجهودهم المتواصلة ودورهم في تحقيق هذه النتائج، ومؤكدًا أن ما يحققه البنك من نجاح يعكس تكامل الجهود والعمل بروح الفريق الواحد نحو مواصلة مسيرة التطور والنمو.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 15 نوفمبر 2026 • العدد 867

البنك المركزي: تحويلات المصريين بالخارج ترتفع إلى ٣٨,٢ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦

حققت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ (الفترة يوليو/سبتمبر ٢٠٢٦) ارتفاعاً بمعدل ٢٠,٤٪ لتصل إلى نحو ١٣ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق).

و وفقا لبيان البنك المركزي ، فقد سجلت حصيلة الشهور التسعة الأولى من العام الميلادي ٢٠٢٦ (الفترة يناير/سبتمبر ٢٠٢٦) تدفقات قياسية بلغت نحو ٣٨,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٣٠,٢ مليار دولار خلال ذات الفترة من العام السابق).

ارتفعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج بنسبة ٢٧,٢٪ خلال ٨ أشهر (الفترة يناير/أغسطس ٢٠٢٦) لتسجل تدفقات قياسية بلغت نحو ٢٣,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٢٦,٦ مليار دولار خلال ذات الفترة من العام السابق)

ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتصل إلى ٤٧,٣ مليار دولار في العام المالي الماضي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، مقارنة مع ٣٦,٥ مليار دولار في المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ بنمو ٢٩,٦٪، وفقا لبيانات البنك المركزي المصري.

خلال الدورة العشرين من مؤتمر الناس والبنوك

قيادات البنوك يناقشون خارطة جديدة لمستقبل القطاع المصرفي في مصر



حسام عبد الوهاب: بنك مصر يستقبل ٢,٥ إلى ٣ ملايين حوالة شهرياً من المصريين بالخارج بقيمة تتجاوز مليار دولار

قال حسام عبد الوهاب، نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، إن البنك يستقبل نحو ٢,٥ إلى ٣ ملايين حوالة شهريا من المصريين العاملين بالخارج، بإجمالي قيم تتجاوز ٥٠ مليار جنيه أو ما يعادل مليار دولار شهريا.

وأضاف عبد الوهاب، خلال مؤتمر الناس والبنوك، أن البنك استثمر بشكل كبير في تطوير أنظمة التحويلات والبنية التحتية التكنولوجية، بما يتيح استقبال الحوالات من مختلف أنحاء العالم وصرفها للمستفيدين سواء من خلال فروع البنك أو الحسابات المصرفية بالبنوك الأخرى أو البطاقات مسبقة الدفع والمحافظ الإلكترونية.

وأوضح أن استراتيجية البنك لا تقتصر على استقبال التحويلات، وإنما تستهدف إتاحة جميع المنتجات والخدمات المصرفية للمصريين بالخارج، من خلال التوسع في القنوات الرقمية وتطبيقات الهاتف المحمول، بما يسمح للعملاء بإجراء معاملاتهم على مدار الساعة دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

وأشار إلى أن نسبة المعاملات التي تتم عبر تطبيقات الهاتف المحمول وصلت إلى ٩٠ و٩٥٪ في بعض الخدمات المصرفية، بما يعكس التحول المتزايد للعملاء من الفروع إلى القنوات الرقمية.

ولفت إلى تعاون البنك مع وزارة الخارجية من خلال بروتوكول يشمل ٦٩ سفارة وقنصلية مصرية في الخارج، لتيسير فتح الحسابات المصرفية وتحديث بيانات المصريين العاملين بالخارج، مؤكداً أن تطبيق الهوية الرقمية سيسهم في إحداث طفرة في إجراءات فتح الحسابات عن بُعد.

نائب محافظ البنك المركزي : محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع المصرفي تتجاوز ٦٧٠ مليار جنيه



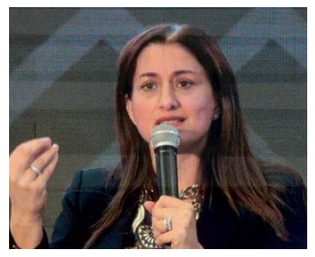
كشف طارق الخولي، نائب محافظ البنك المركزي المصري، عن ارتفاع محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع المصرفي إلى أكثر من ٦٧٠ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٦، مقابل نحو ١٢٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٦، محققة نموا تجاوز ٤٠٩٪.

وأوضح الخولي، خلال كلمته في مؤتمر «الناس والبنوك» تحت شعار «رقمنة وتمويل ونمو»، أن إضافة نحو ٣٤٠ مليار جنيه تمويلات لشركات كانت مصنفة ضمن المشروعات المتوسطة قبل انتقالها إلى فئة الشركات الكبرى، يرفع إجمالي المحفظة إلى قرابة تريليون جنيه.

وأضاف أن محفظة التمويل متناهي الصغر سجلت نموا بنسبة ١٥٧٢٪، مشيرا إلى أن تمويلات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تمثل مجتمعة أكثر من ٦٠٪ من المحفظة التمويلية التي استعرضها.

وأكد نائب محافظ البنك المركزي استمرار المبادرة المخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، داعيا البنوك إلى زيادة التمويل الموجه إلى القطاع الخاص، باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي وتوطين الصناعة وتشجيع الصادرات.

«سهي التركي»: البنك الأهلي المصري يستهدف الاستثمار في تحويلات المصريين بالخارج



قالت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، إن البنك يستهدف زيادة تحويلات المصريين بالخارج من خلال توسيع شبكة شراكاته مع شركات ووكالات التحويل، خاصة في منطقة الخليج، إلى جانب التوسع في التعاون مع شركات التحويلات الرقمية لتسهيل عمليات الدفع وتقليل تكلفتها وسرعتها.

وأضافت التركي خلال مؤتمر الناس والبنوك، أن استراتيجية البنك لا تقتصر على جذب التحويلات، وإنما تستهدف تحويلها إلى مدخرات ثم استثمارات من خلال منتجات ادخارية وتمويلية وتأمينية مخصصة للمصريين بالخارج.

وأوضحت أن البنك يعمل على تطوير منتجات جديدة تنافس الخدمات المتاحة في الأسواق الخارجية، خاصة لاستقطاب العملاء من ذوي الملاءة المالية المرتفعة، مشيرة إلى أن قاعدة عملاء البنك البالغة ٢٢ مليون عميل تتيح له الاستفادة من البيانات وتحليل سلوك العملاء لتقديم منتجات تناسب مختلف الشرائح.

وأشارت سهى التركي إلى أن البنك يركز على تطوير الخدمات الرقمية وإتاحة الوصول الآمن إلى الحسابات والمنتجات المصرفية للمصريين بالخارج، من خلال تطبيقات الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، بما يعزز ارتباطهم بالبنك ويشجعهم على توجيه مدخراتهم واستثماراتهم إلى السوق المصرية.

محمد الأتربي : البنك الأهلي المصري يستحوذ علي ٣٦٪ من أصول القطاع المصرفي البالغة ٢٧,٦ تريليون جنيه



قال محمد الإتربي، رئيس اتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن القطاع المصرفي يتمتع بمراكز مالية قوية تعزز قدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية ومواصلة تمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، مشيرًا إلى أن إجمالي أصول البنوك العاملة في السوق المصرية بلغ نحو ٢٧,٦ تريليون جنيه. ويستحوذ البنك الأهلي المصري علي ٣٦٪ منها بإجمالي ١٠,٩ تريليون جنيه.

و لفت – خلال الدورة العشرين من مؤتمر الناس والبنوك – إلي أن حجم ودائع القطاع المصرفي بلغ ١٧,١ تريليون جنيه..فيما سجلت ودائع البنك الأهلي المصري ٦,٧ تريليون جنيه.

وأشار إلى أن إجمالي القروض بالقطاع المصرفي وصل إلى نحو ١١,٦ تريليون جنيه، فيما بلغت محفظة قروض البنك الأهلي المصري نحو ٦,٢ تريليون جنيه، وفق الأرقام التي استعرضها خلال المؤتمر.

وأكد أن قوة القاعدة المالية للبنوك تمثل أحد العوامل الأساسية لدعم الاقتصاد، خاصة في ظل الحاجة إلى زيادة التمويلات العائد على حقوق الملكية إلى نحو ٢٩٪، وفق البيانات التي استعرضها.

وأوضح أن صافي أرباح البنك الأهلي المصري سجل نحو ١٧٥,٥ مليار جنيه خلال العام الماضي، معربًا عن تطلعه إلى تجاوز هذا المستوى خلال العام الحالي.

وأكد أن قوة الجهاز المصرفي تمثل إحدى الركائز الرئيسية لتعزيز الاستقرار المالي وتوفير التمويلات اللازمة للمشروعات، خاصة في ظل الحاجة إلى زيادة الاستثمارات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية وجودة المحفظة الائتمانية.

وأشار إلى أن مؤشرات الربحية تعكس قوة الأداء المالي للبنوك، حيث بلغ متوسط العائد على الأصول نحو ٢٪، فيما وصل العائد على حقوق الملكية إلى نحو ٢٩٪، وفق البيانات التي استعرضها.

وأوضح أن صافي أرباح البنك الأهلي المصري سجل نحو ١٧٥,٥ مليار جنيه خلال العام الماضي، نظرًا لقدرتها على توفير فرص العمل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات.

وأوضح أن محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري ارتفعت من ١٧٢ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ١٩٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٥، وصولا إلى نحو ٢١٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٦.

وأشار إلى أن احتياجات هذه المشروعات لا تقتصر على التمويل، وإنما تشمل أيضًا المعرفة المالية والتخطيط وإدارة التدفقات النقدية وتحليل التكاليف والوصول إلى الأسواق، بما يساعدها على تحقيق نمو أكثر استدامة.

وأكد أهمية تكامل الخدمات المصرفية مع برامج التوعية والاستشارات المالية، وتطوير منتجات تمويلية تتناسب مع طبيعة المشروعات في مراحل التأسيس والتشغيل والتوسع.

ناصر ..

أكد علي أن هناك ١٤ مليون مصري بالخارج يديرون تدفقات دولارية ضخمة..

طارق فايد يطالب البنوك بتنويع المنتجات الادخارية والاستثمارية لتعزيز زيادة تحويلات المصريين بالخارج





قال طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، إن تحويلات المصريين العاملين بالخارج تجاوزت ٤٧ مليار دولار خلال العام الماضي، بمعدل نمو بلغ ٣٠٪، مؤكدا أهمية هذه الشريحة باعتبارها أحد المصادر الرئيسية لتدفقات النقد الأجنبي للاقتصاد المصري.

وأضاف فايد خلال مؤتمر الناس والبنوك ، أن تحويلات المصريين بالخارج تمثل تدفقات نقدية صافية لا ترتبط بمدخلات إنتاجية، على عكس قطاعات أخرى مثل السياحة والتصدير، كما تسهم على مدار سنوات طويلة في تغطية جانب كبير من الواردات وتقليص عجز ميزان المدفوعات.

وأرجع الزيادة الكبيرة في التحويلات خلال العام الماضي إلى الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري والإدارة الاحترافية للسياسة النقدية، إلى جانب تطبيق سعر صرف مرن يخضع لآليات العرض والطلب، وهو ما ساهم في استعادة ثقة المتعاملين في القطاع المصرفي وزيادة التدفقات النقدية من الأفراد والمؤسسات.

وأوضح أن هذه الإجراءات انعكست على تحسن عدد من المؤشرات الاقتصادية، حيث ارتفع صافي الأصول الأجنبية بالبنوك إلى نحو ٢٨ مليار دولار، وهو من أعلى مستوياته منذ عام ٢٠١١، بالتزامن مع ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى نحو ٥٧ مليار دولار.

وأشار الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، إلى أن البيانات والإحصاءات الصادرة عن وزارة الخارجية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تشير إلى وجود ما يتراوح بين ١١ و١٤ مليون مصري يعملون بالخارج، ويديرون موارد من النقد الأجنبي تقدر بنحو ٤٧ مليار دولار.

وأكد أن تعظيم الاستفادة من هذه الموارد يتطلب تحركا من القطاع المصرفي على عدة محاور، في مقدمتها تطوير آليات جذب تحويلات المصريين بالخارج، وتشجيعهم على توجيه حصة أكبر من مدخراتهم إلى السوق المصرية، من خلال منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع احتياجاتهم المختلفة.

وأضاف أن البنوك مطالبة بالاستفادة من قواعد البيانات الضخمة المتاحة لديها، خاصة المؤسسات المصرفية التي تستحوذ على حصص كبيرة من سوق التحويلات، لتطوير منتجات مالية أكثر ملاءمة للعملاء، اعتمادا على تقنيات تحليل البيانات الضخمة والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي.

وأوضح أن تحليل أنماط ملايين التحويلات والمعاملات المالية يمكن أن يساعد البنوك على فهم احتياجات المصريين بالخارج وتصميم منتجات ادخارية واستثمارية مخصصة لهم، بما يعزز ارتباطهم بالقطاع المصرفي المصري ويسهم في زيادة التدفقات النقدية عبر القنوات الرسمية.

إيهاب درة : ملكية البيانات ستحدد نوعية المنافسة بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية



قال إيهاب درة، رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، إن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على الانتقال من الشمول المالي إلى التمكين المالي، مشيرًا إلى أن مصر قطعت شوطًا كبيرًا في تحقيق الشمول المالي، بفضل المبادرات التي أطلقتها البنوك ومؤسسات الدولة والبنك المركزي المصري خلال السنوات الماضية، بهدف دمج أكبر شرائح ممكنة من المجتمع في النظام المالي.

وفيما يتعلق بالمنافسة بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، بما فيها شركات التكنولوجيا المالية والاتصالات، أكد درة أن القطاع لا يمتلك رفاهية الاختيار بين المنافسة المطلقة والتعاون المطلق، مشددًا على ضرورة تحقيق التوازن بينهما من خلال بناء شراكات واتفاقيات تحقق مصالح جميع الأطراف.

وأوضح أن التحدي الأساسي في العلاقة بين هذه المؤسسات يرتبط بملكية البيانات وتحديد الجهة التي تمتلك العلاقة مع العميل وبياناته، وهو ما يمثل محورًا رئيسيًا للمنافسة والنقاش بين مختلف المؤسسات.

وشدد على أهمية وجود إدارات واعية داخل المؤسسات تدرك أن التعاون والشراكة أصبحا ضرورة وليس مجرد خيار، والعمل على التوصل إلى اتفاقيات تجارية تحقق عوائد ومنافع متبادلة، مع مراعاة اختلاف الأهداف التجارية وتوزيع التكاليف والأرباح بين الأطراف.

وأكد أن الأولوية ينبغي أن تكون دائمًا للبحث عن فرص الشراكة قبل اللجوء إلى المنافسة، مشيرًا إلى أن المؤسسات المصرفية نفسها تحتاج إلى نماذج عمل تقوم على تعزيز التعاون والمشاركة، بما يدعم نمو القطاع المالي والسوق ككل، ويتيح لكل مؤسسة زيادة حصتها السوقية مع الحفاظ على مصالحها وأهدافها الفردية.

بمشاركة بنوك أبوظبي التجاري والبركة والتنمية الصناعية..

بنك القاهرة يقود تحالفا مصرفيًا لتمويل مشروع UBL بـ٣,٢ مليار جنيه



شارك بنك القاهرة بصفته المرتب الرئيسي الأولي للتمويل (Initial Mandated Lead Arranger - IMLA)، ووكيل التمويل ووكيل الضمانات وبنك الحسابات، في ترتيب تمويل مصرفي مشترك متوسط الأجل بقيمة تعادل ٣,٢ مليار جنيه مصري لصالح شركتي UBL North و UBL South التابعتين لمجموعة التعمير والاستشارات الهندسية، للمساهمة في تمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لمشروع UBL بالتجمع الخامس في القاهرة الجديدة وذلك في إطار دوره في دعم المشروعات الاستثمارية وتعزيز الشراكات مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويضم التحالف المصرفي المشارك في التمويل كلا من بنك القاهرة، وبنك أبو ظبي التجاري – مصر، وبنك البركة، وبنك التنمية الصناعية، وتبلغ حصة بنك القاهرة من التمويل ١,٣٣ مليار جنيه مصري.

وفي هذا السياق، صرح حسين أباظة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، بأن قيادة البنك لهذا التحالف المصرفي لترتيب تمويل مشترك بقيمة ٣,٢ مليار جنيه لصالح مجموعة التعمير والاستشارات الهندسية تعكس ما يمتلكه البنك من قدرات متميزة في هيكلة وإدارة الصفقات التمويلية الكبرى، وتعزز مكانته كشريك مصرفي استراتيجي لقطاع الشركات.

وأوضح أن البنك يواصل تعزيز دوره في تمويل القطاعات الحيوية للاقتصاد المصري، وفي مقدمتها قطاع التطوير العقاري، نظراً لأهمية في جذب الاستثمارات، ودعم النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل.

وأضاف أن تولي بنك القاهرة مهام المرتب الرئيسي الأولي للتمويل، إلى جانب دوره كوكيل للتمويل والضمانات وبنك الحسابات، يعكس تكامل خبراته المصرفية وكفاءته فى قيادة التحالفات التمويلية وتنسيق الأدوار بين المؤسسات المشاركة، بما يسهم في دعم تنفيذ المشروعات الاستثمارية وتعزيز دور البنك في تمويل النمو الاقتصادي.

ومن جانبه، أوضح بهاء الشافعي، نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، أن التمويل المشترك يأتي في إطار استراتيجية البنك للتوسع في ترتيب وإدارة التمويلات الكبرى وتقديم حلول تمويلية متكاملة تلبي الاحتياجات الاستثمارية للشركات في مختلف القطاعات، مؤكدًا أن قطاع التطوير العقاري يُعد من القطاعات الحيوية التي تمتد آثارها إلى العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به.

وفي مقدمتها التشييد والبناء ومواد البناء والخدمات، بما يسهم في تنشيط الاستثمارات وتحفيز النمو. وأضاف أن مشاركة بنك القاهرة في هذه الصفقة بحصة تمويلية تصل إلى ١,٣٣ مليار جنيه، وتوليه مجموعة من الأدوار الرئيسية في هيكل التمويل، تعكس خبراته في ترتيب القروض المشتركة وإدارة التسهيلات الائتمانية الكبرى، وقدرته على بناء شراكات مصرفية فعالة لدعم خطط الشركات التوسعية وتمويل مشروعاتها الاستثمارية.

ومن جانبه، صرح إيهاب السوبركي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي التجاري – مصر، قائلا: «تأتي مشاركة البنك في هذا التمويل المشترك تأكيدًا على التزامه الراسخ بدعم المشروعات الاستثمارية الكبرى التي تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة الاستثمارات بالسوق المصري، وعلى رأسها قطاع التطوير العقاري نظرًا لدوره المحوري في تحفيز العديد من الأنشطة الاقتصادية المكملة له، فضلا عن مساهمته في دعم خطط التنمية العمرانية.

وتكتسب المشروعات التي تجمع بين الأنشطة الإدارية والتجارية أهمية خاصة، لما توفره من مقومات تدعم نمو الأعمال وتجذب المزيد من الاستثمارات. كما يمثل التمويل المشترك إحدى الآليات المهمة لتكامل القدرات التمويلية للبنوك، وإتاحة التمويل اللازم للمشروعات الكبرى، بما يدعم خطط عملائنا التوسعية ويتماشى مع استراتيجية البنك لتعزيز نمو محفظته التمويلية، والمساهمة في تحقيق مستهدفات الدولة في مجال التنمية العمرانية ودعم الاقتصاد الوطني».

كما صرح حازم حجازي، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك البركة، قائلا: «تأتي مساهمة بنك البركة بقيمة ٥٩٠ مليون جنيه مصري ضمن التسهيل الائتماني المشترك لصالح شركتي (UBL North) و(UBL South) التابعتين لمجموعة التعمير في إطار استراتيجيتنا الهادفة إلى تنويع محفظتنا التمويلية وترسيخ مكانتنا كشريك استراتيجي في التمويلات الكبرى. وأوضح أن هذا التمويل يهدف إلى المساهمة في انشاء وإقامة مجمع تجاري وإداري متكامل بالتجمع الخامس، بما يجسد دور البنك الفعال في تمويل المشروعات الحيوية".

كما أكد أن البنك يحرص على تعزيز التعاون والمشاركة مع المؤسسات المصرفية الكبرى لدعم خطط التوسع في قطاع التطوير العقاري ، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحفيز بيئة الاستثمار في السوق المصري".

ومن جانبه، صرح حسين رفاعي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية IDB، قائلا: «تأتي مشاركة بنك التنمية الصناعية IDB في هذا التحالف المصرفي في إطار حرص البنك على تعزيز دوره كشريك مصرفي فعال في دعم المشروعات الاستثمارية الكبرى، والمساهمة في توفير الحلول التمويلية المتكاملة التي تلبي احتياجات الشركات وتدعم خططها التوسعية. كما تعكس هذه المشاركة أهمية التعاون والتكامل بين المؤسسات المصرفية في ترتيب وإتاحة التمويلات المشتركة، بما يعزز قدرة القطاع المصرفي على تمويل المشروعات ذات القيمة الاقتصادية، ويدعم حركة الاستثمار في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها القطاع العقاري، لما له من ارتباط وثيق بالعديد من الأنشطة الاقتصادية، بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويواصل بنك التنمية الصناعية العمل على توسيع نطاق مساهمته في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعزيز شراكاته المصرفية بما يدعم التنمية المستدامة للاقتصاد المصري."

وفي السياق ذاته، صرح سعد الوزان، رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والاستشارات الهندسية، قائلا: «نعتز في شركة تعمير بتاريخنا الممتد لأكثر من سبعين عاما، وما حققته الشركة خلال هذه العقود من سجل حافل بالمشروعات العقارية والسياحية والفندقية. ونرى في انعكاسا لثقة المؤسسات المصرفية في شركة تعمير ومكانتها الراسخة في السوق المصري، وفي قدرتها على مواصلة تنفيذ مشروعاتها الاستثمارية وفق رؤية طويلة الأجل.

ونعتبر هذه الثقة مسؤولية نحرص على ترجمتها إلى إنجازات ملموسة، من خلال الالتزام بأعلى معايير الجودة والكفاءة في تنفيذ مشروعاتنا، وتعزيز شراكاتنا مع المؤسسات المالية والمصرفية، بما يدعم خطط الشركة للنمو والتوسع ويحقق قيمة مستدامة لعملائنا وشركائنا».

وفي السياق ذاته، صرح والي دولاتي، نائب رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والاستشارات الهندسية، قائلا: «إن أهمية هذا التمويل تتجاوز قيمته البالغة ٣,٢ مليار جنيه، فهو يمثل في المقام الأول شهادة ثقة من أربع مؤسسات مصرفية كبرى في شركة تعمير، ومتانة مركزها المالي، وسجلها الممتد في قطاع التطوير العقاري، وقدرتها على تنفيذ مشروعاتها والوفاء بالتزاماتها.

وتكتسب هذه الثقة أهمية خاصة في ظل التحديات التي يشهدها القطاع العقاري، وما تتبعه المؤسسات المصرفية من معايير ائتمانية أكثر انتقائية في تمويل المشروعات، حيث لم تعد القدرة على الحصول على التمويل ترتبط بحجم الأصول أو المشروعات وحده، وإنما بمتانة المركز المالي للشركة، وكفاءة إدارتها، وسجلها في التنفيذ، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وهو ما جرصت تعمير على ترسيخه عبر تاريخها الممتد لأكثر من سبعين عاما، حيث اكتسبت سمعة راسخة في السوق العقاري المصري بالالتزام بمواعيد تسليم مشروعاتها، بل وتسليم بعضها قبل المواعيد المحددة، مع الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات المتفق عليها في عقود البيع.

ومن هذا المنطلق، فإننا ننظر إلى هذا التمويل باعتباره تأكيداً على المكانة التي تتمتع بها تعمير لدى المؤسسات المصرفية، وعلى الثقة في رؤيتها الاستثمارية والجدوى الاقتصادية لمشروع UBL. كما نعتبر هذه الثقة مسؤولية إضافية تدفعنا إلى مواصلة العمل وفق أعلى معايير الكفاءة والحوكمة، والبناء على تاريخ الشركة الممتد لأكثر من سبعين عاما، بما يعزز قدرتها على النمو والتوسع وتحقيق قيمة مستدامة لعملائها وشركائها».

بنك التعمير والإسكان يوقع شراكة استراتيجية مع ماستركارد لتسريع مسيرة المدفوعات الرقمية في مصر



أعلنت ماستركارد وبنك التعمير والإسكان عن شراكة استراتيجية تهدف إلى تطوير عروض بطاقات الخصم والائتمان التي يقدمها البنك، وتعزيز استفادة العملاء من حلول الدفع الآمنة والمزايا المصممة لتلبية احتياجاتهم.

تطوير خدمات المدفوعات

وتشمل الشراكة عدة مجالات استراتيجية؛ بدءًا من تطوير تجربة العملاء ووصولًا إلى تعزيز التواصل مع الفئات المستهدفة، بما يتيح للبنك توسيع خدماته في مجال المدفوعات، ودعم موقعه في السوق المصري، وتقديم تجارب دفع أكثر ابتكارًا وأمانًا تضع العميل في مقدمة اهتماماتها. وبالاستفادة من تقنيات ماستركارد وخبرتها وشبكتها العالمية، يسعى الطرفان إلى دعم نمو الاقتصاد الرقمي في مصر، والمساهمة في رسم مستقبل المدفوعات في البلاد.

وفي هذا السياق، صرح محمد عاصم، مدير عام ماستركارد في مصر والعراق ولبنان وسوريا: «يشهد الاقتصاد الرقمي في مصر تطورًا متسارعًا، وتُعد الشراكات من هذا النوع محركًا أساسيًا لاستمرار هذا الزخم. ومن خلال الجمع بين تقنيات ماستركارد وشبكتها العالمية، وقوة حضور بنك التعمير والإسكان في السوق، فإننا نطور محفظة البطاقات وكذلك نساهم في تشكيل ملامح الجيل القادم من خدمات الدفع في مصر".

ومن جانبه، علق يحيى أبو الفتوح، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان: «إن الارتقاء بتجربة العملاء يمثل محورًا رئيسيًا في استراتيجيتنا، وركيزة أساسية لتحقيق رؤيتنا بأن نصبح في مقدمة الخيارات البنكية لدى العملاء في السوق المصري، من خلال مواصلة الابتكار وتقديم خدمات مصرفية متميزة وترسيخ ثقة العملاء. ونعتز باستمرار تعاوننا الاستراتيجي مع ماستركارد، وما يتيحه لنا من الاستفادة بشكل أكبر من تقنياتها المتطورة وشبكتها العالمية، بما يعزز قدراتنا في مجال المدفوعات، ويدعم تقديم حلول دفع متطورة تتسم بالابتكار والأمان والسهولة، وتواكب تطلعات عملائنا ومتطلباتهم المتغيرة. كما يعكس هذا التعاون التزامنا بمواصلة تطوير منتجاتنا وخدماتنا المصرفية، وتوسيع نطاق المزايا المقدمة لعملائنا، ومنحهم تجربة مصرفية متميزة، فضلا عن دعم النمو المستدام لمحفظة بطاقات البنك وتعزيز مكانته كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري".

بنك saib يطرح شهادة Excellence Variable CD الثلاثية بعائد سنوي متغير ٢١٪ يصرف شهرياً و ٢٠,٧٥٪ يصرف يومياً



أعلن بنك saib، عن طرح شهادة Excellence Variable CD، الثلاثية بعائد سنوي متغير ٢١٪ يصرف شهرياً، و ٢٠,٧٥٪ يصرف يومياً، وذلك في إطار حرص البنك على توفير أوعية ادخارية متنوعة بعوائد تنافسية تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء الأفراد، وتدعم مكانته في السوق المصرفية المصرية.

وأوضح البنك أن الحد الأدنى لشراء الشهادة ٢ مليون جنيه مصري، وبفئة إصدار ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها، على أن يبدأ احتساب العائد اعتباراً من بداية اليوم التالي من تاريخ الشراء، كما تتيح الشهادة للعملاء إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية بضمانها بنسبة تصل إلى ٩٥٪ من قيمتها الأسمية بالجنيه المصري، وبحد أدنى ٢٪ أعلى من سعر العائد المطبق والساري على الشهادة وقت منح التمويل.

وتتميز شهادة Excellence Variable CD، بإتاحة الاختيار بين دوريتين لصرف العائد، الأولى يومية، بسعر الإيداع لدى البنك المركزي المصري مضافا إليه ٢٠,٧٥٪، والثانية شهرية، بسعر الإيداع لدى البنك المركزي المصري مضافا إليه ١٪، بما يتيح للعملاء اختيار دورية صرف العائد وفقاً لاحتياجاتهم.

كما تتيح الشهادة إمكانية الاسترداد بعد مرور ٦ أشهر من تاريخ الشراء، وفقاً لجدول الاسترداد المعتمد لدى البنك، والذي يحدد نسب الاسترداد خلال العام الأول والثاني والثالث من مدة الشهادة.

ويواصل البنك التزامه بتقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المرنة التي تساعد العملاء على تعظيم الاستفادة من مدخراتهم، من خلال حلول مالية مصممة لتناسب احتياجاتهم وأهدافهم المختلفة.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
06
• السنة الثامنة عشر • الاحد 15 نوفمبر 2026 • العدد 867

المصرية للاتصالات تكشف حقيقة استثمار ٥٠٠ مليون دولار لتطوير الشبكات

أصدرت الشركة المصرية للاتصالات توضيحا بشأن استثمار الشركة نحو ٥٠٠ مليون دولار في تطوير الشبكات خلال ٥ سنوات. وأوضحت الشركة في إفصاح مُرسل لبورصة مصر ، أنها سبقت وأعلنت في بداية العام أنها تستهدف إنفاقاً رأسماليا يبلغ نحو ٢٥٪ من الإيرادات، مع توقعات بالحفاظ على معدلات الإنفاق الرأسمالي عند مستويات مماثلة خلال السنوات الخمس المقبلة.

وأضافت الشركة أنه مع توقع تحقيق إيرادات تبلغ نحو ١٢٠ مليار جنيه تقريبا خلال العام الحالي ونمو الإيرادات خلال الأعوام القادمة، فإن المبلغ المذكور يمثل جزءاً من الإنفاق الرأسمالي السنوي والمخطط لذلك الغرض طبقاً لنسب الإنفاق الرأسمالي للعام الجاري —التي سبق للشركة الإعلان عنها— والمستهدفة خلال الأعوام القادمة.

«القري المنتجة» تغير خريطة الاستثمار الصناعي والزراعي بمصر

الحكومة توافق على بروتوكول التعاون المقترح بين الوزارات المعنية لتنفيذ المبادرة

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوع الماضي برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على بروتوكول التعاون المقترح بين كل من وزارات الصناعة، والزراعة واستصلاح الأراضي، والتنمية المحلية والبيئة، لتنفيذ مبادرة «القرية المنتجة»، وما يتعلق بتنظيم طرح وتخصيص الأراضي والمباني المخصصة لتنفيذ المبادرة.

وتأتي هذه الموافقة تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، خلال فعاليات «منتدى مصر ٢٠٢٦»، بضرورة سرعة تنفيذ المبادرة، التي تستهدف إنشاء تجمعات صناعية في ١٠٠٠ قرية حتى عام ٢٠٣٠، طبقاً للميزة النسبية لكل قرية.

وتستهدف مُبادرة «القرية المنتجة» نقل الريف المصري من تجمعات استهلاكية إلى مراكز إنتاج مستدامة، من خلال إقامة منشآت صناعية صغيرة ومتوسطة غير مُلوثة على الأراضي الشاغرة والمباني غير المُستغلة المملوكة للدولة داخل القرى، وفقاً للميزة النسبية لكل قرية، بما يوفر فرص عمل جديدة، ويُعزز الأنشطة الإنتاجية في الريف، ويدعم التنمية الاقتصادية المحلية.

ويرتكز تنفيذ المبادرة على ما حققته المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» من تطوير للبنية الأساسية بالقرى، وتنتقل بها إلى مرحلة توطين النشاط الاقتصادي، حيث تستهدف الخطة التنفيذية طرح ١٠٠٠ فرصة استثمارية حتى عام ٢٠٣٠، على ١٤ جولة طرح ربع سنوية متتالية، بواقع نحو (١٠٠-١٥٠) فرصة في كل جولة.

وعقدت الوزارات المعنية سلسلة من الاجتماعات التنسيقية والزيارات الميدانية انتهت إلى تحديد الأدوار والاختصاصات، وقد تم خلالها مناقشة الخطط التنفيذية والمستهدفات المرحلية، وتحديد اختصاص كل جهة.

وفي هذا السياق، تم اقتراح مشروع البروتوكول بشأن تنظيم الإجراءات التنفيذية، وآلية التعاون بين الوزارات الثلاث: الصناعة، والزراعة واستصلاح الأراضي، والتنمية المحلية والبيئة، لتنفيذ هذه المبادرة، التي تستهدف تحويل الريف المصري إلى كيانات إنتاجية مصغرة ومراكز إنتاج مستدامة، تسهم في زيادة الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل للشباب والمرأة الريفية، بما يتوافق مع توجهات الدولة في تحقيق التنمية المتوازنة وتمكين الريف اقتصادياً، وذلك من خلال تخصيص مساحات جغرافية مُحددة بمختلف المحافظات وتجهيزها لإقامة مُنشآت صناعية تستوعب طاقات الشباب والمرأة الريفية وفقا لطبيعة تلك المواقع ومدى توافقها مع الصناعات المستهدفة.

وتضمن بروتوكول التعاون المتفق عليه أن تبقى الولاية على الأصل للجهة المالكة، وتتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية الطرح والتخصيص والمتابعة الصناعية، بحيث تسير دورة العمل للطرح الواحد على النحو التالي: ترسل الجهة صاحبة الولاية (المحافظة أو وزارة الزراعة) بيانات الموقع إلى الهيئة، على أن تقوم الهيئة بدراسة صلاحية الموقع وتخطر الجهة بالنتيجة، ثم تصدر الجهة صاحبة الولاية قرار تغيير النشاط إلى صناعي، وتطرح الهيئة الموقع وتختار المستثمر وتخطر الجهة بالتخصيص، على أن تسلم الجهة صاحبة الولاية الموقع وتحصل مقابل حق الانتفاع، وتصدر المحافظة ترخيص البناء بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية لتعديل استخدامات المواقع المختارة، بما يسمح بإقامة الأنشطة الصناعية، وفقا للقواعد المنظمة، وتتابع الهيئة التنفيذ حتى التشغيل، أو تلغى التخصيص عند الاخلال وتسترد الجهة الموقع لإعادة طرحه.

مبادرات صناعية

في هذا الإطار ، تستعد وزارة الصناعة لطرح ١٠٠ قطعة أرض في ١٨ محافظة ضمن مبادرة «القرية المنتجة»، لإقامة مشروعات صناعية جديدة تستفيد من الموارد والإمكانات المتاحة داخل القرى، وتوفر فرص عمل لأبنائها، ضمن خطة تستهدف إنشاء نحو ١٠٠٠ مصنع خلال الـ٣ سنوات المقبلة.



الخطة تشمل توسيع نطاق المشروعات الإنتاجية لتشمل القرى والنجوع بدلا من اقتصارها على المدن الكبرى والمناطق الصناعية التقليدية

وأعلن المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، أن الطرح الأول يتضمن أراضي بمساحات تتراوح بين ١٠٠٠ و٦٠٠٠ متر مربع، بنظام حق الانتفاع لمدة ٥٠ عاما قابلة للتجديد، مع تحديد الأنشطة المستهدفة وفقا للميزة النسبية لكل منطقة.

وأوضح الوزير، أن نظام التخصيص يعتمد على حق الانتفاع، بما يتيح للمستثمرين إقامة المشروعات الصناعية دون الحاجة إلى شراء الأراضي، مع توفير مساحات تتناسب مع طبيعة النشاط وحجم المشروع، وتتراوح مساحة القطعة الواحدة بين ١٠٠٠ و٦٠٠٠ متر مربع، بما يسمح بإقامة مشروعات متنوعة وفقا لطبيعة النشاط الصناعي والإمكانات المتاحة بكل قرية.

كما أن المبادرة تستهدف إنشاء نحو ١٠٠٠ مصنع خلال السنوات الـ٣ المقبلة، مع اختيار الأنشطة الصناعية بناء على دراسة المزايا النسبية لكل منطقة، والموارد والخامات المتاحة بها، ويستهدف هذا التوجه توزيع المشروعات الصناعية على القرى وفقا لطبيعة إنتاجها، بما يدعم الاستفادة من المواد الخام المحلية، ويقلل الحاجة إلى نقلها لمسافات طويلة قبل التصنيع.

وأكد وزير الصناعة، أن تخصيص الأراضي سيعتمد على نظام نقاط يراعي عدة معايير، أبرزها سرعة بدء الإنتاج، والاستدامة، والخبرة السابقة للمتقدم، إلى جانب إعطاء أولوية لأبناء القرى المستهدفة.

كما تعمل الوزارة على تطوير منظومة التخصيص الإلكتروني، بما يتيح تنظيم الطلبات وتحقيق قدر أكبر من الشفافية في اختيار المشروعات والمستثمرين.

وتعمل وزارة الصناعة، بالتنسيق مع وزارات الإسكان والتنمية المحلية والزراعة على إعداد خريطة للفرص الصناعية المتاحة، من خلال دراسة نحو ٤٦٠٠ قرية وتحديد الأنشطة التي تتمتع فيها كل منطقة بميزة إنتاجية.

وتتضمن خطة التنفيذ طرح فرص استثمارية على مراحل ربع سنوية حتى عام ٢٠٣٠، بواقع يتراوح بين ١٠٠ و١٥٠ فرصة في كل جولة، مع إتاحة التقديم وإجراءات التخصيص إلكترونيا من خلال منصة مصر الصناعية الرقمية.

وتشمل المبادرة، تدريب وتأهيل أبناء القرى المستهدفة لتوفير العمالة اللازمة للمشروعات الجديدة، بما يربط بين إقامة المصانع وتوفير فرص العمل داخل المجتمعات المحلية.

استثمار صناعي

من جانبه ، أكد الدكتور محمود السيد، أستاذ إدارة الأعمال بجامعة عين شمس والخبير الصناعي، أن مبادرة «القرية المنتجة» تمثل تحولًا مهمًا في خريطة الاستثمار الصناعي بمصر، من خلال توسيع نطاق المشروعات الإنتاجية لتشمل القرى والنجوع، بدلاً من اقتصارها على المدن الكبرى والمناطق الصناعية التقليدية.

وأوضح السيد، أن المبادرة تستهدف توفير آلاف فرص العمل وإقامة مشروعات إنتاجية بالمناطق الريفية، بما يدعم توطين الصناعة وتعميق الإنتاج المحلي، ويتماشى مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ لبناء اقتصاد تنافسي ومستدام.

وأشار الخبير الصناعي إلى أن المبادرة تأتي في إطار توجه الدولة لزيادة الصادرات غير البترولية والوصول بها إلى ١٠٠ مليار دولار، مؤكدًا أن تحقيق هذا المستهدف يتطلب وضع خريطة صناعية واضحة، تتضمن التوسع في الإنتاج المحلي، وتوفير بدائل للمنتجات المستوردة، وزيادة القيمة المضافة للموارد المتاحة داخل القرى.

وأضاف أن المبادرة تسهم كذلك في الحد من الهجرة الداخلية من القرى إلى المدن الكبرى، من خلال توفير فرص عمل بالقرب من أماكن إقامة المواطنين، مع إتاحة فرص اقتصادية جديدة للمرأة الريفية والمرأة المعيلة.

وحول الصناعات المتوقع أن تقود المبادرة، أوضح السيد أن هناك عددًا من القطاعات ذات الأولوية، أبرزها الصناعات الغذائية والدوائية والبتروكيماويات والملابس والغزل والنسيج ، لافتا إلى أهمية إقامة مصانع داخل القرى لتحويل المواد الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة، بدلاً من نقلها إلى المدن الكبرى لإجراء عمليات التصنيع والتعبئة والتغليف.

وضرب مثالاً بالقرى الساحلية، التي يمكن الاستفادة من ميزاتها التنافسية في إقامة مشروعات للاستزراع السمكي ومصانع تعبئة وتغليف الأسماك، بما يلبي احتياجات السوق المحلية ويفتح فرصًا للتصدير، ويساعد على تقليل فاتورة الاستيراد وتخفيف الضغط على العملة الأجنبية.

وشدد الخبير الصناعي على أن نجاح المبادرة لا يتوقف على توفير الأراضي وإقامة المشروعات فقط، بل يتطلب دراسة المزايا التنافسية لكل قرية واحتياجاتها من العمالة والبنية التحتية، إلى جانب إعداد برامج تدريبية لتأهيل الشباب والعمالة الريفية على متطلبات الصناعات المستهدفة.

إنتاج زراعي

وكان علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، بحث قبل أيام ، مع وفد التعاون الإيطالي والاتحاد الأوروبي، سبل تعزيز مبادرة «القرية المنتجة» والتوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية، بما يسهم في زيادة الإنتاج المحلي وتحسين دخول صغار المزارعين، وفتح آفاق جديدة أمام الصادرات الزراعية المصرية.

جاء ذلك خلال لقاء الوزير مع تيبريو كياري، مدير مكتب التعاون الإيطالي بالقاهرة، والوفد المرافق له من فريق عمل برنامج الاتحاد الأوروبي للتنمية الريفية المتكاملة في مصر ، والذي ضم نيكولا باتيستلا، مدير البرنامج، والدكتور إسلام الفاضلي، مسؤول قطاع الزراعة بالبرنامج، ورافائيل بريتيني، الخبير الفني للبرنامج.

وحضر اللقاء مصطفى الصياد، نائب وزير الزراعة، وعبد الحميد الدمرداش، رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، إلى جانب عدد من قيادات الوزارة المعنيين.

واستعرض اللقاء الأنشطة التنموية التي ينفذها البرنامج في المحافظات المستهدفة، وسبل ربطها بمبادرة «القرية المنتجة»، بما يحقق طفرة في الإنتاج المحلي ويسهم في زيادة دخل صغار المزارعين.

وأكد وزير الزراعة أن التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية يمثل فرصة واعدة ومحورية لتنمية القطاع الزراعي، في ضوء قيمتها الاقتصادية والتصديرية المرتفعة، مشددًا على أهمية ربط الأنشطة المتعلقة بتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة في هذا القطاع بالشركات التصديرية، لضمان الالتزام بأعلى معايير الجودة وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

وأضاف أن التوسع في هذه الزراعات داخل القرى المستهدفة يسهم في تحسين مستوى معيشة الأسر الريفية وزيادة العائد الاقتصادي للمزارعين، فضلاً عن فتح آفاق جديدة للتصدير ودعم الاقتصاد الوطني بعوائد دولارية، من خلال منتجات تتمتع بميزة نسبية عالية. وشدد فاروق على ضرورة تحقيق التنسيق الكامل بين المبادرات والجهات الدولية العاملة في مجال التنمية الزراعية بمصر، لتجنب تكرار الأنشطة وتعظيم الاستفادة من الجهود المبذولة.

وفي هذا السياق، اتفق الجانبان على تشكيل مجموعة عمل مشتركة تتولى تنسيق الجهود في قطاع التنمية الزراعية، مع التركيز بصورة خاصة على تطوير قطاع النباتات الطبية والعطرية، بما يضمن رفع الإنتاجية وتحسين الجودة وتيسير إجراءات نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية.

يُذكر أن برنامج (EU-ZIRA٣٨) ممول من الاتحاد الأوروبي، وتنفذه الوكالة الإيطالية للتعاون من أجل التنمية (AICS) في ثلاث محافظات بصعيد مصر، هي بني سويف وأسيوط وسوهاج.

ويستهدف البرنامج تحسين الأحوال المعيشية لأكثر من ١٨ ألف مزارع، وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية، إلى جانب دعم الحوكمة المتكاملة بوزارة الزراعة في مختلف القطاعات.

محمد محيي الدين

تشمل الصادرات الرقمية والتصنيع المحلي والإستثمارات التكنولوجية

الاستثمار في «الاتصالات» يراهن علي ٣ روافد لتعزيز التدفقات الدولارية



وزير الاتصالات: نمو القطاع 24,5% و12 مليار دولار مستهدف الصادرات الرقمية وإنتاج 15 مليون هاتف محمول خلال 2026

يشهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر مرحلة جديدة من التوسع، مع تسارع الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، ونمو صادرات الخدمات التكنولوجية، والتوسع في التصنيع المحلي للإلكترونيات، بالتوازي مع التحولات المتسارعة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد وسوق العمل. وحقق القطاع معدل نمو بلغ ٢٤,٥٪، ليواصل ترسيخ مكانته بين القطاعات الأعلى نموا في الاقتصاد المصري، مدفوعا بزيادة استثمارات الشركات والتوسع في أنشطة التعهيد والخدمات الرقمية وصناعة الإلكترونيات.

وتضع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مستهدفات طموحة للسنوات المقبلة، في مقدمتها رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة الصادرات الرقمية إلى ١٢ مليار دولار، وتوفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة، إلى جانب التوسع في إنتاج الهواتف المحمولة محليا والوصول بالطاقة الإنتاجية إلى ٣٠ مليون جهاز سنويا بحلول ٢٠٣٠.

وتعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تعزيز دور القطاع باعتباره أحد مصادر دعم موارد النقد الأجنبي في مصر، من خلال التوسع في أنشطة اقتصادية لا يقتصر تأثيرها على نمو السوق المحلية، وإنما يمتد إلى جذب إيرادات من الخارج وتوفير العملة الصعبة، سواء عبر تصدير الخدمات الرقمية أو إحلال المنتجات المصنعة محليًا محل الواردات، إلى جانب جذب الاستثمارات في المجالات التكنولوجية المتقدمة.

وتعتمد هذه الرؤية على ثلاثة قطاعات رئيسية، هي صناعة التعهيد بمختلف أنشطتها، والتصنيع المحلي للهواتف المحمولة والأجهزة الإلكترونية، والتكنولوجيات المتقدمة، في توجه يعكس اتساع الدور الاقتصادي لقطاع الاتصالات، الذي لم يعد يقتصر على تقديم خدمات الاتصالات والإنترنت، بل أصبح يمتلك فرصًا للمساهمة في زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة وفتح مجالات جديدة للاستثمار.

وتكتسب هذه القطاعات أهمية خاصة في ظل ما تمتلكه مصر من كوادر بشرية ومهارات رقمية، يمكن توظيفها في تقديم خدمات تكنولوجية للأسواق العالمية، إلى جانب الاستفادة من موقع السوق المحلية وقدرتها على استقطاب الشركات المصنعة للهواتف والأجهزة الإلكترونية، بما يتيح تنويع مصادر الدخل المرتبطة بالقطاع.

وتعد صناعة التعهيد أحد أبرز مصادر تدفق الدولار إلى الاقتصاد المصري، إذ تقوم على تصدير خدمات رقمية إلى شركات ومؤسسات في أسواق خارجية، بما يحقق عائدات دولارية مباشرة، دون الحاجة إلى تصدير منتجات مادية، ويجعل الكفاءات البشرية والمهارات التكنولوجية أحد عناصر التنافس الاقتصادي وجذب الإيرادات من الخارج.

وتشير البيانات إلى أن صادرات التعهيد في مصر بلغت ٥,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥، مع استهداف الوصول بها إلى ٨ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٨، بما يعكس تنامي دور مصر كمركز لتقديم وتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات، خاصة في مجالات تطوير البرمجيات والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والأمن السيبراني والبحث والتطوير الهندسي.

وتتجاوز أهمية هذا النشاط حجم الإيرادات التي يحققها في الوقت الحالي، إذ يتيح التوسع فيه زيادة الصادرات الخدمية وفتح أسواق جديدة أمام الشركات العاملة في مصر، فضلا عن الاستفادة من الكفاءات المحلية في تقديم خدمات ذات قيمة مضافة، بدلًا من الاقتصار على الأنشطة التقليدية الأقل تعقيدًا. كما أن ارتباط هذه الخدمات باحتياجات الشركات العالمية يمنح القطاع فرصة للتوسع في أسواق متعددة، ويجعل تنمية المهارات الرقمية عنصرًا أساسيًا في زيادة قدرته على المنافسة.

دعم التصنيع المحلي

وفي مقابل الدور الذي تلعبه صادرات الخدمات الرقمية في جذب العملة الأجنبية، يمثل التصنيع المحلي للهواتف المحمولة والأجهزة الإلكترونية مسارًا آخر لدعم موارد النقد الأجنبي، من خلال تقليل فاتورة الاستيراد والاعتماد على المنتج المحلي بدلا من الواردات، وهو ما يخفف الضغط على العملة الأجنبية، حتى وإن اختلف أثره عن الصادرات التي تحقق تدفقات دولارية مباشرة.

وقد تجاوز الإنتاج المحلي للهواتف المحمولة ١٠ ملايين جهاز خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٣,٣ مليون جهاز خلال عام ٢٠٢٤، وتستهدف الوزارة زيادة الإنتاج إلى ١٢ مليون جهاز بنهاية عام ٢٠٢٦، وصولا إلى ٣٠ مليون جهاز في عام ٢٠٣٠، في إطار توجه يستهدف توسيع قاعدة الإنتاج المحلي وزيادة قدرة المصانع على تلبية جانب أكبر من احتياجات السوق.

ويعكس دخول ١٥ علامة تجارية لتصنيع الهواتف المحمولة محليًا اهتمام الشركات بالاستفادة من فرص الإنتاج داخل مصر، كما يفتح التوسع في التصنيع المجال أمام تطوير سلاسل الإمداد المرتبطة بهذه الصناعة، وزيادة الاعتماد على المكونات والخدمات المحلية، بدلا من استيراد الأجهزة النهائية بالكامل.

ولا يقتصر التوجه على زيادة أعداد الأجهزة المنتجة، وإنما يمتد إلى تعميق التصنيع المحلي ورفع القيمة المضافة، مع استهداف زيادة عدد الشركات العاملة في مجال تصميم الإلكترونيات إلى ١٢٠ شركة بحلول عام ٢٠٣٠، بما يدعم بناء صناعة إلكترونيات أكثر تكاملا، ويتيح الانتقال تدريجيًا من تجميع الأجهزة إلى المشاركة في مراحل تصميمها وتطوير مكوناتها.

ويمثل هذا التحول أهمية اقتصادية تتجاوز تلبية احتياجات السوق المحلية، إذ إن زيادة القدرات الإنتاجية وتطوير الصناعة يمكن أن يهيئا فرصًا للتوسع في التصدير إلى الأسواق الخارجية، بما يضيف مصدرًا جديدًا للإيرادات الدولارية، ويعزز قدرة المنتج المحلي على المنافسة، شريطة زيادة المكون المحلي وتحسين جودة المنتجات وتطوير القدرات الصناعية.

استثمارات وتدفقات دولارية

ويمتد الأثر الاقتصادي لهذا القطاع إلى قدرته على جذب الاستثمارات في الأنشطة التكنولوجية المتقدمة، وتوفير فرص أمام الشركات الناشئة لتطوير حلول قابلة للتوسع محليًا وخارجيًا، فضلا عن دعم الأنشطة الأخرى داخل القطاع، سواء من خلال توظيف التقنيات الحديثة في تطوير خدمات التعهيد أو رفع كفاءة عمليات التصنيع والتصميم الإلكتروني.

وعلى جانب آخر، شهد قطاع الاتصالات تدفقات دولارية مرتبطة بتخصيص الترددات لشركات المحمول، إذ وقعت الحكومة صفقة بقيمة إجمالية بلغت ٣,٥ مليار دولار بنهاية العام الماضي، بما يمثل أحد مصادر الإيرادات المرتبطة بإدارة موارد القطاع وتطوير خدمات الاتصالات.

وتكشف هذه المسارات عن تنوع الأدوار التي يمكن أن يؤديها قطاع الاتصالات في دعم الاقتصاد، بين أنشطة تحقق إيرادات دولارية مباشرة من تصدير الخدمات، وأخرى تستهدف تقليل الطلب على العملة الأجنبية عبر توطين الإنتاج، إلى جانب استثمارات تكنولوجية ترفع القيمة المضافة وتفتح فرصًا جديدة للنمو والتصدير.

ويأتي ذلك في وقت سجل فيه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معدل نمو بلغ ١٩,٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وهو أعلى معدل نمو يحققه القطاع في تاريخه، مع استهداف زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٪ إلى ٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠، بما يعكس الرهان على توسيع دوره من قطاع خدمي إلى أحد الأنشطة الداعمة للصادرات والاستثمار والإنتاج المحلي.

فعاليات دولية

كان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، افتتح الأسبوع الماضي ؛ الدورة الثلاثين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا للشرق الأوسط وأفريقيا "Cairo ICT"، الذي عقد خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ نوفمبر الجاري، تحت شعار "AI in Action"، وذلك بمركز مصر للمعارض الدولية بالقاهرة الجديدة، وبمشاركات رسمية عربية وأفريقية ودولية، إلى جانب شركات تكنولوجيا محلية وعالمية، ومؤسسات حكومية وخاصة، وخبراء ورواد أعمال.

وفي كلمته أكد رئيس الوزراء، على أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما يحظى به من اهتمام من جانب الدولة المصرية، وذلك بالنظر لدوره المحوري فى تحسين مستوى كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين فى العديد من القطاعات والمجالات، من خلال مساهمته فى جهود التوسع فى التحول الرقمي، واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لافتا كذلك إلى دور هذا القطاع المهم فى تحقيق المزيد من المستهدفات الاقتصادية، عبر ما يسهم به لزيادة حجم الصادرات المصرية، فضلا عما يتيحه من فرص استثمارية واعدة تجذب العديد والعديد من الشركات المحلية والعالمية.

وأشار رئيس الوزراء إلى أهمية معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا للشرق الأوسط وأفريقيا "Cairo ICT"، باعتباره منصة لمختلف المؤسسات والجهات الحكومية، والشركات المحلية والعالمية، لاستعراض أحدث ما توصل إليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتبادل الخبرات والافكار، بما يسهم فى تحسين مستوى الخدمات، وتحقيق المزيد من المستهدفات الاقتصادية لهذا القطاع المحوري.

وأكد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المهندس رأفت هندي، أن الوزارة تتبنى رؤية تستهدف تعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات المتقدمة، بما يسهم في تحسين جودة حياة المواطنين، وتعزيز قدرات الدولة وترسيخ سيادتها الرقمية، ودعم نمو الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته.

وأوضح المهندس رأفت هندي أن أولويات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عصر الذكاء الاصطناعي ترتكز على أولويتين رئيسيتين؛ الأولى: تتعلق بالمواطن، والثانية: بالدولة، مشيرا إلى أن الأولويات المتعلقة بدور القطاع تجاه المواطن تشمل تمكينه من الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، من خلال توفير تغطية أفضل لخدمات الاتصالات والإنترنت وبتكلفة أقل، والتوسع في تقديم خدمات حكومية رقمية استباقية وأكثر يسرًا، إلى جانب توفير فرص عمل وظائف أعلى قيمة، وتنمية المهارات الرقمية في تخصصات المستقبل.

وأضاف أن الأولويات المتعلقة بدور القطاع تجاه الدولة تشمل توفير بنية تحتية آمنة ومستقرة لترسيخ السيادة الرقمية، وتعزيز الريادة الإقليمية لمصر كمركز إقليمي لمهارات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وزيادة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية، ودعم التحول نحو اقتصاد رقمي.

شيماء مرسي

«الرقابة المالية» تعقد اجتماعات مكثفة مع أطراف آلية «الشورت سيلينج» تمهيدًا للإطلاق

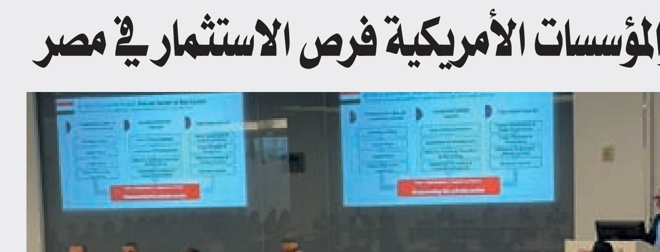
نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام اجتماعات تشاورية مكثفة، مع ممثلي البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة، وشركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ، لوضع اللمسات الأخيرة على الإجراءات التنفيذية للآلية وفق الإطار التنظيمي الجديد الصادر مؤخرًا.

وتضمنت الاجتماعات تجارب حية جديدة على نظام الإقراض المركزي لضمان الربط الكامل بين شركة مصر للمقاصة وشركات السمسرة بصورة لحظية، وتوثيق جميع مراحل وإجراءات العمل، بإتاحة اطلاع العملاء المقترضين Short Sellers على جميع عروض الإقراض المتاحة من العملاء المقرضين Lenders واختيار ما يتوافق مع أهدافهم الاستثمارية، وكذلك إتاحة اطلاع العميل المقرض على جميع عروض الإقراض الأخرى التي تم تسجيلها من خلال النظام.

واستعرض المشاركون مستجدات البنية التشغيلية، بما يضمن انسيابية الآلية وكفاءتها فور الإطلاق، كما وقفت الفرق الفنية على مستوى البنية التكنولوجية المتوافرة لدى شركات السمسرة واللازمة لمزاولة العمليات، وآليات الربط بنظام الإقراض المركزي، وإتاحة المتابعة للعملاء أولاً بأول.. وتناولت الاجتماعات الخطوات الجارية لوضع دليل للإجراءات التنفيذية لإحكام الخطوات المطلوبة من جميع أطراف الآلية بما يكفل تنفيذ الالتزامات القانونية والتنظيمية على شركات السمسرة و«مصر للمقاصة» في إطار واضح يضمن كفاءة التشغيل والعمليات المرتبطة بالأوراق المقترضة.

على هامش قمة الأعمال B20 USA 2026 ..

وزير الاستثمار يستعرض أمام كبرى الشركات والمؤسسات الأمريكية فرص الاستثمار في مصر



شارك الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، في لقاء نظمه مكتب المحاماة العالمي DLA Piper بالعاصمة الأمريكية واشنطن، على هامش قمة الأعمال USA B٢٠ ٢٠٢٦، مع ممثلي عدد من كبرى الشركات والمؤسسات الاستثمارية ومجتمع الأعمال الدولي، بحضور الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، والسفير محمد الملا، سفير مصر لدى الولايات المتحدة الأمريكية، والدكتور إيهاب السنباطي، الشريك بالمكتب ورئيس مبادرة الشرق الأوسط، لاستعراض تطورات مناخ الاستثمار في مصر والإصلاحات الجاري تنفيذها والفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعات ذات الأولوية.

وأكد الوزير أن الحكومة تواصل تنفيذ إصلاحات مؤسسية وتشريعية لمعالجة التحديات العملية التي تواجه المستثمرين، وتبسيط الإجراءات وخفض تكلفة ممارسة الأعمال وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية، بما يوفر بيئة استثمارية أكثر كفاءة ووضوحًا، ويدعم توسع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

واستعرض استراتيجية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، التي تستهدف ١٦ قطاعًا اقتصاديًا ذا أولوية، تشمل الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والسيارات والإلكترونيات والمنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الكيماوية والغذائية والخدمات التكنولوجية والسياحة والخدمات اللوجستية، وغيرها من القطاعات الواعدة، بهدف توجيه جهود الترويج للفرص الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات وتعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات وتعزيز اندماج الشركات المصرية في سلاسل القيمة العالمية.

وفي إطار تيسير ممارسة الأعمال، استعرض الوزير جهود التحول الرقمي وإعادة هندسة الإجراءات المرتبطة برحلة المستثمر، مشيرًا إلى قرب إطلاق منصة «رحلة المحضر» الخاصة بزيادات رؤوس أموال الشركات، لربط الجهات المعنية إلكترونيًا وتوحيد إجراءات اعتماد محاضر الجمعيات العامة ومجالس الإدارة، بما يختصر الوقت ويبسط الإجراءات أمام الشركات.

كما تناول جهود التوسع في المناطق الاستثمارية والصناعية وتطوير آليات إتاحة الفرص الاستثمارية بالمحافظات، بما يوجه الاستثمارات إلى مناطق جديدة، ويعزز التكامل بين الأنشطة الإنتاجية والخدمية ويوفر فرص العمل.

وتطرق اللقاء إلى تطوير منظومة التجارة الخارجية، بما يشمل تيسير الإجراءات الجمركية وتعزيز الخدمات الرقمية للمصدرين وتوسيع نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الدولية.

توقيع اتفاق لحفر ٥٠ بئر بترول خلال ١٨ شهرًا لزيادة الإنتاج المحلي

شهد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، توقيع اتفاق تعاون بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة هاليبرتون العالمية، بمقر الشركة العامة للبترول، لإجراء الدراسات اللازمة للإعداد لبرنامج يستهدف حفر ٥٠ بئرًا بترولية بمناطق الشركة العامة للبترول، على مدار ١٨ شهرا، باستخدام أحدث تكنولوجيات الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي متعدد المراحل، بما يسهم في تعظيم الاستفادة من الموارد البترولية والغازية وفتح آفاق جديدة لزيادة الإنتاج المحلي.

ويأتي الاتفاق في إطار المبادرة التي أطلقتها الوزارة هذا العام للتوسع في تطبيق التكنولوجيات الحديثة وغير التقليدية في أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج، بما يتيح الوصول إلى موارد بترولية وغازية جديدة، والإنتاج من طبقات وتكوينات جيولوجية لم يكن ممكنا استغلالها اقتصادياً باستخدام أساليب الحفر والإنتاج التقليدية، والاستفادة من الإمكانات الواعدة للمناطق الإنتاجية القائمة.

وأكد المهندس كريم بدوي أن التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة يمثل أحد المحاور المهمة لزيادة الإنتاج المحلي من البترول والغاز، من خلال تعظيم الاستفادة من الثروات الكامنة في باطن الأرض، وتطبيق حلول تكنولوجية تتيح الوصول إلى موارد جديدة وإضافتها الي القدرة الإنتاجية لمصر من البترول والغاز.

داليا احمد

العربية للتصنيع تتعاقد مع أبو قير للأسمدة لتنفيذ محطات طاقة شمسية باستثمارات ٧٦ مليون جنيه



وقّعت الشركة العربية للطاقة المتجددة، التابعة للهيئة العربية للتصنيع، عقداً لتوريد وتركيب محطات طاقة شمسية لشركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية بمحافظة الإسكندرية، وذلك تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بالتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة.

وقال محمد عبد الفتاح أبوبكر رئيس الهيئة العربية للتصنيع، إن الهيئة بموجب هذا العقد تقوم بتنفيذ المرحلة الثانية من توريد وتركيب محطات الطاقة الشمسية بقدرة إجمالية في حدود ٣ ميجاوات، بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٧٦,١٧ مليون جنيه، وبمدة تنفيذ مخططة تبلغ ١٢ شهراً، مؤكداً أن أعمال التنفيذ تتم وفقاً لمعايير الجودة العالمية من خلال الشركة العربية للطاقة المتجددة.

وأضاف أن الهيئة تهتم برفع مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحقيق مزيج الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية وتوطين الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة وفقا لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وأكد أن هناك تنسيقا دائما بين الهيئة العربية للتصنيع ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة للتوسع في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة وتكثيف الجهود لرفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى نسبة ٤٥٪ بحلول ٢٠٢٨ وتعظيم شعار «صنع في مصر».

وأشار إلى أن الهيئة لديها خطة طموحة لتلبية كافة احتياجات السوق وقعت الشركة العربية للطاقة المتجددة، التابعة للهيئة العربية للتصنيع، عقداً لتوريد وتركيب محطات طاقة شمسية لشركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية بمحافظة الإسكندرية، وذلك تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بالتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة.



البورصة المصرية تطلق غرفة محاكاة للتداول بجامعة شرق العاصمة لتدريب الطلاب عمليًا

زار عمر رضوان، رئيس البورصة المصرية، على رأس وفد رفيع المستوى ضم محمد صبري نائب رئيس البورصة والمسؤولين عن التوعية المالية بالبورصة، مقر جامعة شرق العاصمة (University of East Capital)، حيث قاموا بإلقاء محاضرة تفاعلية موسعة لطلاب الجامعة، بحضور الدكتور أيمن دياب، رئيس الجامعة، والدكتورة منى الزاهري، نائب رئيس الجامعة، والدكتورة غادة سلام، أمين عام الجامعة، والدكتور عمرو سامي، عميد كلية الاقتصاد وعلوم الإدارة، وقيادات أكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، لمناقشة آليات التداول الحديثة والتحول الرقمي وأهمية بناء الوعي الاستثماري في سن مبكرة.

واستعرض رئيس البورصة المصرية، الفارق الأساسي بين الادخار والاستثمار؛ مشيراً إلى أن الادخار يحمي رأس المال بينما يعمل الاستثمار على تنميته وبناء الثروات.

ودعا الطلاب، إلى تبني نهج الاستثمار التراكمي الدوري طويل الأجل في الأسهم لتفادي مخاطر المضاربة اليومية، مرحبا بضم الطلاب المتميزين لبرنامج «سفراء البورصة المصرية» لنشر الثقافة المالية داخل الحرم الجامعي، ومذكّراً بأن القانون يمنح حاليا الشباب من سن ١٥ عاماً حق امتلاك محافظ استثمارية والبدء في بناء مستقبلهم المالي.

وتطرق إلى التطورات الجوهرية التي شهدها سوق المال على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، موضحاً أن الأغلبية والشريحة الكبرى من المستثمرين الجدد الذين نجحت البورصة في استقطابهم خلال الفترة الأخيرة من الشباب.

وأرجع النمو إلى حزمة التشريعات وقوانين التكنولوجيا المالية، التي سمحت بانتشار تطبيقات الهواتف الذكية ومكنت المواطنين في كافة أنحاء الجمهورية من فتح الحسابات والتعاقد بسهولة ودون عوائق جغرافية.

وشدد رضوان، على أن إدارة المخاطر تأتي في مقدمة أولويات منظومة التداول، مؤكداً التزام البورصة الكامل بضمان إتاحة المعلومات وإفصاحات الشركات المقيدة بنزاهة وعدالة متكافئة لجميع المستثمرين.

كما وجّه الطلاب للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وصناديق المؤشرات وصناديق الاستثمار كأدوات مالية تتيح تنويع الأصول والبدء في الاستثمار بمبالغ زهيدة وميسرة.

البورصة تعلن تنفيذ صفقة على أسهم مصر لتأمينات الحياة

شهدت جلسة تداولات البورصة المصرية يوم الأربعاء الماضي- تنفيذ صفقة على أسهم شركة مصر لتأمينات الحياة، المقيدة قيدا مؤقتا، بسعر ٢٠ جنيها للسهم.

ووفق بيانات البورصة، شملت الصفقة ٢٠ سهما، بالتزامن مع استكمال إجراءات تجهيز الشركة للطرح في البورصة، بعدما أعلنت خلال نوفمبر الجاري تجزئة القيمة الاسمية للسهم بنسبة ١٠ أسهم لكل سهم، لترتفع أعداد الأسهم المصدرة إلى ٥ مليارات سهم، مقابل ٥ ملايين سهم قبل التجزئة.

أوضحت الشركة أن الجلسة اليوم شهدت توزيع الأسهم بعد التجزئة على المساهمين الحاليين، لتصبح القيمة الاسمية للسهم جنيهًا واحدا بدلا من ١٠ جنيهات قبل التجزئة.

وتستهدف الشركة من تجزئة الأسهم زيادة عدد الأسهم المصدرة ورفع نسبة الأسهم حرة التداول، بما يسهم في جذب قاعدة أكبر من المستثمرين، وتعزيز معدلات التداول على السهم عقب تنفيذ عملية الطرح.

إيسترن كومباني تُحقق 8.99 مليار جنيه أرباحًا في 9 أشهر

ارتفعت أرباح الشركة الشرقية - إيسترن كومباني خلال الـ ٩ أشهر الأولى من العام الجارى؛ بنسبة ٣٩٪ على أساس سنوى.

وأظهرت المؤشرات المالية المجمعة لشركة الشرقية - إيسترن كومباني المنشورة على شاشات البورصة المصرية، أمس الأربعاء، أنها حققت صافي ربح بلغ نحو ٨,٩٨ مليار جنيه خلال الفترة من بداية يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل صافي ربح بلغ ٦,٤٨ مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من عام ٢٠٢٥.

وعلى صعيد الإيرادات، بلغ صافي الإيرادات للشركة نحو ٣٢,٧٢ مليار جنيه خلال الـ ٩ أشهر الأولى من ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٢٩,٥٦ مليار جنيه فى الفترة المماثلة من العام السابق، بمعدل نمو يتقارب ١١٪.

وكشفت القوائم المالية المستقلة للشركة عن صافي ربح مستقل بنحو ٩ مليارات جنيه خلال المدة المرصودة، مقابل ٦,٤٨ مليار جنيه فى فترة المقارنة، بنمو يتقارب من ٣٩٪.

البورصة المصرية توقف تداول أسهم «رمكو» بعد أنباء القبض على رئيسها أيوب عدلي أيوب

قررت إدارة البورصة المصرية إيقاف تداول سهم شركة «رمكو لإنشاء القرى السياحية» اعتبارا من جلسة الخميس الموافق ١٢ نوفمبر الحالي في ضوء المخاطبة الصادرة من البورصة للشركة في التاريخ ذاته ولحين الرد على استفسارات البورصة.

وجاء القرار بعد أنباء عن توقيف رئيس مجلس إدارة الشركة أيوب عدلي أيوب، نتيجة بلاغات مقدمة من عملاء الشركة تتهمها بالمماطلة في تسليم الوحدات التي اشتروها.

واتخذ الأمن الإجراءات القانونية بعرض رئيس الشركة على النيابة العامة التي بدأت التحقيق في البلاغات المقدمة، وطلبت تحريات الأجهزة الأمنية بشأن ما ورد من اتهامات.



مصر لتأمينات الحياة تحصل على أول رخصة للتكنولوجيا المالية في القطاع

أعلنت شركة مصر لتأمينات الحياة، عن حصولها على رخصة التكنولوجيا المالية (FinTech) من الهيئة العامة للرقابة المالية، لتصبح أول شركة تأمينات حياة في مصر تحصل على هذه الرخصة، ضمن خطة التحول الرقمي والشمول المالي في مصر.

وتستند الخطوة إلى استثمارات متواصلة في تطوير البنية التكنولوجية للشركة، أثمرت عن بناء منظومة رقمية متكاملة تغطي مختلف مراحل رحلة العميل، بدءًا من التعرف على المنتجات التأمينية واختيارها وتسعيرها، مرورًا بإصدار الوثائق وإدارة التغطيات وسداد الأقساط، وصولا إلى تقديم الخدمات ومعالجة المطالبات إلكترونيًا.

وتوظف المنظومة تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة، لتعزيز كفاءة العمليات، وتطوير آليات تقييم المخاطر، وتسريع تقديم الخدمات، والارتقاء بتجربة العملاء عبر قنوات رقمية متعددة ومتكاملة.

وصرّح مصطفى القماش، العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر لتأمينات الحياة قائلًا:نحن لا ننظر إلى التحول الرقمي باعتباره مجرد تطوير للأنظمة أو رقمنة للخدمات القائمة، بل باعتباره تحولا جوهريا في نموذج أعمالنا، وفي الطريقة التي نتواصل بها مع عملائنا ونقدم من خلالها القيمة لهم.

«قرة لمشروعات الطاقة» تفوز بعقدين لتنفيذ مشروعين بـ1.13 مليار جنيه

أعلنت شركة قرة لمشروعات الطاقة والاستثمار عن فوزها بعقدين جديدين لتنفيذ مشروعين بـ ١,١٣ مليار جنيه

وقالت الشركة في إفصاح للبورصة ؛ إنها فازت بتنفيذ أعمال التشطيبات الكهروميكانيكية والتجهيزات للمرحلة الثانية (Fit Out Works) لمستشفى أهل مصر بالقاهرة الجديدة، بقيمة إجمالية تبلغ نحو ٥٧٣,٩٦ مليون جنيه.

وبحسب الإفصاح ، يتضمن العقد تنفيذ أع مال التشطيبات والتجهيزات المعمارية، وا لكهروميكانيكية (MEP)، والغازات الطبية، والتجهيزات الثابتة للمستشفى.

وت وقعت أن ينعكس المشروع إيجابياً على ربحية الشركة وتدفقاتها النقدية خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

كما أعلنت قرة للمشروعات الطاقة عن إسناد عملية إنشاء «مجمع الأمين الصناعي» بمدينة السادس من أكتوبر لتنفيذ مرحلتين، بقيمة إجمالية تبلغ نحو ٥٦٢,٢٩ مليون جنيه.

وتشمل الأعمال تنفيذ التكامل للأعمال ا لمدنية، والكهروميكانيكية، والتشطيبات لمصنع الجيلاتين والكولاجين والمخازن والمباني الخدمية، والبنية التحتية والطرق واللاند سكيب على مساحة ١٤ ألف متر مربع.

الرقابة المالية تمنح 10 شركات موافقات لمزاولة أنشطتها باستخدام التكنولوجيا المالية

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور إسلام عزام، منح ١٠ شركات موافقتها على مزاولة عدد من الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك في إطار جهود الهيئة المستمرة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات تلك الأنشطة، ودعم التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي والاستثماري والتأميني.

شملت الموافقات منح شركة «مصر لتأمينات الحياة» الموافقة على مزاولة نشاطها باستخدام مجالات التكنولوجيا المالية من خلال شركة «في لينس» للتحقق الالكتروني، وكذلك الموافقة لشركة «بي إيه إم لإدارة الأصول» على مزاولة النشاط المرخص لها به باستخدام التكنولوجيا المالية من خلال شركة «ڤاليفاي سولوشنز» للبرمجيات.

ووافقت الهيئة لشركة «حالاً للوساطة في الأوراق المالية» على استخدام مجالات التكنولوجيا المالية لمزاولة النشاط والآليات المرخص لها بها من خلال شركة «في لينس» للتحقق الإلكتروني، ومنحت الموافقة لشركة «إم إن تي تيك القابضة للاستثمارات المالية» على استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة نشاط أمين الحفظ من خلال الشركة ذاتها، إلى جانب الموافقة لشركة «إتش سي للأوراق المالية والاستثمار» على استخدام مجالات التكنولوجيا المالية لمزاولة نشاط أمين الحفظ من خلال «في لينس» للتحقق الإلكتروني.

البترول توقع اتفاقية مع «كايرون» للبحث عن الغاز في شرق الأسكندرية باستثمارات 42 مليون دولار

شهد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، توقيع اتفاقية جديدة للبحث عن الغاز الطبيعي بمنطقة شرق الإسكندرية البحرية بالبحر المتوسط، بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» وشركة كايرون، باستثمارات حدها الأدنى يزيد على ٤٢ مليون دولار لحفر ٣ آبار استكشافية وإعادة معالجة البيانات السيزمية، بما يدعم جهود تقييم الإمكانات بالمنطقة وفتح آفاق جديدة لاكتشاف موارد إضافية من الغاز.

وقع الاتفاقية عن شركة إيجاس المهندس سيد سليم، العضو المنتدب التنفيذي للشركة، وعن شركة كايرون السيدة أمينة طه، الرئيس التنفيذي للشئون التجارية، بحضور ديفيد تشي، الرئيس التنفيذي لشركة كايرون.

وتعد منطقة شرق الاسكندرية البحرية إحدى المناطق التي طرحتها «إيجاس» ضمن مزايداتها العالمية، وأعلن عن إسنادها إلى شركة كايرون في يونيو ٢٠٢٥، في إطار استراتيجية وزارة البترول لطرح فرص استثمارية جديدة أمام الشركات العالمية، وتوسيع نطاق أعمال البحث والاستكشاف بمناطق الامتياز الواعدة.

شعبة الذهب تحذر من شراء الذهب عبر التطبيقات الإلكترونية ومنصات «الزيرو مصنعية»

حذرت شعبة الذهب والمعادن الثمينة باتحاد الصناعات المصرية، برئاسة إيهاب واصف، المواطنين من مخاطر شراء الذهب في مصر عبر التطبيقات الإلكترونية والمنصات الرقمية غير المضمونة، مؤكدة أهمية توخي الحذر عند التعامل مع هذه التطبيقات، خاصة في ظل غياب ضمانات حقيقية تكفل حقوق المشترين حال توقف المنصة أو إغلاق التطبيق.. وأكدت الشعبة، في بيان لها، أن شراء الذهب بصورة فعلية ومباشرة من الأسواق، وتسلم المشغولات أو السبائك الذهبية باليد، يمثل الخيار الأكثر أمانا للمستهلك، مقارنة بشراء أرصدة ذهبية عبر التطبيقات الإلكترونية دون حيازة فعلية للمعدن.

وأوضحت أن بعض التطبيقات تتيح للمستخدم شراء كميات من الذهب وتسجيلها كأرصدة إلكترونية داخل حسابه، دون أن يكون الذهب في حيازته الفعلية، وهو ما يثير تساؤلات بشأن آليات استلام المعدن وحقوق العملاء حال توقف التطبيق عن العمل أو إغلاقه لأي سبب .

163 حصاناً وضمان ١٠ سنوات للبطارية..

الوزراء يستعرض تفاصيل إنتاج أول سيارة كهربائية تنتج بمصر



نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء فيديو عبر منصاته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، سلط من خلاله الضوء على إنتاج أول سيارة كهربائية محليًا MAGE EV التابعة لعلامة «دونج فينج ميج» الصينية، داخل مصانع شركة النصر لصناعة السيارات، في خطوة تعكس جهود الدولة لتوطين صناعة السيارات، وتعميق التصنيع المحلي، ونقل التكنولوجيا الحديثة، بما يدعم بناء قاعدة صناعية قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية والتوسع في التصدير.

يأتي توطين صناعة السيارات باعتباره أحد المحاور المهمة لتعميق التصنيع المحلي، في ضوء ما يمثله هذا القطاع من أهمية للاقتصاد الوطني، سواء من حيث جذب الاستثمارات، أو توفير فرص العمل، أو دعم الصناعات المغذية وزيادة القيمة المضافة، فضلا عن تعزيز القدرة على تلبية احتياجات السوق المحلية وفتح آفاق جديدة للتصدير.

وتولي الدولة اهتمامًا خاصًا بتوطين صناعة السيارات الكهربائية ومكوناتها، ومواكبة التحولات العالمية نحو وسائل النقل النظيفة، من خلال جذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتوسيع قاعدة الموردين المحليين.

وخلال الفيديو، أكد المهندس يحيى عبد الحليم الرئيس التنفيذي لشركة «إس إن أوتوموتيف»، أن السيارة الكهربائية "MAGE EV" تمثل أول سيارة كهربائية بالكامل يتم تجميعها محليًا في مصر، مشيرًا إلى أنه من المقرر طرحها في السوق المصرية بسعر تنافسي خلال الربع الأول من العام المقبل.

وأضاف أن الطاقة الإنتاجية المخططة للسيارة تبلغ ٣ آلاف سيارة سنويًا كخطوة أولى، مع استهداف الوصول إلى ٢٠ ألف سيارة سنويًا، لافتًا إلى أن الإنتاج سيستهدف السوق المحلية في البداية، على أن يتم التوسع لاحقا في التصدير إلى الأسواق الخارجية.

وأوضح أن إنتاج السيارة مر بمراحل متعددة، من أبرزها نقل المعرفة العملية والخبرات والتكنولوجيا، مشيرًا إلى نجاح فرق العمل بشركة النصر لصناعة السيارات وشركة "SN" في تنفيذ عمليات التجميع وفقًا للمواصفات الفنية المطلوبة، بما يتيح تقديم سيارة بمستوى يضاهي مثيلاتها المستوردة.

و أكد ليو جين، مدير مشروع CKD في مصر، مشاركته في دعم المشروع الخاص بإنتاج أول سيارة كهربائية محليًا، موضحًا أنه يتولى متابعة أعمال تجميع البطاريات واختبارها داخل مصر، إلى جانب التأكد من دقة تصنيع هياكل السيارات المجمعة محليًا، وتقديم الدعم الفني لعمليات الدهان والتجميع النهائي.

رضوى عبدالله

الطماطم المصرية تثير الجدل في تونس ..و الحجر الزراعي يؤكد : جودة الطماطم المصرية ليس لها مثيل في المنطقة

فجرت الطماطم المصرية جدلًا واسعًا في تونس بعد وصولها مؤخرًا إلى الأسواق التونسية لسد فجوة في المعروض، وسط تراجع الإنتاج المحلي وارتفاع الأسعار، ما أثار تساؤلات بشأن أسباب تراجع القدرة الإنتاجية التونسية مقابل زيادة الإنتاج في مصر، رغم الفارق الكبير في عدد سكان البلدين.

وامتد الجدل من أسعار الطماطم إلى جودة المنتج المصري، إذ شكك البعض في سلامة المحاصيل المصدرة، بينما ركز آخرون على قدرة مصر على توفير احتياجات أكثر من ١١٠ ملايين مواطن، مع تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية، في مقابل صعوبة توفير هذا المحصول لنحو ١٢ مليون تونسي.

وصلت التساؤلات إلى البرلمان التونسي، إذ طرح النائب ياسين مامي، خلال جلسة نيابية، تساؤلًا بشأن عجز الحكومة عن توفير الطماطم للسوق المحلية، رغم أهميتها على المائدة التونسية، في الوقت الذي تستطيع فيه مصر تلبية احتياجات عدد أكبر من السكان وتصدير كميات من المحصول.

تعكس أرقام الإنتاج حجم الفارق في القدرة على توفير المحصول، إذ تحتل مصر المركز الخامس عالميًا في إنتاج الطماطم، بإنتاج سنوي يقترب من ٦,٥ مليون طن، وفقًا لما كشفه حسين عبدالرحمن أبوصدام، نقيب عام الفلاحين.

وأوضح أبوصدام أن المساحة المنزرعة بالطماطم في مصر تصل إلى نحو ٥٠٠ ألف فدان سنويًا، موزعة على ثلاث عروات أساسية ونحو ثلاث عروات إضافية، بما يضمن استمرار توافر المحصول في الأسواق على مدار العام.

في المقابل، لا تتجاوز صادرات الطماطم المصرية نحو ١٥٠ ألف طن تقريبًا، بما يمثل أقل من ٣٪ من إجمالي الإنتاج المحلي، إذ يوجه الجزء الأكبر من المحصول لتلبية احتياجات السوق المصرية.

ولا يقتصر التفوق في الصادرات على الطماطم، إذ بلغت الصادرات الزراعية المصرية نحو ٩,٥ مليون طن خلال عام ٢٠٢٥، بزيادة تقارب ٨٠٠ ألف طن مقارنة بعام ٢٠٢٤، وفق تقديرات رسمية.

وفي مواجهة الجدل بشأن جودة المحاصيل المصرية، أكد المهندس أسامة شعبان، مدير إدارة خدمة المصدرين بالحجر الزراعي، أن توجه تونس لاستيراد الطماطم المصرية يعكس الثقة في جودة المنتج المصري وسمعته بالأسواق الخارجية، موضحًا أن التغيرات المناخية التي أثرت على الإنتاج المحلي التونسي دفعت إلى اللجوء للاستيراد لتلبية احتياجات السوق.

جودة المنتج في مصر

و في السياق نفسه ، كشف المهندس أسامة شعبان، مدير إدارة خدمة المصدرين بالحجر الزراعي المصري، عن وأسباب اختيار تونس استيراد الطماطم من مصر لتخفيف أزمة الأسعار التي شهدتها الأسواق التونسية مؤخرًا.

وقال إن تونس تعد في الأساس من الدول المنتجة والمصدرة للطماطم ومنتجاتها، غير أن تعرضها لتغيرات مناخية مفاجئة أثر على حجم إنتاجها المحلي ودفعها للجوء إلى الاستيراد .

وأعرب عن فخره بتوجه تونس نحو مصر رغم قربها من المغرب وإسبانيا المصنفتين ضمن أكبر خمس دول مصدرة للطماطم على مستوى العالم، مؤكدا أن ذلك يبرهن على جودة المنتج المصري والسمعة الجيدة للصادرات المصرية.

وأضاف أن إجمالي الصادرات الزراعية المصرية للسوق التونسية خلال العام الماضي سجل نحو ١١٤ ألف طن من مختلف المحاصيل، جاءت في مقدمتها البطاطس بكمية ٢١ ألف طن، يليها الموز بنحو ١١ ألف طن، فضلا عن حصة كبيرة من البقوليات شملت ١٢ ألف طن من الحمص، و٩ آلاف طن من الفاصوليا البيضاء، ونحو ٦ آلاف و٥٠٠ طن من العدس.

وأوضح أن الحجر الزراعي – بصفته الجهة الرقابية المسئولة عن السلع الزراعية المصدرة– تبنى على مدار السنوات العشر الأخيرة تطبيق منظومة «التكويد والتتبع»، لافتا إلى أن هذه المنظومة ساهمت في وعي المزارع والمصدر بشأن الاستخدام الرشيد للمبيدات، واللجوء لوسائل المكافحة البديلة.

مصر تنضم للرابطة الدولية لصناعة القوالب والإسطمبات لتعزيز حضورها عالمياً

. أعلن المهندس خالد هاشم وزير الصناعة انضمام مصر– ممثلة في شعبة القوالب والإسطمبات بغرفة الصناعات الهندسية– للرابطة الدولية لصناعة القوالب والاسطمبات (ISTMA World)، بما يعزز حضور مصر في المحافل الدولية ويوسع التعاون الدولي في قطاع صناعة القوالب والاسطمبات على مستوى العالم ويسهم في نقل التكنولوجيا والابتكار التصنيعي في هذا المجال الحيوي.

وقال الوزير، في بيان ، إن هذا الانضمام سيتيح للشعبة فرصة التواصل مع منظمات وممثلين عن هذا القطاع من مختلف أنحاء العالم، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والمشاركة في مبادرات تهدف إلى معالجة التحديات المشتركة واغتنام الفرص المتاحة في هذا القطاع لدعم جهود الشعبة الرامية إلى تطوير قطاع القوالب والاسطمبات في مصر، والمساهمة في تعزيز الروابط بين مصر والمجتمع الدولي المتخصص في مجال القوالب والاسطمبات والأدوات الخاصة.

وأكد هاشم أن وزارة الصناعة تولي اهتماماً بالغاً بصناعة القوالب والاسطمبات باعتبارها من أهم الصناعات التكميلية في استراتيجية الصناعة المصرية ٢٠٣٠ وعصب جميع القطاعات الهندسية والتصنيعية ومعيار تقدم الصناعة في أي بلد.

وأكد الدكتور محمد أمين رئيس شعبة القوالب والإسطمبات بغرفة الصناعات الهندسية، على أن انضمام الشعبة للرابطة يسهم في تعزيز القدرات الصناعية، وتشجيع التعاون الوثيق بين الشركات والمؤسسات والشركاء الدوليين في هذا المجال، والارتقاء بالقدرات التكنولوجية والفنية للقطاع، وتسهيل تبادل المعرفة، ودعم تطوير المهارات المتخصصة والتدريب المهني.

خبراء يرصدون تحديات توطين صناعة الهواتف المحمولة في مصر



تخوض مصر تجربة متسارعة لتوطين صناعة الهواتف المحمولة، حيث تحولت إلى وجهة إقليمية كبرى لتصنيع الهواتف الذكية عبر جذب كبرى العلامات التجارية العالمية والمحلية ، وفي هذا الإطار تشهد صناعة الهواتف المحمولة في مصر توسعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، مع دخول عدد من العلامات التجارية العالمية إلى السوق المحلية وإقامة مصانع وخطوط إنتاج جديدة، في إطار توجه الدولة لتوطين صناعة الإلكترونيات وتقليل الاعتماد على استيراد الأجهزة الجاهزة، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي للتصنيع والتصدير.

وتخطو مصر خطوات متسارعة نحو تعزيز التصنيع المحلي في قطاع التكنولوجيا، مستهدفة الانتقال إلى مرحلة جديدة لا تقتصر على تلبية احتياجات السوق الداخلية، بل تمتد إلى المنافسة في الأسواق الخارجية وفتح آفاق أوسع أمام المنتجات المصرية.

وتأتي صناعة الهواتف المحمولة في مقدمة القطاعات المستهدفة بالتوسع، باعتبارها أحد المجالات الواعدة لتعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات التكنولوجية وجذب الاستثمارات الصناعية.

وفي هذا الإطار، كشف المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن مستهدفات الدولة للوصول إلى إنتاج ٣٠ مليون جهاز محمول محليًا سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، مع توجيه ما لا يقل عن ٣٠٪ من إجمالي الإنتاج للتصدير إلى الأسواق الخارجية، في إطار خطة تستهدف تعزيز مكانة مصر على خريطة صناعة الإلكترونيات العالمية.

وأوضح وزير الاتصالات في تصريحات له أن خطة الدولة تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لصناعة الهواتف المحمولة داخل مصر، للوصول إلى إنتاج ٣٠ مليون جهاز سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، بما يعكس التوجه نحو توسيع قاعدة التصنيع المحلي وتعزيز القدرات الإنتاجية للمصانع العاملة في هذا المجال.

وأشار إلى أن المستهدف لا يقتصر على زيادة أعداد الأجهزة المصنعة داخل السوق المصرية، وإنما يتضمن أيضًا توجيه نسبة لا تقل عن ٣٠٪ من إجمالي الإنتاج للتصدير، بما يفتح المجال أمام المنتجات المصنعة محليًا للوصول إلى أسواق جديدة، ويعزز فرص المنافسة الخارجية.

خطة الاتصالات

وتتضمن خطة وزارة الاتصالات توسيع نطاق التصدير باعتباره أحد المحاور الرئيسية لتطوير صناعة الهواتف المحمولة، حيث تستهدف الدولة الاستفادة من زيادة الإنتاج المحلي في تعزيز حضور مصر داخل الأسواق الخارجية.

ويمثل توجيه ٣٠٪ على الأقل من الإنتاج للتصدير خطوة مهمة نحو تحويل مصر إلى قاعدة إنتاجية لا تكتفي بتوفير الأجهزة للسوق المحلية، وإنما تمتلك القدرة على تلبية احتياجات أسواق أخرى، بما يدعم نمو الصادرات التكنولوجية ويزيد القيمة الاقتصادية للصناعة.

وأكد وزير الاتصالات أن صناعة الهواتف المحمولة تأتي ضمن الملفات المهمة في استراتيجية الوزارة خلال المرحلة المقبلة، لما تمثله من أهمية في دعم التصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة للصناعة المصرية.

ويستهدف التوسع في هذا المجال تعزيز قدرات المصانع المحلية، وزيادة حجم الإنتاج، وفتح المجال أمام جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية، بما يسهم في تطوير صناعة الإلكترونيات وتوسيع الأنشطة المرتبطة بها داخل مصر.

كما أن زيادة الطاقة الإنتاجية تمثل أحد العوامل المهمة لدعم قدرة المنتج المحلي على المنافسة، سواء من خلال تلبية احتياجات المستهلكين داخل السوق المصرية أو التوسع في التصدير إلى الأسواق الخارجية.

وتأتي مستهدفات إنتاج الهواتف المحمولة ضمن توجه أوسع لتعزيز مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية، وزيادة الصادرات التكنولوجية، وجذب الاستثمارات، إلى جانب توفير فرص عمل جديدة في الأنشطة المرتبطة بصناعة الإلكترونيات.

وتعكس هذه المستهدفات اهتمام الدولة بتطوير الصناعات التكنولوجية، والاستفادة من الفرص المتاحة في سوق الإلكترونيات، بما يدعم نمو الصناعة الوطنية ويعزز قدرتها على المنافسة.

وبحسب الخبراء ، يعكس استهداف إنتاج ٣٠ مليون جهاز محمول سنويًا وتصدير ٣٠٪ منها بحلول عام ٢٠٣٠ طموحًا لتوسيع دور مصر في صناعة الإلكترونيات، وتعزيز موقعها كمركز للإنتاج والتصدير.

وتسعى وزارة الاتصالات من خلال هذه الخطة إلى الجمع بين زيادة الإنتاج المحلي وتعميق القيمة المضافة وجذب الاستثمارات وفتح أسواق جديدة، بما يدعم بناء قاعدة صناعية أكثر قدرة على المنافسة، ويعزز حضور المنتجات المصرية في الأسواق الإقليمية والدولية.

دعم حكومي

وفي تصريحات له ، أكد أحمد كجوك، وزير المالية، وجود حوافز كبيرة لدعم التصنيع المحلي للهواتف الذكية في السوق المصرية، تشمل مستلزمات الإنتاج الواردة من الخارج، وذلك في إطار جهود الدولة لتشجيع الشركات على التوسع في الإنتاج المحلي وتوطين الصناعة.

وأوضح كجوك أن هناك حوافز كبيرة بالفعل مقدمة لدعم تصنيع الهواتف محلياً، وتيسير حصول الشركات على مستلزمات الإنتاج اللازمة لعمليات التصنيع ، وأضاف وزير المالية أن دعم صناعة الهواتف الذكية يأتي ضمن توجه أوسع لتعزيز النشاط الصناعي، مشيراً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد الإعلان عن تسهيلات جديدة لدعم القطاع الصناعي بشكل عام، ودفع جهود التصنيع المحلي وتوطين الصناعة.

وأكد أن هذه التسهيلات تستهدف دعم الأنشطة الإنتاجية

"الاتصالات" تعلن استهداف الوصول إلى إنتاج 30 مليون جهاز محمول محليا سنويا بحلول عام 2030

توجيه ما لا يقل عن 30% من إجمالي الإنتاج للتصدير إلى الأسواق الخارجية

وتشجيع التوسع الصناعي، بما يسهم في تعزيز قدرات الصناعة المحلية وتهيئة بيئة داعمة للاستثمار والإنتاج داخل السوق المصرية.

تحديات

ورغم النمو الذي حققته الصناعة على مستوى تجميع الهواتف وزيادة الطاقة الإنتاجية، فإنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات، يأتي في مقدمتها الاعتماد على استيراد نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج والمكونات الإلكترونية الأساسية، وهو ما يحد من قدرة المصانع على تحقيق قيمة مضافة محلية مرتفعة، ويجعل تكلفة الإنتاج مرتبطة بالتغيرات العالمية في أسعار الخامات والمكونات وسلاسل الإمداد .

ويري الخبراء أن في مقدمة التحديات لاعتماد على استيراد مستلزمات الإنتاج ، ويمثل الاعتماد على المكونات المستوردة أحد أبرز التحديات أمام تعميق صناعة الهواتف المحمولة في مصر، إذ لا تزال المصانع المحلية بحاجة إلى استيراد العديد من الأجزاء الأساسية التي تدخل في تصنيع الأجهزة، وعلى رأسها المعالجات والرقائق الإلكترونية ، و الشاشات و الذاكرة الإلكترونية و البطاريات و الكاميرات و اللوحات الإلكترونية و المكونات الدقيقة.

وتشير بيانات منشورة في سبتمبر ٢٠٢٦ إلى ارتفاع واردات مصر من مستلزمات إنتاج الهواتف وأجهزة الاتصالات بنسبة ٣٧,١٪ خلال النصف الأول من العام، لتصل إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار، مقابل ٣٦٤,٥ مليون دولار خلال الفترة نفسها من ٢٠٢٥.

وتكشف هذه الأرقام عن حجم الاعتماد على الخارج في توفير مدخلات الإنتاج، رغم التوسع في عمليات التصنيع والتجميع داخل السوق المصرية.

ارتفاع الأسعار عالميا

ويشير الخبراء إلي أن ثاني التحديات تتمثل في ارتفاع أسعار المكونات الإلكترونية عالميًا ، حيث تواجه مصانع الهواتف في مصر تحديًا إضافيًا يتمثل في الارتفاعات التي تشهدها أسعار بعض المكونات الإلكترونية عالميًا، خاصة شرائح الذاكرة والتخزين.

ويرتبط جانب من هذه الزيادة بتحول شركات التكنولوجيا العالمية إلى توجيه قدر أكبر من طاقاتها الإنتاجية نحو توفير الرقائق والذاكرة المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، وهو ما أدى إلى زيادة المنافسة على بعض المكونات المستخدمة في الهواتف المحمولة.

وتنعكس هذه التطورات على الشركات العاملة في مصر، التي تعتمد على استيراد هذه المكونات من الأسواق الخارجية، ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التصنيع ويضع ضغوطًا على أسعار الأجهزة النهائية.

ووفق تصريحات رئيس شعبة الاتصالات والمحمول بالغرف التجارية ، فقد أسهم نقص بعض المكونات، خاصة شرائح الذاكرة، في تراجع إنتاج الهواتف محليًا عن المستهدف خلال العام.

صعوبة التوطين

لا تقتصر مشكلة الصناعة على توفير المكونات المستوردة، وإنما تمتد إلى محدودية قاعدة الصناعات المغذية التي يمكنها إنتاج هذه المكونات محليًا ، فوجود مصانع لتجميع الهواتف لا يعني بالضرورة امتلاك القدرة على تصنيع جميع الأجزاء التي يتكون منها الجهاز، إذ تختلف متطلبات تجميع الهاتف عن متطلبات إنتاج المعالجات والشاشات والبطاريات والدوائر الإلكترونية.

ويتطلب توطين هذه الصناعات: استثمارات رأسمالية كبيرة لإنشاء مصانع متخصصة ، و نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية من الشركات العالمية ، و توافر كوادر هندسية وفنية متخصصة ، و إنشاء مراكز للبحث والتطوير والاختبار ، إلي جانب توفير قاعدة من الموردين المحليين القادرين على الالتزام بمعايير الجودة العالمية.

وتكمن أهمية هذه الخطوة في أن زيادة عدد مصانع التجميع وحدها لا تحقق الهدف الكامل من توطين الصناعة، ما لم يصاحبها نمو في إنتاج المكونات والأجزاء محليًا.

تكاليف الاستيراد

يمثل توفير العملة الأجنبية أحد العوامل المؤثرة في قدرة المصانع على استيراد مستلزمات الإنتاج بانتظام، خاصة أن صناعة الهواتف تعتمد على شبكة واسعة من الموردين الدوليين.

وتتأثر تكلفة الإنتاج بعدة عوامل، أبرزها: تغيرات سعر صرف الجنيه أمام الدولار ، ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين والنقل الدولي ، تقلبات أسعار المواد الخام والمكونات الإلكترونية ، تكاليف التخزين والتخليص الجمركي ، و فترات التوريد الطويلة لبعض المكونات المتخصصة.

وتؤدي هذه العوامل إلى زيادة تكلفة المخزون ورأس المال العامل، فضلًا عن احتمال تأخر وصول بعض المكونات، بما قد يؤثر على انتظام خطوط الإنتاج والقدرة على الالتزام بخطط التصنيع.

نقل الخبرات

ويلفت الخبراء إلي أن صناعة الهواتف تحتاج إلى مستوى متقدم من التكنولوجيا، ولا سيما في مراحل تصميم الدوائر الإلكترونية واختبار المكونات ورفع كفاءة الأجهزة ، ومن هنا، فإن التوسع في التصنيع المحلي يتطلب الانتقال التدريجي من مرحلة التجميع إلى مراحل أكثر تقدمًا، تشمل تصميم بعض المكونات الإلكترونية وتطوير البرمجيات والاختبارات الفنية.

كما تحتاج المصانع المحلية إلى تعزيز التعاون مع الشركات العالمية لنقل المعرفة الفنية، وتدريب المهندسين والفنيين على أحدث تقنيات الإنتاج، بما يسمح بزيادة نسبة المكون المحلي دون التأثير على جودة الأجهزة أو قدرتها التنافسية.

ورغم زيادة عدد الشركات العاملة في السوق، فإن بعض الصناعات المغذية تحتاج إلى أحجام إنتاج ضخمة حتى تصبح اقتصادية وقادرة على منافسة المنتجات المستوردة ، فعلى سبيل المثال، إنشاء مصنع لإنتاج الشاشات أو الرقائق الإلكترونية يتطلب استثمارات ضخمة وأسواقًا واسعة لتصريف الإنتاج، وهو ما يجعل الاعتماد على الطلب المحلي وحده تحديًا أمام بعض المشروعات.

لذلك، فإن التوسع في التصدير يمثل عنصرًا مهمًا لجذب الاستثمارات إلى الصناعات المغذية، والاستفادة من الطاقات الإنتاجية للمصانع وتحقيق وفورات الحجم التي تساعد على خفض تكلفة الوحدة المنتجة.

تحديات الاستيراد

كذلك تواجه الشركات العاملة في الصناعات الإلكترونية تحديات مرتبطة بإجراءات الاستيراد والتخليص الجمركي وتعدد المستندات المطلوبة، خاصة مع تنوع المكونات وقطع الغيار التي تدخل في إنتاج الهاتف الواحد.

وتحتاج هذه الصناعة إلى سرعة الإفراج عن مستلزمات الإنتاج، نظرًا لارتباط خطوط التصنيع بمواعيد توريد دقيقة، وأي تأخير في وصول مكون أساسي قد يؤدي إلى تعطيل مراحل الإنتاج أو تأجيل تسليم الشحنات.

كما أن السوق المصرية تضم عددًا من العلامات التجارية العالمية التي أقامت خطوط إنتاج محلية، من بينها سامسونج وأوبو وشاومي وفيفو وإنفينيكس، إلى جانب شركة سيكو المصرية.

وكذلك تتجه الدولة إلى تعزيز الصناعات الإلكترونية المرتبطة بالهواتف، بما يشمل الإكسسوارات وكابلات الألياف الضوئية والمكونات الإلكترونية وأشباه الموصلات، وفق توجهات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويتطلب تجاوز التحديات الحالية وضع خطة متكاملة لا تركز فقط على زيادة عدد الهواتف التي يتم تجميعها، وإنما تستهدف بناء قاعدة صناعية متخصصة لإنتاج المكونات الإلكترونية.

ويشير الخبراء إلي أن التحدي الأكبر أمام صناعة الهواتف المحمولة في مصر يتمثل في الفجوة بين التوسع في تجميع الأجهزة والقدرة على تصنيع مكوناتها محليًا ، فزيادة عدد المصانع والطاقة الإنتاجية تمثل خطوة مهمة، لكنها لا تكفي وحدها لتحقيق الاستقلال الصناعي أو تقليل فاتورة الاستيراد .

ويوضحون أن التحدي الحقيقي هو بناء منظومة متكاملة للصناعات المغذية، تبدأ من إنتاج المكونات الإلكترونية والبطاريات واللوحات المطبوعة، وتمتد تدريجيًا إلى الصناعات الأكثر تقدمًا مثل الشاشات والرقائق الإلكترونية.

اسامة السيد

بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي

الغرف التجارية تستضيف مؤتمرًا إقليميًا لتعزيز الأمن الغذائي وسلاسل إمداد الحبوب

وزير التموين: تسلمنا ٥ ملايين طن قمح محلي ونستهدف زيادة السعات التخزينية للصوامع إلى ٦ ملايين طن بحلول ٢٠٣٠



استضاف الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، برئاسة أحمد الوكيل، مؤتمر الحوار الإقليمي لمشروع "STAPLES"، تحت عنوان «تعزيز الأمن الغذائي ومرونة سلاسل إمداد الحبوب»، بالتعاون مع شركائه الأوروبيين والمتوسطين، ضمن برنامج الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط (PRIMA)، الممول من الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار استراتيجية الاتحاد لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وربط البحث العلمي باحتياجات القطاع الخاص.

شارك في المؤتمر شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، وعلاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وأحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ونائب رئيس اتحاد غرف البحر الأبيض المتوسط (ASCAME)، وجوزيبي بابليا، نائب رئيس البعثة الدبلوماسية بسفارة إيطاليا بالقاهرة، وعلاء عز، الأمين العام لاتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية (CEEBA)، إلى جانب ممثلي المؤسسات البحثية والجامعات المصرية والأوروبية وقيادات مجتمع الأعمال.

وأكد شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن الأمن الغذائي يمثل أحد المقومات الرئيسية لاستقرار الدول، مشيرا إلى أن الأزمات العالمية المتلاحقة أثبتت ضرورة تنويع مصادر الإمداد، وتعزيز المخزون الاستراتيجي، وتطوير منظومات التخزين والنقل والتداول، لضمان استدامة توافر السلع الأساسية.

وكشف الوزير أن الدولة تسلمت نحو ٥ ملايين طن من القمح المحلي خلال موسم ٢٠٢٦، فيما تبلغ السعات التخزينية للصوامع حاليا نحو ٤,٤ مليون طن، مع استهداف زيادتها إلى ٦ ملايين طن بحلول عام ٢٠٣٠، موضحا أنه تم الانتهاء من ميكنة ٢٢ صومعة، مع العمل على استكمال ميكنة ٦٣ صومعة و١٥٦ مطحنا، لتعزيز كفاءة إدارة المخزون الاستراتيجي والرقابة على تداول الأقماح.

وشدد وزير التموين على أهمية دور الاتحاد العام للغرف التجارية والقطاع الخاص كشريكين أساسيين في تطوير منظومة الأمن الغذائي، خاصة في مجالات التخزين والنقل والتصنيع والتوزيع، مؤكدا أهمية تحويل نتائج الأبحاث إلى حلول عملية تدعم استقرار الأسواق وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد.

من جانبه، أكد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، أن التحديات المناخية والاضطرابات الجيوسياسية وتعطل سلاسل الإمداد العالمية أثبتت أن الأمن الغذائي لم يعد شأنا محليا، وإنما قضية تتطلب تعاونا إقليميا ودوليا وتبادلا للخبرات والتكنولوجيا.

وأوضح أن برنامج "PRIMA" ومشروع "STAPLES" يمثلان إطارا مهما لدعم الابتكار الزراعي، وتحسين إدارة الموارد المائية، وزيادة إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية، وتطوير أنظمة رقمية لدعم اتخاذ القرار.

وأكد وزير الزراعة أن القطاع الخاص المصري والغرف التجارية يمثلان شريكا استراتيجيا لا غنى عنه للدولة في تطوير القدرات التخزينية واللوجستية للحبوب، وتعزيز الاستثمارات المرتبطة بسلاسل الإمداد، بما يدعم بناء منظومة غذائية أكثر استدامة وقدرة على مواجهة الأزمات.

بدوره، أكد أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، أن تعزيز الأمن الغذائي يمثل أولوية استراتيجية لمصر ودول البحر الأبيض المتوسط، مشيرا إلى أهمية ربط البحث العلمي المصري والأوروبي باحتياجات مجتمع الأعمال، والاستفادة من برامج الاتحاد الأوروبي للبحث والابتكار، وفي مقدمتها "PRIMA" و"Horizon Europe"، الذي تتجاوز ميزانيته ٩٥ مليار يورو.

وأوضح الوكيل أن الإنتاج المحلي من الحبوب بلغ ٢٢,٣ مليون طن خلال عام ٢٠٢٥، مقابل واردات بلغت ٢٢,١ مليون طن، ليتجاوز الإنتاج المحلي حجم الواردات لأول مرة، مشيرا إلى أن إنتاج القمح المحلي اقترب من ٩,٨ مليون طن، بما أسهم في خفض فجوة الاستهلاك إلى ١٢,٥ مليون طن خلال ٢٠٢٦، مقابل ١٣,٢ مليون طن في ٢٠٢٥.

وأضاف أن التوسع في المشروعات الزراعية، وفي مقدمتها الدلتا الجديدة، وتطبيق أساليب الزراعة الحديثة، يدعمان التوجه نحو الوصول إلى ٧٠٪ اكتفاء ذاتيا من القمح، لافتا إلى أن الزراعة على المصاطب تسهم في زيادة إنتاجية الفدان بنحو ٣٠٪، مع تحسين كفاءة استخدام المياه.

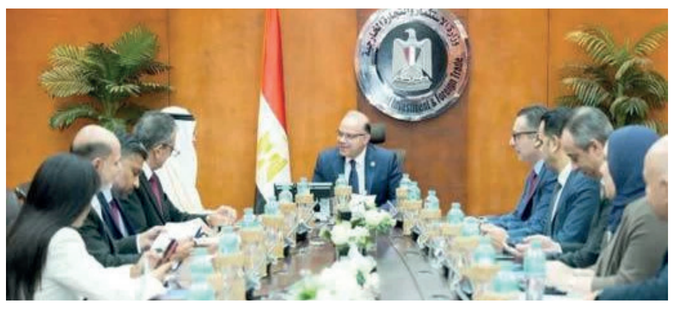
من جانبه، أكد جوزيبي بابليا، نائب رئيس البعثة الدبلوماسية بسفارة إيطاليا بالقاهرة، أهمية تعزيز الأمن الغذائي ومرونة سلاسل الإمداد، مشيدا بالتعاون الممتد بين مصر وإيطاليا من خلال المبادرات التنموية والشراكات بين الشركات المصرية والإيطالية في قطاعات الزراعة والصناعات الغذائية والتخزين والخدمات اللوجستية والتصنيع، مثمنا دور المؤسسات الإيطالية المشاركة في مشروع "STAPLES"، وفي مقدمتها جامعة بوليتكنيكو ميلانو، المنسق الرئيسي للمشروع.

وتولى علاء عز، الأمين العام لاتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية، إدارة الجلسة الافتتاحية والمائدة المستديرة للسياسات العامة، التي تناولت التحديات والفرص المرتبطة بالأمن الغذائي وتعزيز مرونة سلاسل قيمة الحبوب، بمشاركة ممثلي الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية.

وتضمنت أعمال المؤتمر جلسات متخصصة حول المخزون الاستراتيجي، وتطوير سلاسل الإمداد، وإدارة الموارد المائية، ومواجهة المخاطر الاقتصادية، إلى جانب استعراض منصة رقمية لدعم اتخاذ القرار في مجال الأمن الغذائي بدول المنطقة، بهدف الخروج بتوصيات عملية تعزز التكامل بين البحث العلمي والقطاع الخاص وصناع السياسات، وتدعم جهود تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

شيماء مرسي

وزير الاستثمار يبحث تمويل الصادرات وتطوير ٢٠ منطقة استثمارية بالشراكة مع مؤسسة التمويل الإسلامية



بحث الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، مع المهندس أديب يوسف الأعمى، الرئيس التنفيذى للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والوفد المرافق له، سبل تعزيز التعاون المشترك فى مجالات تمويل الصادرات، ودعم الشركات الناشئة، وتطوير المناطق الاستثمارية، والاستفادة من التكنولوجيا والذكاء الاصطناعى فى تنمية التجارة الخارجية.

جاء ذلك بحضور الدكتور محمد عوض، الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والوزير المفوض علاء البيلى، رئيس الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات، وحاتم النواوى، الرئيس التنفيذى للهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات.

وأكد الدكتور محمد فريد أهمية تعزيز التعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة فى دعم إنشاء وتشغيل المختبر التنظيمى للتكنولوجيا المالية والتجارية (Fintech Sandbox)، باعتباره منصة لتطوير حلول مبتكرة تستفيد من البيانات والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعى فى دعم الأنشطة التجارية والتسويقية، وتعزيز قدرة الشركات المصرية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وأوضح الوزير أن توظيف أدوات الذكاء الاصطناعى والوكلاء الرقميين فى الأنشطة التجارية والتسويقية يتيح فرصًا جديدة أمام الشركات المصدرة للوصول إلى أسواق غير تقليدية وزيادة صادراتها، مشيرًا إلى أهمية استقطاب الشركات الناشئة ورواد الأعمال لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة تخدم مجتمع المصدرين، مع توفير التمويل اللازم للشركات المشاركة فى المختبر، بما يسهم فى تحويل الأفكار والحلول الابتكارية إلى نماذج أعمال قابلة للتطبيق والتوسع.

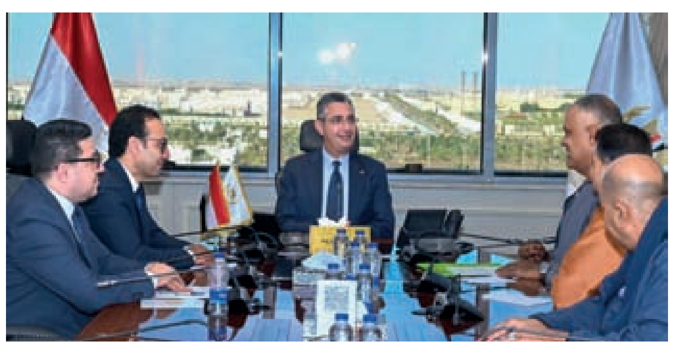
وأشار الوزير إلى أهمية توسيع نشاط شركات التخصيم من خلال توفير خطوط تمويل مخصصة لعمليات التخصيم الداعمة للتصدير، بما يمكن هذه الشركات من توفير السيولة اللازمة للمصدرين وتوسيع محافظها التمويلية، مؤكدًا أن التركيز على التخصيم المرتبط بالتصدير من شأنه زيادة قاعدة الشركات المصدرة وتعزيز التدفقات الدولارية. وأوضح الوزير إمكانية الاستفادة من الصندوق السيادى المصرى للقيام بدور المؤسسة التمويلية المحورية، بما يسهم فى استقبال التمويلات الدولية وإعادة توجيهها إلى شركات التخصيم، وتيسير حصولها على الموارد اللازمة لتوسيع نشاطها فى تمويل الصادرات، مؤكدًا استعداد الوزارة لتنسيق الجهود مع الجهات المعنية لتفعيل هذا النموذج.

وفيما يتعلق بتطوير المناطق الاستثمارية، أكد الوزير أهمية التوسع فى إنشاء مناطق استثمارية صغيرة ومتوسطة بالقرب من التجمعات السكانية بمختلف المحافظات، بما يسهم فى توطين التنمية وتوفير فرص العمل، لا سيما للمرأة، مشيرًا إلى أن نسبة مشاركة النساء فى القوى العاملة ببعض هذه المناطق تتراوح بين ٦٠٪ و٧٠٪، وهو ما يعكس دورها فى دعم التمكين الاقتصادى للمرأة وتوفير فرص عمل تتناسب مع طبيعة المجتمعات المحلية.

وأوضح أن التوجه يستهدف تطوير ما بين ١٥ و٢٠ منطقة استثمارية موزعة جغرافيًا على مستوى الجمهورية، بمساحات تتراوح بين ٢٠ و٨٠ فدانًا، بما يتيح إقامة الأنشطة الصناعية واللوجستية والتصنيعية والخدمية، من خلال نظم الإيجار وحق الاستغلال طويل الأجل، لافتًا إلى تخصيص عدد من قطع الأراضى بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تمهيدًا لتطويرها .

داليا احمد

وزير التموين يبحث مع نقابة الفلاحين سبل دعم مزارعي قصب السكر وتعزيز الإنتاج المحلي



بحث الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، مع وفد من نقابة الفلاحين الزراعيين، مطالب المزارعين بشأن سعر توريد قصب السكر وموعد بدء الموسم الجديد، في ضوء تكاليف الإنتاج ومتطلبات دعم المحاصيل الاستراتيجية.

والتقى الوزير وفد النقابة برئاسة محمد عبد الستار، نقيب الفلاحين، وبحضور النوبي أبو اللوز، الأمين العام للنقابة، لبحث أوضاع مزارعي قصب السكر والتحديات التي تواجههم.

وخلال اللقاء، قدم وفد النقابة مذكرة تتضمن بيانًا بتكاليف زراعة وإنتاج فدان قصب السكر، في ضوء المتغيرات التي طرأت على أسعار مستلزمات الإنتاج، مطالبًا بإعادة النظر في سعر توريد طن القصب بما يتناسب مع هذه التكاليف، ويضمن تحقيق عائد مناسب للمزارعين ويشجعهم على الاستمرار في زراعة المحصول.

كما طالب الوفد بتبكير موعد بدء موسم توريد القصب مقارنة بالعام الماضي، لإتاحة الوقت أمام المزارعين للانتهاء من توريد المحصول وزراعة القمح في موعده، والاستفادة من الموسم الزراعي الشتوي.

وتناول الاجتماع أهمية محصول قصب السكر في دعم صناعة السكر محليًا وتوفير احتياجات السوق، إلى جانب آليات استلام المحصول وتيسير إجراءات التوريد أمام المزارعين.

وأكدت المناقشات أهمية دراسة مطالب النقابة، بما يحقق التوازن بين حقوق المزارعين واحتياجات الصناعة، ويدعم استدامة الإنتاج المحلي، فضلًا عن التنسيق بشأن موعد بدء الموسم بما يساعد المزارعين على تنظيم الدورة الزراعية التالية.

وشدد اللقاء على استمرار التواصل مع ممثلي المزارعين والاستماع إلى مطالبهم ومقترحاتهم، وبحث التحديات التي تواجههم والعمل على توفير التيسيرات اللازمة لانتظام توريد المحاصيل الاستراتيجية.

الخميس القادم .. انطلاق النسخة الـ ١٩ من معرضي «Ceramica Market» و«HOMEX» بأرض المعارض

تنطلق يوم الخميس المقبل فعاليات النسخة التاسعة عشرة من معرضي "Ceramica Market" و"HOMEX" بمركز مصر للمعارض الدولية بالتجمع الخامس، تحت شعار «معرض واحد بـ ١٠٠ مشوار» وتصفيات نهاية العام، وتستمر الفعاليات لمدة أربعة أيام حتى الأحد ٢٢ نوفمبر الجاري.

ومن المقرر أن يشهد حفل الافتتاح حضور الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، والمهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، في خطوة تعكس الاهتمام الحكومي بدعم قطاعات البناء والتشييد وتنشيط حركة التجارة الداخلية.

يُقام المعرضان بتنظيم من شركة «جرين لاند»، ليقدما حدثًا تجاريًا متكاملًا يجمع كبرى الشركات والعلامات التجارية الرائدة في مصر، مستهدفًا استقبال أكثر من ٢٠٠ ألف زائر على مدار أيام انعقاده. ويرفع المعرضان شعار «معرض واحد بـ ١٠٠ مشوار» عبر توفير خصومات وتصفيات نهاية عام حقيقية وملموسة، وأسعار تنافسية حصرية طوال فترة الانعقاد، بعيدًا عن العروض الوهمية.

«التنمية الصناعية» تسترد أراضي ووحدات صناعية بالعاشر وبدر وأسيوط لعدم الجدية



واصلت الهيئة العامة للتنمية الصناعية حملتها الموسعة بالتنسيق مع جهات الولاية، لسحب الأراضي والوحدات الصناعية التي لم يثبت شاغلوها الجدية في تنميتها وتشغيلها، في كل من مناطق العاشر من رمضان وبدر ومجمع عرب العوامر باسيوط، وذلك تنفيذًا لتكليفات المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، بالإسراع في استرداد أصول الدولة غير المستغلة، لضمان الاستفادة من الأراضي والوحدات الصناعية في الأغراض الإنتاجية المخصصة لها.

ونفذت اللجنة المشتركة المشكلة، والمختصة بسحب الأراضي والوحدات الصناعية المتجاوزة للبرامج الزمنية للتنفيذ وغير المستغلة، إجراءات سحب عدد من قطع الأراضي الصناعية المخالفة بمدينتي العاشر من رمضان وبدر، وذلك بمشاركة اللواء خالد عز الرجال، رئيس مركزية تخصيص ومتابعة الأراضي والوحدات بالهيئة، وبحضور المهندس علاء عبد اللاه مصطفى، رئيس جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان، والمهندس السيد أمين، رئيس جهاز تنمية مدينة بدر، وبمرافقة قوات إنفاذ القانون، فضلا عن قيام اللجنة بسحب عدد من الوحدات الصناعية بمجمع عرب العوامر بمحافظة أسيوط.

ويأتي تنفيذ قرارات السحب استنادًا إلى التقارير الفنية والزيارات الميدانية التي أثبتت تقاعس المخصص لهم تلك الأراضي والوحدات عن الالتزام بالبرامج الزمنية المعتمدة للبناء والتشغيل، ومخالفتهم لاشتراطات التخصيص، رغم استنفادهم كافة المهل الإضافية والتيسيرات الممنوحة لهم لتوفيق أوضاعهم.

وأوضحت الدكتورة ناهد يوسف، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، أن تكثيف الحملات في مدينتي العاشر من رمضان وبدر يكتسب أهمية خاصة نظرًا لكونهما من أكبر القلاع الصناعية في مصر وتشهدان إقبالا كثيفًا وتزايدًا متواصلًا في الطلبات الاستثمارية، مما يجعل استرداد المساحات المعطلة أمرًا حيويًا لتلبية احتياجات التوسع الصناعي وإتاحة الفرص أمام المشروعات الجادة.

وأكدت رئيس الهيئة أن الدولة لن تسمح بحجب الفرص الاستثمارية أو تعطيل عجلة التنمية، مشددةً على أن اللجنة المشتركة مستمرة في أعمالها دون توقف في عموم المناطق والمجمعات الصناعية بالجمهورية لاتخاذ الإجراءات القانونية الحاسمة تجاه الحالات غير الجادة، وإعادة إدراج الأراضي والوحدات المسحوبة أمام المستثمرين الجادين، بما يحمي موارد الدولة ويدفع عجلة الإنتاج المحلي.



ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

تحول جوهري في الفلسفة الاقتصادية لإدارة موارد الدولة..

أراضي البحر الأحمر و مواجهة «كابوس» الدين العام بين الرضوخ لابتزاز أصحاب الشائعات و تنمية الأصول

ليست القضية مجرد تخصيص أكثر من ٢٦ ألف فدان من أراضي الدولة بمحافظة البحر الأحمر لصالح ، وليست مجرد يتعلق بإصدار الصكوك السيادية أو إدارة الدين العام، بل نحن أمام توجه اقتصادي يستحق القراءة المتأنية؛ لأنه يطرح سؤالا مهمًا: كيف يمكن للدولة أن تحول الأصول التي تمتلكها إلى موارد إنتاج واستثمار، بدلا من أن تظل عبئًا غير مستغل أو أن تضطر إلى الاقتراض لتغطية احتياجاتها التمويلية؟

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، وارتفاع تكلفة التمويل، وضغوط خدمة الدين على ، أصبح تعظيم الاستفادة من أصول الدولة أحد الملفات المهمة في إدارة أخبار مصر

والفكرة هنا ليست في امتلاك الدولة للأراضي فحسب، وإنما في قدرتها على توظيف هذه الأراضي في مشروعات حقيقية تخلق قيمة مضافة، وتجذب استثمارات، وتوفر فرص عمل، وتولد إيرادات يمكن توجيهها لتخفيف أعباء المديونية.

لكن حتى نفهم الصورة كاملة، علينا أن نفرق بين الحقيقة والشائعة، وبين استغلال الأصول وبيعها، وبين خفض الدين فعليًا وإعادة ترتيب أدوات التمويل.

فخلال الأيام الفائتة ، حدث جدل واسع في الأوساط الاقتصادية و الشعبية بين الرفض و الترحيب للقرار الجمهوري الخاص بتخصيص أراضي في محافظة البحر الأحمر لصالح خفض الدين العام حيث أتاح لوزارة المالية استخدام ٢٦,٧ ألف فدان كضمانة لإصدار صكوك بحق الانتفاع الطويل الأجل، تمهيدا لطرح هذه الأراضي للاستثمارات، بما ينعكس إيجابيا على المؤشرات الاقتصادية العامة، ويسهم في خفض الدين.

ونص القرار الجمهوري على تخصيص قطعة أرض من المساحات المملوكة للدولة ملكية خاصة، بما يعادل ١١٢ مليون متر مربع، في محافظة البحر الأحمر بشرق البلاد، لاستخدامها في خفض الدين العام للدولة وإصدار الصكوك السيادية.

وقدر الدين الخارجي المصري بنحو ١٦٤,٨ مليار دولار بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦، في حين سجل الدين المحلي ١١,٠٥٧ تريليون جنيه (نحو ٢٠٦ مليارات دولار)، وفق وزارة التخطيط المصرية.

خفض الدين أولوية الحكومة

و في هذا السياق ، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن ملف خفض الدَّيْن العام يمثل أولوية رئيسية للحكومة خلال المرحلة الحالية، في إطار توجُّه الدولة نحو تعزيز الاستدامة المالية، وتخفيف أعباء خدمة الدين، وإتاحة حيز مالي أكبر لتوجيه الموارد إلى القطاعات ذات الأولوية، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، موجهًا بإعداد خطة تفصيلية، بمهام محددة وواضحة لكل وزارة أو جهة حكومية؛ تمهيدًا للعرض على الرئيس.

وأضاف خلال اجتماع بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، لمتابعة الموقف التنفيذي لمخرجات وتوصيات «منتدى مصر ٢٠٢٦» بشأن خفض دَيْن أجهزة الموازنة العامة، بالتعاون مع الهيئات الحكومية، تنفيذًا لتكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسي، وذلك بحضور أحمد كجوك، وزير المالية، ومى عادل، مساعد وزير المالية لإدارة الدين العام، ومحمود هدهود، رئيس وحدة التمويل المصرفي والاستثمار بوزارة المالية، أن تنفيذ مخرجات وتوصيات «منتدى مصر ٢٠٢٦» في هذا الشأن، يستهدف وضع مسار واضح ومستدام لخفض الدين العام إلى نحو ٦٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، والالتزام بسقوف محددة لإدارة الدين العام والدين الخارجي والضمانات السيادية، وتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الحكومية، بما يضمن توحيد الجهود وتحقيق المستهدفات المقررة.

وشدد على ضرورة المتابعة المستمرة لموقف تنفيذ هذه التوصيات، والعمل على ترجمتها إلى إجراءات عملية تُسهم في خفض أعباء الدين، وتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق معدلات نمو مستدامة.

المالية :الأراضي ليست للبيع

من جانبها أكدت وزارة في بيان ، العمل على استراتيجية لإدارة الأصول والالتزامات من خلال أنشطة تضمن الاستغلال الأمثل بأكبر عائد اقتصادي للدولة، موضحة أن أراضي الدولة بالبحر الأحمر المخصصة لخفض الدين سيتوجه للاستثمار والشراكات.

وأضافت الوزارة، أن هناك مخططا استراتيجيًا لتطوير منطقة البحر الأحمر، لجذب تدفقات استثمارية جديدة توفر إيرادات دائمة للدولة، لافتة إلى أن هناك بدائل متنوعة لتحقيق أعلى عائد اقتصادي وتنموي للدولة من خلال التخطيط الأمثل لهذه المنطقة.

وأوضحت أنه سيتم الاستفادة من هذه الأصول من خلال الطرح بحق الانتفاع أو إقامة مشروعات استثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص، ومبادلة جزء من الاستثمارات بمديونيات مستحقة، وتوجيه العوائد الاقتصادية لهذه الاستثمارات لخفض المديونية الحكومية و«خدمة الدين».

أشارت الوزارة، إلى أننا نعمل على إتاحة فرصة جديدة للقطاع الخاص لتوسيع مساهماته في النشاط الاقتصادي، ونستهدف زيادة الحيز المالي لزيادة الإنفاق على التنمية البشرية والحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات وغيرها من أولويات المواطن.

أكدت الوزارة، أن استراتيجية إدارة الدين أسهمت في خفض المديونية الحكومية من ٩٦٪ إلى ٨١,٩٪ من الناتج المحلي خلال ٣ أعوام، مع تحقيق فوائض أولية في الموازنة سنويًا، بلغت في العام ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦ نسبة ٤,٩٪ من الناتج المحلي.

وأوضحت الوزارة، أننا نعمل على الاستفادة من عوائد استثنائية من خلال صفقات استثمارية كبرى في تسريع مسار خفض معدلات الدين.

المستهدف

من الواضح إن بيان وزارة المالية بشأن أراضي البحر الأحمر يعكس تحولا جوهريًا في الفلسفة الاقتصادية لإدارة موارد الدولة. و بموجب البيان تنتقل الحكومة من مجرد الاحتفاظ بالأصول العقارية والجغرافية كقيمة ساكنة إلى تفعيلها كمحركات إنتاجية مدرة للدخل المستدام، وأن التركيز على أراضي البحر الأحمر ذات القيمة الاستثمارية العالمية يعبر عن رؤية استراتيجية تهدف إلى تعظيم العائد الاقتصادي عبر آليات مبتكرة مثل الطرح بحق الانتفاع والشراكة مع القطاع الخاص، وهو ما يجنب الدولة التفريط في ملكية الأصول السيادية مع ضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية هذا النهج يخلق معادلة متوازنة تجمع بين الحفاظ على الثروة القومية وتوليد إيرادات متجددة تغذي الخزانة العامة وتدعم الاستقرار المالي طويل الأجل.

فربط عوائد هذه المشروعات الاستثمارية الكبرى بملف خفض المديونية الحكومية وخدمة الدين يمثل خطوة بالغة الأهمية لمعالجة أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري، ف بدلًا من الاعتماد التقليدي على الاقتراض لسداد الالتزامات القائمة، تفتح هذه الاستراتيجية مسارا بديلا يعتمد على التمويل التنموي ومبادلة جزء من الاستثمارات بمديونيات مستحقة، مما يخفف الضغط المباشر على الموازنة العامة ويقلص فاتورة الفوائد .

خبراء: الاستفادة من الأراضي في إصدار الصكوك لا تعني بيعها أو نقل ملكيتها إلى المستثمرين

أراض وصكوك وتقليص للعجز

و تسعى الحكومة إلى خفض نسبة الدين العام إلى نحو ٦٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال تقليص عجز الموازنة، وزيادة الإيرادات العامة والضريبية، وترشيد الإنفاق، إلى جانب وضع سقوف محددة للمديونية المحلية والخارجية والضمانات السيادية، وتنويع أدوات التمويل، وذلك في إطار خطة حكومية تستهدف تخفيف أعباء خدمة الدين وإتاحة موارد أكبر للإنفاق على القطاعات ذات الأولوية.

وتأتي هذه المستهدفات في وقت تتابع فيه الحكومة تنفيذ توصيات منتدى مصر ٢٠٢٦، إذ عقد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي اجتماعًا لمتابعة الموقف التنفيذي للتوصيات المتعلقة بخفض دين أجهزة الموازنة العامة، بالتعاون مع الجهات الحكومية، ووجه بإعداد خطة تفصيلية تتضمن مهامًا محددة لكل وزارة وجهة حكومية، تمهيدًا لعرضها على الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

وخلال الاجتماع، استعرض وزير المالية أحمد كجوك تطور نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، موضحًا أنها تراجعت بنحو ١٤٪ خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٣ إلى يونيو ٢٠٢٦، كما انخفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بما يعادل نحو ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي تفسيره للمستهدف الحكومي، قال رئيس لجنة الخطة والموازنة السابق بمجلس النواب، الدكتور فخري الفقي، إن خفض هذه النسبة يتطلب العمل على مسارين متوازيين؛ أولهما تقليص عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات العامة، وخاصة الإيرادات الضريبية، وترشيد الإنفاق، وثانيهما الحد من الاقتراض ووضع حدود للمديونية المحلية والخارجية لأجهزة الموازنة، فضلا عن ضبط الضمانات التي تصدرها الدولة.

وأوضح الفقي أن عجز الموازنة بلغ نحو ١,٥ تريليون جنيه (٢٨,٧١ مليار دولار) خلال العام المالي السابق، مشيرًا إلى أن الحكومة تستهدف خفضه إلى نحو ١,١ تريليون جنيه (٢١,٠٥ مليار دولار) خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، بما يسهم في تقليص الاحتياجات التمويلية والحد من الضغوط على المديونية.

وأضاف أن الموازنة تستهدف زيادة إجمالي الإيرادات إلى نحو ٤,١ تريليون جنيه (٧٨,٤٧ مليار دولار) خلال العام المالي الحالي، مقابل ٣,١ تريليون جنيه (٥٩,٢٣ مليار دولار) خلال العام السابق، مع استهداف رفع الإيرادات الضريبية إلى ٣,٥ تريليون جنيه (٦٦,٩٩ مليار دولار)، مقارنة بنحو ٢,٦ تريليون جنيه (٤٩,٧٦ مليار دولار).

وعلى صعيد المديونية الخارجية، قال الفقي، إن إجمالي الدين الخارجي لمصر بلغ نحو ١٦٦,٥ مليار دولار حتى يونيو الماضي، موضحًا أن هذا الإجمالي يشمل مديونيات أجهزة الموازنة العامة والبنك المركزي والهيئات الاقتصادية والشركات العامة المملوكة للدولة والبنوك العامة.

وأضاف أن الدين الخارجي لأجهزة الموازنة يمثل نحو نصف إجمالي الدين الخارجي، موضحًا أنه تراجع من نحو ٨٢ مليار دولار إلى نحو ٨٠ مليارًا، ثم إلى نحو ٧٨ مليار دولار، نتيجة سداد مبالغ تتجاوز قيمة الاقتراض الخارجي الجديد، بما يسهم في خفض رصيد المديونية تدريجيًا.

وأشار الفقي إلى أن استمرار خفض الدين يتطلب وضع سقوف للمديونية المحلية والخارجية لأجهزة الموازنة، وعدم تجاوزها إلا في حالات الضرورة، وبعد تقديم مبررات واضحة والحصول على الموافقات اللازمة، إلى جانب الحد من الضمانات السيادية التي تصدرها الدولة.

وفيما يتعلق بضمانات وزارة المالية للهيئات الاقتصادية، أوضح أن إصدارها ينبغي أن يقتصر على الاحتياجات الضرورية، مثل تمويل استيراد معدات لا تصنع محليًا، مشيرًا إلى أن الهيئة المستفيدة تظل المدين الأساسي، ولا تتدخل وزارة المالية لسداد الالتزامات إلا في حال تعثر الجهة المقترضة، وذلك في حدود الضمان الصادر عنها.

وأضاف أن تنويع أدوات التمويل يمثل أحد المسارات المهمة لإدارة المديونية، ومن بينها الصكوك السيادية التي يمكن أن تستند إلى أصول أو حقوق انتفاع، بما يتيح للدولة الاستفادة من أصولها لتوفير أدوات تمويل جديدة.

وفي هذا السياق، تطرق الفقي إلى تخصيص أراض بمحافظة البحر الأحمر لصالح وزارة المالية، موضحًا أن الاستفادة منها في إصدار الصكوك لا تعني بيعها أو نقل ملكيتها إلى المستثمرين، وإنما يمكن توظيف حق الانتفاع بها أو عوائد تطويرها في عمليات التمويل.

وأشار إلى أن الصكوك السيادية ترتبط بأصول أو حقوق منفعة، ويحصل المستثمرون بموجبها على عائد طوال مدة الإصدار، مع استرداد القيمة الاسمية عند الاستحقاق، من دون أن يعني ذلك انتقال ملكية الأرض إلى حاملي الصكوك. ويمكن طرح هذه الإصدارات في الأسواق المحلية أو الخارجية، بما يتيح تنويع قاعدة المستثمرين، ومن بينهم مستثمرون في دول الخليج وماليزيا وإندونيسيا.

ترحيب باستغلال الأصول

وعدَّ الخبير الاقتصادي والمستشار المالي، محيي الدين عبد السلام، التوجه الرسمي الأخير «الحل الأمثل» لاستغلال أراضي الدولة في حل أزمة الدين، إذ تعتمد الصكوك على نظام حق الانتفاع لمدة قد تصل إلى ٣٠ عاما، دون الاستغناء عن الأراضي أو نقل ملكيتها بصورة كاملة، بما يحفظ حق الأجيال القادمة، ويساهم في تخفيض الدين الداخلي من ٧ إلى ١٥ في المائة. وتوقع ، أن تبلغ قيمة الصكوك المطروحة على المساحة المخصصة بنحو ١,٧ تريليون جنيه.

الأمر نفسه أكده الخبير الاقتصادي خالد الشافعي، قائلاً إن القرار يمثل خطوة استراتيجية متقدمة في فقه إدارة الأصول السيادية للدولة، بهدف هيكلة وخفض الدين العام عبر أدوات مالية غير تقليدية.

وشرح أنها تعني بشكل أساسي «تحويل الأصول غير المستغلة أو المملوكة للدولة ملكية خاصة إلى قيمة رأسمالية دفترية وائتمانية، تظهر في الميزانية العامة للدولة، بحيث تتمكن وزارة المالية من استخدام هذه الأصول كغطاء عيني لإصدار صكوك سيادية أو أدوات تمويلية مبتكرة توجه حصيلتها بشكل مباشر لامتصاص جزء من المديونية المحلية أو الخارجية المرتفعة التكلفة، مما يقلل من ضغوط خدمة الدين وفوائده التي تستحوذ على نسبة ضخمة من الموازنة العامة».

واتفق معه الباحث الاقتصادي الخبير في سوق المال محمد مهدي عبد النبي، واصفاً الخطوة بـ«النوعية والمهمة»، أنها «تعكس تطور فكر الحكومة في إدارة ملفي الدين والأصول».

وأعاد القرار الجمهوري للأذهان مقترح رجل الأعمال المصري حسن هيكل، الذي طرحه أكثر من مرة على مدار الشهور الماضية تحت اسم «المقايضة الكبرى»، ليثير جدلاً واسعاً في كل مرة يُطرح فيها، وكان آخرها في أغسطس الماضي، ما دفع الحكومة آنذاك إلى نفي مقايضة قناة السويس أمام الدين.

وتتلخص فكرة المقترح في نقل جزء من ديون الدولة من وزارة المالية إلى البنك المركزي، مقابل نقل ملكية أصول حكومية استراتيجية – وفي مقدمتها هيئة قناة السويس – إلى ميزانية «المركزي».

وبينما أشاد الخبراء بجدوى التوجه الحكومة الأخير، اختلفوا في مدى ارتباطه بمقترح «المقايضة الكبرى»، فرأى الشافعي أن «القرار يعد تطبيقاً عملياً ومؤسسياً لملامح هذا الفكر، وإن كان يأخذ طابعاً حكومياً منظماً عبر الأوراق المالية والصكوك بدلاً من التخارج البيعي المباشر»، أما عبد النبي فرأى أن القرار الأخير يعد «تطويراً لفكرة المقايضة الكبرى، دون استنساخها أو الابتعاد عنها».

في المقابل أوضح الشافعي أوجه التشابه بين المقايضة وتخصيص الأراضي لتخفيض الدين، قائلاً: «المقايضة أو إدارة الأصول الكبرى تقوم على استخدام ثروات الدولة العقارية والجغرافية الضخمة لسد التزامات الموازنة، فبدلاً من استمرار الاقتراض النقدي الباهظ من القطاع المصرفي المحلي أو الأسواق الدولية بفوائد مرتفعة، يتم تسييل جزء من الأصول العقارية المميزة وإدخالها في دورة الاقتصاد الرسمي لتوفر حيزاً مالياً وموازناتيا للإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية».

برلماني: يجب الإعلان عن طبيعة المشروعات المزمع إقامتها بالبحر الأحمر

وتابع: «الدولة بذلك لا تفرط في ملكية الأرض، بل تعيد هندستها ماليا لتتحول من أصول جامدة إلى أداة ضغط نزولي على حجم الدين العام الذي تستهدف تقليص نسبته ومعدلاته بشكل مستدام».

المبادلة يجب أن تتراوح بين ٢ و٣ تريليونات جنيه على الأقل

في السياق ذاته ، قال حسن هيكل، رجل الأعمال والخبير الاقتصادي، إن الحكومة بدأت تتجه لتطبيق مقترحه الخاص بمبادلة الديون بالأصول، من خلال نقل جزء من أصول الدولة مقابل نقل جزء مواز من المديونية لدى عدة جهات حكومية.

وأضاف هيكل، في تدوينة عبر حسابه على موقع «إكس» ، أنه يمكن تسميتها مبادلة بدلا من مقايضة، قائلا: «فيه ناس كتير محتاجة تعتذر لي، والحكومة تقول لي شكرا».

وأكد هيكل أن قيمة المبادلة يجب أن تتراوح بين ٢ و٣ تريليونات جنيه على الأقل، سواء أطلق عليها مقايضة أو مبادلة، إلى جانب خفض الدين من خلال إصدار سند سيادي.

وكان حسن هيكل قد أكد، في تدوينة عبر حسابه على موقع «إكس» في نهاية أكتوبر الماضي، أنه لا توجد حلول ممكنة للسيطرة على أزمة الديون التي تواجه الاقتصاد المصري حاليا، مع توقعات بتفاقمها عقب رفع البنك المركزي المفاجئ لأسعار الفائدة، سوى تطبيق ما وصفه بـ«المقايضة الكبرى».

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي خالد الشافعي إن خفض الدين يتطلب زيادة موارد الدولة والحد من الاعتماد على الاقتراض، بالتوازي مع رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توطين الصناعة وجذب الاستثمارات وزيادة التدفقات المالية، بما يوسع حجم الناتج المحلي الإجمالي ويعزز قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء المديونية.

وأضاف الشافعي، أن تحقيق هذه الأهداف يواجه تحديات مرتبطة بالتوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والطاقة، وهي عوامل تؤثر في تكلفة الإنتاج والاستيراد وتفرض ضغوطًا إضافية على الموازنة العامة

البعد الغائب

وفي رأي أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة الدكتور طارق فهمي، «تسبب البعد السياسي للطرح الحكومي في إثارة الجدل والتساؤلات»، وقال إن «بيان وزارة المالية حاول شرح أسباب القرار وسياقه الاقتصادي لكن يوجد بعد سياسي غائب، إذ كان يجب على الحكومة أن تراعي مجموعة من المحددات، منها الشفافية والصراحة، وألا تتعامل بسياسة رد الفعل، حيث كان يجب الإعلان عن تفاصيل القرار وطرحه على الرأي العام ومشاركة البرلمان في اتخاذ القرار».

ويعتقد فهمي أنه «يجب التحديد والإعلان عن أولويات صرف عائد هذا الطرح، ما بين توجيه بعضه لسداد الديون أو غيرها، ومشاركة الرأي العام في هذه النقاشات».

تحرك برلماني

وتقدم عضو مجلس النواب الدكتور محمد فؤاد، بطلب إحاطة موجه إلى وزير المالية، بشأن الموقف التنفيذي لقرارات تخصيص أراضي البحر الأحمر لإصدار الصكوك السيادية وخفض الدين العام، ومدى توافق الترتيبات المنفذة مع التشريعات المالية وأثرها الفعلي على مديونية الدولة.

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور وائل النحاس، أن قرار تخصيص أراضي البحر الأحمر يهدف نظريا إلى خفض الدين العام، وفتح مسارات جديدة للتمويل، وقال إن «الفكرة في عمومها تعتمد تمويل عجز الموازنة، عبر قيام وزارة المالية بإصدار صكوك تحصل بموجبها على تمويل من المؤسسات الدولية بديلاً للاقتراض المباشر».

وأضاف: «الأزمة تتمثل في عدم وضوح البعد الاقتصادي لما تم طرحه، فلم يتم الإعلان عن طبيعة المشروعات المزمع إقامتها بالبحر الأحمر، وطريقة استخدام هذه الأراضي، وهل توجد دراسات جدوى أم لا؟».



